ملفات من الذاكرة السياسية

5

الزاوية كمرجعية للحزب والنقابة

محمد عابد الجابري

مواقف

إضاءات وشهادات

الأزمة بين الحزب والنقابة

المعركة من أجل الديموقراطية أم سياسية الخبز؟



الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني: شيخ الاسلام محمد بلعربي العلوي يفتتح المؤتمر عن يمينه عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، ومحمد البصري وعن يساره المحجوب بن الصديق، المهدي بن بركة وعبد الرحمان اليوسفي



إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

– مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر. صدر منها:

1 – الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
هل كانت انتفاضة 25 يناير 1959 خطأ؟

2- من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي.
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963

3 – البيان المطرب لنظام حكومة المغرب،
المفهوم القديم للسلطة والصراع حول الاختيارت.

4- الديموقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير.
التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديموقراطية.

5- الحزب والنقابة: سياسة الخبز أم خبز السياسة؟

6- المهدي بن بركة: الجزء الأول. مسؤوليات الاستقلال ومهام بناء المجتمع الجديد.

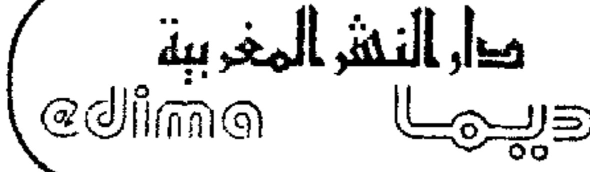
7- المهدي بن بركة: الجزء الثاني: الاستعمار الجديد ... واختطاف المهدي.

الطبعة الأولى : شتنبر 2002
رقم الإيداع القانوني : 1525 / 2002
ردمد : 4939 - 1114
ردمك : x - 3000 - 0 - 9954

يمكن الاشتراك في هذه المجموعة. قيمة الاشتراك في 10 أعداد : 200 درهما (بما فيه أجر البريد). ترسل طلبات الاشتراك مع شيك باسم المولف إلى عنوان المراسلة أدناه :

عنوان المراسلة :
1 ـ زنقة أومفال، بولو ـ الدار البيضاء 20150
فاكس : 85 10 50 (22-212)
البريد الالكتروني : jabri@casanet.net.ma

الطبع :

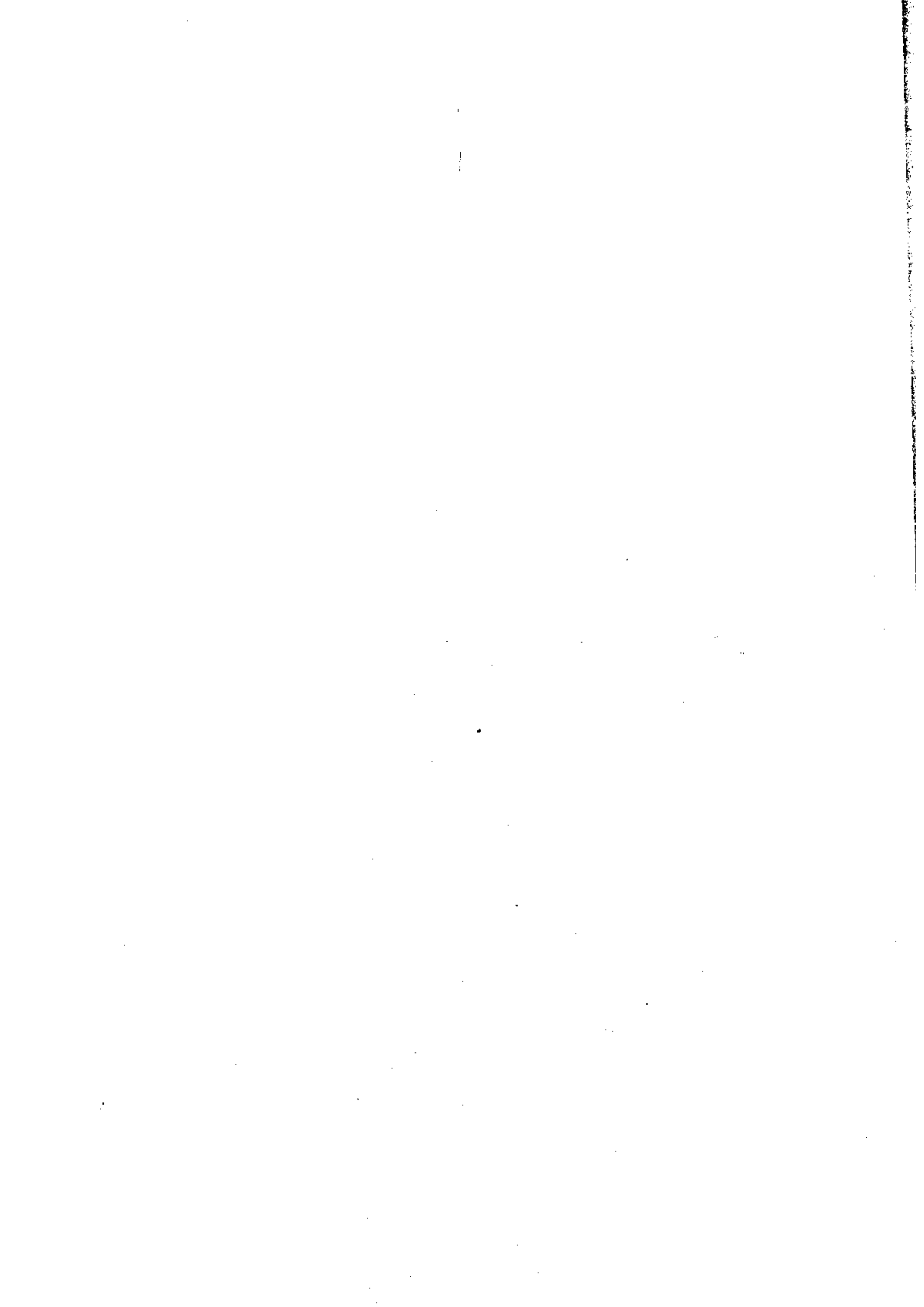


التوزيع :

الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة
سبريس
sApress

الجزء الثاني

المهدي بن بركة : الحاضر / الغائب
من النقد الذاتي إلى
مؤتمر شعوب القارات الثلاث
والاختطاف...



فهرس

الجزء الثاني

وعواطفه كانت مع التيار الجديد في الحزب. تيار المقاومين والنقابيين. كان يحاول الإبقاء على الحزب كما هو والعمل على انتقال القيادة فيه إلى التيار الجديد بدون انشقاق أو انفصال أو تأسيس حزب جديد. كما لاحظنا في محاضرته في تطوان (الجزء السابق). في إطار هذه القناعة (أو هذا الحضور المزدوج في كل من اللجنة التنفيذية والتيار المعارض). حاول أن يضغط على أعضاء اللجنة التنفيذية بتنبيههم إلى ما يفكر فيه الطرف الآخر، أي المحجوب وعبد الله إبراهيم، وإلى ما سيترتب عن انفصال قوة المقاومة وقوة العمال بالنسبة لكيان الحزب ومستقبله. وقد بلغ الأمر إلى المحجوب الذي اعتبر ذلك "خيانة" و"نميمة"، فصار كلما اختلف معه المهدي في مسألة من المسائل أثناء اللقاءات التي كانت تجري بين قيادة انتفاضة 25 يناير وقبلها، إلا وذكر باجتماع تمارة... ويتسلسل التوتر.

3- كان بدون "قبيلة"، بدون "مريدين" بدون "زبناء" ...

على أن مثل هذه الأسباب "المباشرة" لا تكون في العادة سوى وسيلة للتغطية على دوافع أخرى أعمق، إما لأن الواقع تحت تأثيرها يفضل أن لا يفصح عنها، وإما لأنه لا يستطيع ذلك. والذي يتأمل الشخصيتين، أعني المهدي والمحجوب، سيجد أنهما معا من جنس الشخصيات التي لا يمكن أن تتعايش، أو على الأقل لا يمكن أن تخلو العلاقة بينهما من توتر. أضف إلى ذلك سلبية العلاقة بين المحجوب والحزب منذ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وتهديد المحجوب بتأسيس

ولا بد من التمييز في هذا الغياب بين مرحلتين: مرحلة ما قبل المؤتمر الثاني مايو 1962. ومرحلة ما بعد مؤامرة تصفية الاتحاد في 16 يوليوز 1963.

2- التوتر بين المهدي والمحجوب: "السبب المباشر"

أما في المرحلة الأولى فالسبب الرئيسي في غربته هو تجنب الصدام مع "الإخوان" داخل الكتابة العامة، الصدام الذي كان سينعكس أثره السيئ جدا على سير الاتحاد في وقت كان يخوض فيه معارك متواصلة ضد الرجعية والحكم الفردي، مواجها الضربات التي كان الجهاز الحاكم يوجهها بدون هوادة لكل من المقاومين الاتحاديين والمنظمة النقابية.

كانت غربته في هذه المرحلة غربة "إرادية" أكرهه عليها عدم إمكانية تعايشه مع المحجوب الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل. والسبب "المباشر" في توتر العلاقات بينهما يرجع إلى ظروف الأزمة في حزب الاستقلال قبل انتفاضة 25 يناير 1959. فقد حكى لي من كان على علم بالمسألة منذ بدايتها أن اجتماعا جمع في تمارة بين المهدي والمحجوب وعبد الله إبراهيم، أثناء الصراع بين اللجنة التنفيذية وبين النقابة والمقاومة داخل حزب الاستقلال، وأن موضوع الاجتماع كان مناقشة الخطة التي يجب سلوكها إزاء موقف اللجنة التنفيذية، في موضوع أزمة المؤتمر في الحزب. ويبدو أن كلا من المحجوب وعبد الله إبراهيم كانا لا يريان غير "الانفصال" سبيلا، بينما كان المهدي غير مقتنع بذلك مع أن فكره

المهدي : الحاضر / الغائب ...

1- غيبة خمس سنوات ... وحضور سنتين

تشكل غربة المهدي ظاهرة فريدة في حياة الاتحاد، بل وفي حياة الشخص نفسه. ذلك أن غربته، أعني مقامه خارج الوطن، لم تكن دائما نتيجة لمضايقات الحكم بل كانت أيضا نتيجة "مضايقات" في "الحزب" ذاته. وبعبارة أخرى لم تكن غربة المهدي طلبا للحرية ولا تجنبا للقمع الآتي من الحكم، بل كانت —في المرحلة الأولى منها على الأقل— من أجل ترك "الحرية" لقيادة الاتحاد، وتجاوزا لـ"القمع" الذي كان يتعرض لـه من بعض عناصرها! لقد وجد الشهيد المهدي نفسه مضطرا لـ"الافتراق" عن الإخوان، حتى يسود الوئام ويُتلافى الصدام.

قد يندهش القارئ إذا هو عرف أن المهدي لم يتجاوز مقامه في المغرب ما بين انتفاضة 25 يناير 1959 وتاريخ اختطافه في فرنسا في 29 أكتوبر 1965 مدة 22 شهرا، من سبع سنوات. وبعبارة أخرى لقد عاش في المغرب —بعد الانفصال عن حزب الاستقلال— أقل من سنتين بينما عاش في الخارج أزيد من خمس سنوات.

منظمة نقابية جديدة إذا هو لم "ينتخب" كاتبا عاما (كان الطيب بوعزة هو الذي انتخب.كما ذكرن ذلك في الكتاب السابق ص 21). هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا يمكن أن نتصور المهدي يقبل "استقلال النقابة" عن الحزب بالشكل الذي يفهم به المحجوب الاستقلال (وسيتضح ذلك عند عرضنا لاحقا لرأي المهدي في العلاقة بين الحزب والنقابة).

إذن، كان قيام تعايش سلمي تعاوني بين المهدي والمحجوب داخل قيادة الاتحاد الوطني من الأمور الصعبة إن لم يكن المستحيلة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن المحجوب لم يكن وحيدا، وأن عبد الله إبراهيم كان دوما معه وعلى رأيه باستمرار، وأن الفقيه البصري لا يمكن أن يقطع مع عبد الله إبراهيم (وبالتالي مع المحجوب)، وأن اليوسفي لا يمكن أن يقطع مع البصري، وأن عبد الرحيم، وإن كان أقرب إلى المهدي فإنه يتجنب عادة المواقف الحدية، إذ من طبعه أنه يجنح إلى "الحل الوسط" كلما كان هناك موقفان متعارضان، فهو رجل الديبلوماسية والمفاوضة والبحث عن نقط الالتقاء، وهذا ما لم يكن ممكنا في مثل هذه الحال، الشيء الذي يدفع إلى نوع من الانسحاب من المشكل، وهذا بطبيعة الحال لم يكن من شأنه ترجيح كفة المهدي.

النتيجة أن المهدي الذي تزعم حركة 25 يناير 1959 والذي كان الجسر الذي بدونه ما كان يمكن أن تتم بالصورة التي تمت به من الشمولية وجذب الانتباه والاعتبار، داخليا ودوليا، قد

وجد نفسه بعد شهرين أو ثلاثة من حدوثها وحيدا. فميزان القوى قد تحول لصالح من يتكلم باسم "الطبقة العاملة" أو "المقاومة". أما هو فلم يكن مما يعطيه وزنا أن يتكلم باسم "حزب الاستقلال" الذي بقي حيا في موقع الخصم اللدود لحركة 25 يناير بكافة مكوناتها! ولا باسم الأطر والجماهير الاستقلالية التي قد تكون "ارتبطت" معه، لسبب بسيط هو أنه كان بدون "قبيلة" أعني بدون "مريدين" بدون "زبناء" خصوصيين. لم يكن يعرف الزبونية ولا الحلقية ولم يكن محاطا بأي نوع من أنواع "القبيلة"، لا القبيلة القروية البدوية ولا القبيلة المدينية الأرستقراطية. فعلا، كان من الرباط عاصمة المملكة، ولكنه لم يكن ينتمي إلى مجتمع "العائلات"، أو كما يقول المصريون "الذوات"، بل كان أهله من "الوافدين" من القرى المجاورة. وهذا "الغياب" على مستوى خريطة القوى ذات الوزن على صعيد المجتمع قد انعكس أثره على صعيد خريطة "القوات الشعبية " في "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية". ومن هنا كان حضوره الزمني في الاتحاد داخل المغرب أقل من حضوره في "الاتحاد" خارج المغرب.

4- أدمعت عيناه مرارا....

كان الحضور الأول للمهدي في المغرب ما بين 25 يناير 1959 و19 سبتمبر 1959 ضروريا، فالحركة كانت في طور التأسيس، وكان الكل في حكم المؤقت. بدأت الانتفاضة بـ "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال"، وكان الشهران الأولان

مجالا للإعداد لـ "الجامعات المتحدة"، تلا ذلك الإعداد لتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تأسس يوم 6 سبتمبر من السنة نفسها. وما أن مرت عشرة أيام حتى ارتأى الشهيد أن يقوم بسفر طويل يلبي فيه دعوات تراكمت لديه، ويكون ذلك غيابا يجنب الاتحاد مزيدا من الصدام على مستوى "القيادة" بينه وبين المحجوب ومن معه. غادر المغرب إذن يوم 19 سبتمبر 1959 متجها إلى الصين ملبيا دعوة من قادتها لحضور احتفالات العيد الوطني العاشر لثورة الصين الشعبية. وعند انتهاء زيارته لبلاد ماوتسي تونغ عرج على الهند، على الزعيم نهرو، ومنها على الجمهورية العربية المتحدة، حيث التقى جمال عبد الناصر، ومن القاهرة عرج على باريس، ثم على إسبانيا حيث مدد إقامته بصورة ملفتة للانتباه. وكأنه كان مترددا، هل يدخل أم لا يدخل! وأخيرا دخل في منتصف نوفمبر 1959، ولكن لا ليستقر، بل ليغادر سريعا بعد نحو شهر، وبالضبط يوم 21 يناير 1960، ليبقى في الغربة سنتين وأربعة أشهر تقريبا، إذ لم يعد إلا يوم 15 مايو 1962 ليحضر المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني، الذي حضره "غريبا" مهمشا، رغم المظاهر. فقد حجب التقرير النقدي الذي أرسله ليكون من بين وثائق المؤتمر كما بينا في الكتاب الخامس(ص 49)، وأيضا حُجِب هو نفسه، أعني دوره كزعيم الاتحاد[1].

1- من الأمور التي لابد أنها كانت من جملة عوامل هذا النوع من "الإقصاء" للمهدي داخل قيادة الاتحاد أن هذه القيادة كانت "جماعية"، أي بدون زعيم ولا كاتب==

لقد أدمعت عينا المهدي حين وجد نفسه مضطرا لقيادة "الانفصال" ولم يكن قد اقتنع به كحل وحيد. وكادت تدمعان أمامي عندما كنت الوحيد الذي سمع "ورأى" كلاما وجهه له المحجوب في مكتبي ب‍ "التحرير"، كلاما لا يتحمله حتى "صبر أيوب"! ولكن الشهيد لم يزد على أن قال موجها الكلام إلي عندما غادر المحجوب: "أرأيت... ما كاين باس". وانتقل إلى موضوع آخر... وأدمعت عيناه مرارا، وهو في الغربة، عندما كان بعض الطلبة الاتحاديين يلحون عليه في الدخول، وهم لا يعلمون سبب "الغربة"، فاضطر أن يجيب ذات مرة وعيناه تدمعان: "هل تريدون مني أن أدخل لأتخاصم مع "الخوت" (الاخوة)، ولسان حاله يقول: "وظلم ذوي القربى أشد مضاضة...".

ولكن ألم يكن شيء آخر غير "ظلم ذوي القربى"؟ ألم يكن في "المظلوم" ما حمل ذوي القربى على ظلمه؟ ثم متى يحدث "ظلم ذوي القربى"؟

أسئلة لن نخوض فيها على صعيد الفكر المجرد، بل سنحاول الاقتراب من الجواب عنها بالاقتراب أكثر من شخصية الشهيد المهدي.

عام، بينما كانت الصحافة الأجنبية تتحدث عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على أنه "حزب بن بركة"، كوسيلة للتعريف بهذا "الحزب" فسمعة المهدي في الخارج كانت هي المرجعية.

5- أسئلة لم تكن من المفكر فيها عندي ...حين "الانتفاضة".

أعتقد أن أحسن منطلق للاقتراب من الجواب هو طرح جملة أسئلة بصدد واقعة من الوقائع التي ذكرتها في الفصل السابق. أقصد الجواب الذي رد به المهدي على سؤالي حينما قلت له، ونحن بلا جريدة حين انتفاضة 25 يناير: "لماذا لم توافق على أخذ "العلم" مع أن الأغلبية كانت معنا: محررون، عمال... مدير...". سكت! ثم قال: هذه مرحلة جديدة. وسنصدر جريدة جديدة" قريبا".

لم يكن واردا في تلك الفترة أن أتساءل: "لماذا صرف المهدي النظر عن "العلم"، مع أنه كان يعلم أن مديرها معه، والمحررين والعمال؟ هل لأنه لم يكن يرغب في ردود فعل من جانب اللجنة التنفيذية كان يفضل تجنبها؟ أم لأنه كان يريد الاحتفاظ بخط الرجعة، لكونه قد يكون يرى آنذاك في مرحلة "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال" مرحلة قد تكون مؤقتة وبالتالي قد يكون من المحتمل رجوع المياه إلى مجاريها خصوصا والزعيم علال لم يكن قد اتخذ موقفا صريحا ونهائيا من الصراع الذي كان سائدا في الحزب والذي كان الأصل في "الانتفاضة"؟ أم أن رفاقه وشركاءه في الانتفاضة (من النقابيين والمقاومين) لم يكونوا يرغبون في جريدة تتحدث باسم انتفاضة 25 يناير ويكون "صاحبها" هو المهدي؟

مثل هذه الأسئلة لم تكن من المفكر فيه في مجال وعيي وتفكيري آنذاك! وإذا كنت أطرحها اليوم فلأن احتكاكي بقيادة

الحركة من النقابيين والمقاومين طيلة عملي بجريدة "التحرير". جعلني أكتشف، وأتتبع، الصراع "الصامت" بين عناصر القيادة في الجامعات المتحدة ثم في الاتحاد الوطني. كان صراعا "صامتا"، على المستوى "الرسمي" فقط، لأنه لم يخرج إلى العموم. أما في الأحاديث والاجتماعات الخاصة بين النقابيين بعضهم مع بعض أو المقاومين بعضهم مع بعض، أو بين هؤلاء وأولئك، فلقد كان هناك دوما نوع من "الكلام" في المهدي: كلام عن كونه "يندفع"، "يتهور"، "يستبد"، "يلعب" الخ.

6- كان الزمان والمكان يفقدان جوهرهما معه!

والحق أن الشهيد من أولئك الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق وخوف للشركاء والأصدقاء قبل الخصوم والأعداء. كان فكرا يتحرك، وحركة تفكر. كان الزمان والمكان يفقدان جوهرهما معه، لأنه لم يكن يعترف، لا في تفكيره ولا في سلوكه، بالمسافة. كان الناس، وخاصة المتصلين به، يشعرون به حاضرا في الزمن الواحد في أمكنة متعددة، ويرونه في المكان الواحد يتنقل بين أزمنة مختلفة!

عندما ذهبنا، نحن الطلبة الذين اجتزنا امتحان البكالوريا، إلى باب كلية العلوم بالرباط، لنستمع إلى نتيجة الامتحان في الثامنة صباحا كما طلب منا، همس أحد أعضاء لجنة الامتحان في أذن أحدنا قائلا: ربما يتأخر الإعلان عن النتيجة إلى مساء اليوم، لأن السي المهدي بات في أكادير ولا ينتظر أن يصل قبل الساعة الواحدة أو الثانية بعد الظهر. كان الجميع حائرا. كان

الوقت مبكرا. ويبدو أن الاتصال بمن سيكون عنده الخبر اليقين في أكادير كان متعذرا. غير أنه لم يتحرك عقرب الساعة إلا بنحو عشر دقائق، زائدة على الثامنة. حتى كان السي المهدي ينزل من سيارته ويدخل باب كلية العلوم معتذرا عن هذا التأخير. لقد انتهى من عمله في أكادير في الثانية عشر أو الواحدة ليلا وركب السيارة إلى جانب سائقه. -وقد كان رئيسا للمجلس الاستشاري- وربما نام بعض الوقت. نومه الخفيف المعروف، وربما قضى الطريق في قراءة ملف أو كتاب.. المهم أنه وصل في الوقت ليعلن نتائج البكالوريا في الثامنة والربع لينتقل بعد ذلك إلى مكتبه بالمجلس الاستشاري حيث يعيش، ناسيا المكان منتبها للزمان، بين الأوراق والهاتف والاستقبالات والاجتماعات الخ. أما إذا كان موعد اللقاء معه في منزله المتواضع جدا بشارع تمارة، وقد كان شقة في بناية قديمة، ذات درج ضيق، فإن الزائر سيجد مجموعات من الناس من مختلف الأجيال ومن مختلف الأقاليم موزعين على الغرف والدرج، والمهدي يتنقل من هذه المجموعة إلى تلك، يستمع ويوجه، ويسأل ويستفسر! لم يكن يترك لزواره فرصة مبادرته بالسؤال، بل كان في الغالب هو الذي يلقي الأسئلة. أسئلة متنوعة متفرعة، منها تلك التي يكون الزائر قد جاء لطرحها عليه.

كان في حديثه وإصغائه، في حجاجه وسجاله، يتصرف وكأنه بصدد معادلات رياضية ذات مجاهيل متعددة. كان -كما قال أحدهم- "يعطيك عشرين حلا للمشكلة الواحدة وفي وقت

واحد. وكان لابد أن يكون هناك حل صحيح واحد على الأقل، بين تلك الحلول العشرين". كانت "المشكلة" أية مشكلة بالنسبة له تتكون من مجهول أو أكثر (س، ص، ع...)، وكان الحل يتوقف على القيمة الصحيحة التي تعطى لهذه المجاهيل. وفي المعادلات المعقدة، خصوصا في حساب اللانهاية في الصغر واللانهاية في الكبر –والمعادلات السياسية هي من هذا النوع، بل الشؤون الإنسانية عامة– ليس هناك حل واحد وحيد، بل الغالب ما يكون الحل عبارة عن عدة احتمالات يختلف بعضها عن بعض باختلاف الفرضيات التي تؤسسها...

7- لم يكن في "منزلة بين المنزلتين" .. بل كان "المنزلة" أو...

مثل هذا الشخص لا يمكن أن يطمئن إليه أحد إلا إذا كان شريكا له في حركيته وفكره، أعني ندا مطابقا له في كل شيء، وهذا مستحيل. ولذلك فمثل هذا الشخص لا يمكن أن يكون له شركاء لأنه لا يقع في "منزلة بين المنزلتين"! منزلته: إما إنه "كل شيء"، وإما أنه "لاشيء". وهكذا فلم يمر عليه سوى بعض الوقت، بعد التحاقه بقيادة حزب الاستقلال في أواسط الأربعينات، حتى أصبح هو كل شيء. وعندما برز تيار المقاومة والنقابة داخل الحزب كتيار معترض معارض، له جذور وفروع وامتدادات محتملة، ربط الشهيد مع هذا التيار علاقات. ثم وسرعان ما أصبح هو كل شيء في التيار الجديد كما في التيار القديم. وعندما استعصى الجمع بين التيارين في معادلة واحدة وضع وزنه في الطرف الثاني (الجديد) من المعادلة، وفي نفس

الوقت بقي مفتوحا لاحتمالات تطور الوضع في الطرف الأول. ومثل هذا الوضع جعله يفكر في "الثاني" وهو في"الأول" ويفكر في "الأول" وهو في "الثاني".

هذا النوع من الفهم لشخصية المهدي لم يحصل لي إلا بعد مدة من المعاشرة له ولشركائه. أما في البداية، أعني في الشهور السبعة التي قضاها في المغرب بعد 25 يناير 1959. قبل أن تبدأ غربته، فقد كان وضع المهدي في وعيي وعيا مزدوجا: فمن جهة يبدو لي ولكثيرين غيري أنه هو كل شيء، لكثرة تنقلاته في الأقاليم ولحضوره شبه الدائم في مركز الحركة في الدار البيضاء وفي مقر جريدة الحزب "التحرير"، فضلا عن تواجده اليومي في منزله بالرباط ومكتبه في المجلس الاستشاري. كانت مهمته في الكتابة العامة: التنظيم. وهي مهمة لم يكن يمارسها في مقر الحزب بين الأوراق والتلفون واللقاءات اليومية مع "حواريين"، فلم يكن له زبناء ولا حواريون، بل كان يمارسها متحركا بين الأقاليم يحاضر ويجتمع مع المسؤولين المحليين الخ. ومثل هذا الحضور الدائم في كل مكان كان لابد أن يثير "المخاوف" وكان لا بد أن تنجم عنه "أخطاء"، فكان الحديث "في" المهدي يتردد في الكواليس، كما كان الحديث "عن" المهدي يعمر المجالس!

8- "قيادة جماعية" على صورة "حكم فردي" متناوب عليه!

وشيئا فشيئا بدأ يتضح لي أن الكتابة العامة للجامعات المتحدة، منذ 25 يناير 1959 (وبعدها الكتابة العامة للاتحاد

الوطني). إلى يوم 29 أكتوبر 1965 (يوم اختطافه)، كانت فريقين: الفريق الأول هو المهدي الحاضر الغائب، والفريق الثاني هو المحجوب، ومعه الباقي تقريبا. إما دائما وإما بين حين وآخر، وبصورة أو بأخرى. لقد كنا نتحدث عن "القيادة الجماعية"، وكنا ننوه بها كأسلوب في القيادة، ضدا على الزعامة! كنا نرى فيها البديل الديموقراطي لـ "الزعيم". ولكن لم تمر إلا بضعة أشهر حتى بدأت أرى في "القيادة الجماعية" داخل الاتحاد، ليس أسلوبا وقع تفضيله لمضمونه الديموقراطي، بل أسلوبا فرضه "الخوف" من الشريك".

ولم يكن هذا الشعور خاصا بي. كنا ذات يوم، الشهيد عمر وأنا، نسير في شارع بن عبد الله في اتجاه مقر الاتحاد، بعد أن تركنا السيارة على بعد نحو مائتي متر، وكنا نتابع حديثا بدأناه داخل السيارة وكان يدور حول "الاخوة" في الكتابة العامة. وعلى بعد نحو عشرين مترا من باب المقر رأيت بعض الإخوان واقفين في باب العمارة يتناقشون، فوقفت بغتة، ووقف الشهيد عمر، وقلت لـه: "أنا لا أرى أن هناك "قيادة جماعية" وإنما هناك حكم فردي متناوب عليه"! نظر إلي مستفسرا فقلت: "عندما يكون المهدي حاضرا فهو كل شئ، وعندما يكون غائبا فالفقيه هو كل شئ، وبينهما أنا وأنت: أنا أمارس "الحكم الفردي" في الجريدة فأكتب واتخذ مواقف باسم الحزب، وأعضاء الكتابة العامة يقرؤون ذلك في الصباح، كجميع الناس، وأنت هنا في مقر الحزب تمارس الحكم الفردي

في مجال التنظيم وتصدر الأوامر وتتخذ مواقف ومبادرات وكأنك "الحاكم بأمره"! نظر إلي بنظرته الحادة المعروفة وقال الجملة التي اعتاد قولها في مثل هذا الموقف: "ولا يني أنت ولد الذين ...". ومرت أيام. وجمعتنا سيارته ذات مساء فقال لي الشهيد. "لقد فكرت بجد فيما قلته ذلك اليوم. الحقيقة أن هذا الوضع الذي تحدثت عنه هو سر قوة الاتحاد. الاتحاديون لا يحتاجون إلى الاجتماع والمناقشة لاتخاذ القرار. هم يفكرون نفس التفكير وهم مفترقون... ولا أظن أنهم سيكونون كذلك وهم مجتمعون". ثم أضاف: "هل عارض أحد ما تكتب أنت باسم الحزب من افتتاحيات وغيرها"؟ كن متأكدا أنك لو جمعت "الخوت" (الاخوة) أو استشرتهم واحدا واحدا لما استطعت أن تكتب حرفا. والشيء نفسه في ميدان التنظيم وغيره".

ثم ذكرني بواقعة ذات دلالة خاصة: كان هناك عرض من الحكم. وكان بعض أعضاء القيادة في السجن وبعضهم في الخارج ولم يكن في "الداخل" غير عضو واحد. فلما طلب من الغائبين رأيهم قالوا الشيء نفسه، وهو نفس الرأي الذي كان عليه من كان حاضرا. وأضاف الشهيد عمر: "المشكل مع "الخوت" في اجتماعهم وليس في افتراقهم، ولذلك لم يستطيعوا جعل كاتب عام على رأس الاتحاد"[2]!

2- بصدد القيادة الجماعية أذكر أننا عندما قررنا اتخاذ كاتب أول للمكتب السياسي، عند الإعداد للقوانين التنظيمية التي ستعرض على المؤتمر الاستثنائي لإقرارها، قلصنا من اختصاصات الكاتب الأول إلى حد جعل المرحوم عبد الرحيم=

9- غيبة اضطرارية ... تحولت إلى غيبة دائمة!

تلك كانت جملة خواطر حاولت من خلالها الاقتراب من المعطيات الذاتية والموضوعية التي فرضت على المهدي غيبته الأولى الإرادية التي استمرت كما قلنا من سبتمبر 1959 إلى مايو 1962. أما بعد هذا التاريخ، أعني بعد المؤتمر الثاني، فقد استقر به المقام في الوطن إلى أن خرج تحت ضغط الجميع حفاظا على سلامته! ولكن الرياح في السياسة "تجري في الغالب بما لا تشتهي السفن"، لم يكن أحد يتصور أنه سيفقد السلامة في الخارج أيضا!

قبل الحديث عن ظروف اختطافه وغيابه النهائي في الخارج، لنكمل الحديث عن الداخل ولنتساءل: ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت حضوره في المغرب يستمر لمدة تزيد عن السنة، بعد المؤتمر الثاني؟

السبب عندي هو أن مواقف الجهاز النقابي أثناء الإعداد للمؤتمر وحين انعقاده، والابتزاز الذي مارسه من خلال فرض "المناصفة" في التمثيل، سواء على مستوى المؤتمرين أو على

=يلاحظ بعد المؤتمر، أن الكاتب الأول منصب شرفي، وأن القوانين التي هيأناها لم تمنحه مسؤوليات خاصة. فأجاب عمر: "ليس المقصود أنت، فالمسألة مسألة احتياط للمستقبل"! إذا كان هذا حصل في 1975، بيننا نحن الجيل الثاني مع المرحوم عبد الرحيم، فكيف كان يمكن للجيل الأول أن يتخذوا كاتبا أولا في 1959؟ ألم تنص اتفاقية "الوحدة" سنة 1967 على "مثلث تنفيذي" من ثلاثة كتاب عامين (انظر الكتاب الخامس ص 108).

مستوى الهيئات المسئولة "المنتخبة" في المؤتمر. إن ذلك مما جعل المحجوب يعزل نفسه لا يحتفظ بجانبه إلا علي عبد الله إبراهيم! لقد وقعت القطيعة "الصامتة" بين الجهاز النقابي والقيادة السياسية، وبرز الشهيد عمر بنجلون كرأس الحربة في مجال الصراع ضد الانتهازية النقابية التي كان يمارسها "الجهاز" (انظر تفاصيل ذلك في الكتاب الخامس).

بدأت غيبة المهدي النهائية يوم 15 يونيو 1963 بعد ضغوط من "الإخوان" عندما أخذت تتسرب أخبار المؤامرة التي كانت تحاك لتصفية الاتحاد (انظر الكتاب الثاني ص 105). كان لابد أن يغادر لأنه كان المستهدف الأول خاصة بعد محاولة اغتياله في حادثة مدبرة بالسيارة. كان للمهدي خصوم كثيرون، وفي كل مجال وفي جميع الأوساط. كان جميع من يمكن تصنيفهم خارج الحركة الوطنية، وبالخصوص خارج حزب الاستقلال أيام الكفاح، خصوما له. وعندما استقل المغرب كان أكثر الوطنيين مناداة بإعطاء "الاستقلال" مضمونه الحقيقي الذي يبدأ عنده كما عند حزب الاستقلال عموما بـ"التطهير"، أي بعزل جميع من كانوا متعاونين مع سلطات الحماية، أو وقفوا موقفا سلبيا من الحركة الوطنية، أو كانت مصالحهم الاقتصادية تابعة لمصالح الاستعمار الخ، عزلهم من مواقع السلطة ودواليب الإدارة. وهذا يعني تفكيك وإبعاد جميع مكونات ما أسميناه بـ "القوة الثالثة" من التأثير بصفة أو بأخرى في سير قافلة الاستقلال بالمغرب. وكان من الطبيعي أن

يكون على رأس خصومه: أولئك الذين كان مستقبلهم السياسي والاقتصادي سيتأثر بـ "التطهير". وكان من الطبيعي كذلك أن يكون على رأس خصومه أولئك الذين كانوا يعملون بتواطؤ مع جهات مهيمنة أو بغير تواطؤ: من أجل "كسر شوكة حزب الاستقلال"؛ لأن المهدي كان في حزب الاستقلال خلال السنوات الأولى من استقلال المغرب هو: "الكل في الكل". أو حسب تعبير بعض الصحفيين الأجانب "دينامو" هذا الحزب.

10- قضية عباس المساعدي ... والمهدي !

كان من الطبيعي إذن أن يكون على رأس خصومه أولئك الذي أرادوا أو كلفوا بـ "كسر شوكة حزب الاستقلال"، وقد روجوا في بداية الاستقلال –وما زالوا يفعلون– أن المهدي كانت له علاقة ما بمقتل المقاوم وعضو جيش التحرير عباس المساعدي، مع أن المتهم "الرسمي" بقتله هو المرحوم حجاج وهو من المقاومين (وقد برأته المحكمة)، ولم تكن علاقته بالمهدي ترقى إلى مستوى مثل هذه الأمور. صحيح أن موقف عباس من المهدي كان سلبيا جدا وأكثر من ذلك تعمد عباس إهانة المهدي أمام قيادة جيش التحرير بصورة مثيرة للدهشة مما يستوجب شرح ملابساتها ودوافعها الحقيقية. والقصة كما يلي:

أولا: يروى عن عباس المساعدي أنه اتصل بالمهدي في نوفمبر 1954 يطلب التمويل للمقاومة، وأن المهدي أجابه بقوله: "إننا سياسيون ولسنا ثوريين". إن ما يثير الانتباه في هذا الخبر أمران:

الأمر الأول: أن المهدي لم يكن قد مضى على إطلاق سراحه، هو وزعماء حزب الاستقلال، سوى شهر واحد (أطلق سراحه في أكتوبر 1954 وكانت السلطات الفرنسية قد اعتقلته في سنة 1951. أي قبل قيام المقاومة). والسؤال الذي يطرح نفسه بادئ ذي بدء هو التالي: هل كان المهدي يعرف الساعدي بصفته مقاوما. وهو لم يمر على خروجه من السجن سوى شهر واحد؟

والأمر الثاني هو أن عباس المساعدي لم يلتحق بالمقاومة إلا في نفس الفترة أعني أواخر سنة 1954 حينما آل أمر تسيير جماعات المقاومة إلى إبراهيم الروداني بعد لجوء حسن صفي الدين (الأعرج) إلى المنطقة الشمالية (تطوان) واعتقال الفقيه البصري ومولاي عبد السلام الجبلي (أكتوبر 1954). ففي ذلك الوقت خرج عباس المساعدي من السجن، وكان قد دخله بسبب قضية شخصية لا علاقة لها بالمقاومة، والتحق بعمله السابق كمدير لمعمل جافيل الذي كان يملكه المقاوم إبراهيم الروداني، بآخر زنقة مناستير بجوار طريق مديونة بالدار البيضاء. وإثر ذلك تم ضمه إلى المقاومة (في نوفمبر 1954)، فهو من الملتحقين بالمقاومة في أواخر عهدها. ويبدو أن أول مهمة كلف بها هي الاتصال بالمهدي. ومع أن تصريحات تقلل من شأن المقاومة في الحصول على الاستقلال قد صدرت عن بعض قادة حزب الاستقلال، فإن علاقة المهدي فيما بعد بقيادة المقاومة وقيامه بالتنسيق بينها وبين الوفد المفاوض في إيكس ليبان لدليل على أنه لم يكن على رأي أصحاب تلك التصريحات. وإذن فالأقرب إلى واقع الحال هو أن جواب المهدي كان من قبيل الاحتياط، خصوصا ولم يكن قد مر على خروجه من السجن سوى شهر واحد، وعباس المساعدي لم يكن قد مر عليه في حركة المقاومة سوى أقل من شهر!

ثانيا: لم تمض سوى مدة قصيرة على نشاط الساعدي في المقاومة بالدار البيضاء حتى استدعاه القائمون بتأسيس جيش التحرير في المنطقة الشمالية (حسن صفي الدين، بونعيلات الخ) إلى الالتحاق بهم (بعد نقل المرحوم زياد إلى القاهرة). وقد اختاروه لكونه كان متعلما يقرأ ويكتب وله خبرة في التسيير (كان مديرا لمعمل إبراهيم الروداني). فلما التحق بهم -وهو المطلوب المرغوب فيه المتفوق المتعلم- أخذ يتصرف تصرف "الرئيس". وعندما انتدبت قيادة جيش التحرير المقاوم عبد الله الصنهاجي إلى الناضور لتنظيم جيش التحرير هنالك بعث يطلب مساعدا لكبر المهمة، فبعثت القيادة إليه عباس الساعدي الذي تولى المهمة بما عرف فيه من إقدام وقدرة على التنظيم، الشيء الذي جعله يتحول إلى مسؤول عن جيش التحرير في تلك الناحية. وتؤكد روايات عديدة أنه كان يبث الدعاية ضد حزب الاستقلال ويطارد أعضاءه في تلك المناطق. كما أنه كان معروفا بموقفه الذي يخلط بين حزب الاستقلال وبين العناصر التاريخية في قيادته، ومعظمهم من مدينة فاس، فصار حزب الاستقلال يقدم على أنه "حزب الفاسيين". ويروى أنه عندما وصل تطوان، عند استدعائه إليها من الدار البيضاء، ووجد الغالي العراقي هناك وعبد الكبير الفاسي في مدريد وعلال الفاسي في القاهرة وكلهم من العاملين على تأسيس جيش التحرير، احتج قائلا: "فاسي في تطوان وفاسي في مدريد وفاسي في القاهرة "! ويقال إنه كان متأثر في ذلك بإبراهيم الروداني الذي ألحقه بالمقاومة، وكان معروفا بتلك النزعة!

ثالثا: يذكر الغالي العراقي عضو قيادة جيش التحرير منذ تأسيسه ما ملخصه: قبيل سفر الوفد الوطني إلى إيكس ليبان للتفاوض مع فرنسا في شأن عودة محمد الخامس والاعتراف بالاستقلال. سنة 1955. قدم السي المهدي بن بركة إلى طنجة واتصل مع المرحوم عبد اللطيف بنجلون وطلب منه أن يرتب له اجتماعا مع القيادة المركزية لجيش التحرير لمناقشة تطورات الأوضاع والمستجدات، وهو في طريقه إلى إيكس ليبان. وبما أنه اتصل بالإخوان المسؤولين عن المقاومة بالداخل فإنه يرغب في الاتصال بقيادة جيش التحرير بتطوان "ليبحث معهم وجهة نظر السياسيين بشأن هذه المفاوضات". ويضيف الأخ الغالي العراقي: "أمهلنا الأخ بن جلون بضع ساعات حتى تداولنا في الأمر، ثم أبلغناه موقفنا من هذا الاجتماع، وفعلا وصل السي المهدي في نفس اليوم حوالي الساعة السادسة مساء... حدث ذلك خلال الأسبوع الثاني من شهر شتنبر 1955. وقد انطلق الاجتماع فورا ليدوم حتى الساعة السادسة صباحا بدون انقطاع. تقدم المهدي بن بركة بعرض عام شامل عن الأوضاع والتطورات الحاصلة أمام الأعضاء الخمسة للقيادة المركزية لجيش التحرير (الخطيب، برادة، صفي الدين، بونعيلات، العراقي). ثم يضيف: "خلص الاجتماع إلى نوع من التفاهم" بين القيادة السياسية وقيادة جيش التحرير، "أساسه عدم قطع الاتصال إلى أن يطلع السي المهدي جماعة السياسيين المفوضين على ما جرى بيننا"، وتقرر عقد اجتماع آخر بإيطاليا. ثم يورد الأخ المناضل الغالي العراقي التفاصيل التالية. يقول: "وبعد اتصالات مع سيدي علال الفاسي، تم إلغاء اجتماع إيطاليا وعوض باجتماع

مدريد، بمنزل السي عبد الكبير الفاسي، وتحت رئاسة الزعيم علال، وبحضور جل المسؤولين بالداخل عن المقاومة، وكامل القيادة المركزية لجيش التحرير، والقيادة الجهوية بالناضور في شخص عباس المسعدي.

ويضيف الأخ الغالي قائلا: "فبعد أن التأم الجمع بمنزل المجاهد الأستاذ عبد الكبير الفاسي، تبين حضور شخصين لا مكان لهما على صعيد المسؤولية (=في جيش التحرير)، وهما السيدان المهدي بن بركة وعبد العزيز العلمي. وإذا كان الثاني لا يطرح أي إشكال لأنه من الداعمين لحركة المقاومة وجيش التحرير ووجوده في الاجتماع كان صدفة ويمكن تجاوزه بصفة أو بأخرى، فإن حضور السي المهدي كان له طابع آخر ونكهة خاصة.

فهو أولا حضر استنادا، مبدئيا، على الاتفاق الذي تقرر في اجتماع تطوان، وثانيا لأنه كان يريد أن يفهمنا، وفي نفس الوقت يفهم أصدقاءه، أنه لا يشاطرهم موقفهم من المقاومة المسلحة وجيش التحرير. وأخيرا حضر بعدما اجتمع مع المسؤولين الحاضرين عن المقاومة بالداخل ولديه ما يقوله في هذا الاجتماع. لكنه تعرض لتهجم كلامي عنيف من طرف عباس المسعيدي طاله هو وكذا رب البيت الذي نحن مجتمعون تحت سقفه. حيث قال عباس: نحن مجتمعون كمسؤولين عن المقاومة وجيش التحرير. أما السياسيون التابعون لحزب الاستقلال الموجودون معنا، فهذا ليس مكانهم. فلينسحبوا حتى نتفرغ لأعمالنا.

"انبرى السي علال بالسؤال: من تعني بالانسحاب؟ أجاب عباس: أقصد المهدي والكبير. فساد القاعة جو من القلق والاستغراب. وتدخل السي علال ثانية: أنا لا أرى مانعا للاستماع

للسي المهدي. فله قطعا ما يفيدنا به، وبعد ذلك يمكنه أن ينسحب، والنظر في ذلك للجميع. أما السي الكبير، فهو عضو أساسي في المقاومة ومن مؤسسي جيش التحرير، وهو ليس غريبا عنا. فرد عباس بعنف: نعم، لكننا أوقفناه عن العمل من مدة. وهنا تدخل الخطيب الذي حاول إرجاع الأمور إلى نصابها وتصحيح الموقف في حق السي عبد الكبير الذي هو من الأوائل الذين ساهموا في تأسيس بعض خلايا المقاومة المسلحة والذين عملوا على إمدادها بالمال والسلاح، بل هو أول الناطقين باسمها بالخارج. زيادة على مكانته بالداخل.

"ثم تدخل السي علال مرة أخرى ليحسم الموقف تفاديا لأي نزاع جانبي يدفع بالتوتر للانفجار، وقال: (متوجها بكلامه للسي المهدي بن بركة): الإخوان يودون الاجتماع في ما بينهم قبل أن يسمعوا ما تحمله من أخبار وآراء وأفكار ربما تكون مفيدة. فإذا تكرمت وانتظرت قليلا بالغرفة المجاورة سأكون ممنونا.

"وفعلا وبروح عالية لا تتوفر إلا للمناضلين الكبار، انسحب السي المهدي تجاوبا مع طلب السي علال. أما السي عبد الكبير الذي نحن مجتمعون بمنزله وفي ضيافته، فقد أنتصب واقفا وهو يتأمل في الوجوه. وتتجسد في ملامحه وسلوكه كل معاني أخلاقه المثالية وتربيته وتواضعه. وقال: طيب سأنسحب أنا كذلك لكي لا يبقى الضيف وحده في الغرفة المجاورة. سأنسحب محافظة على وحدة الصف وتلبية للواجب المقدس الذي نعمل من أجله جميعا و"نخلي المعارض على خاطره" لأنه في ضيافتي وأنتم إخواني وعشيرتي. لكن لابد للسي عباس أن يعرف أنني لا أقبل أن يمن علي أحد بشيء في هذا الميدان، وأن عملي في صفوف المقاومة

وجيش التحرير لا يحتاج لتزكية أحد ولا موافقة أي كان. لأن عملي في هذا الميدان كان قبل أن يكون للسي عباس أي وجود في صفوفنا ولا يعرف حتى اسمه ووجوده. وكلكم وبدون استثناء تعرفون هذا. فمرحبا بكم وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح... ثم خرج".

ويضيف الأخ الغالي: "طبعا فعل هذا الحدث فعله، وصعد من حدة التوتر الذي كنا في غنى عنه. لقد كان حضور السي المهدي بن بركة (اتضح في ما بعد أنه كان بطلب من بعض الإخوان بالداخل) يتجاوب مع القرار النهائي لاجتماع تطوان بحيث لم يفاجئ حضوره إلا عباس لأن الجميع كان يعتبره مفيدا. لكن عباس بتدخله القاسي وضع الجميع في مأزق كنا في غنى عنه. أما حضور السي عبد الكبير فلا إشكال فيه خصوصا وأن الجميع (ومنهم عباس) كان يعرف أن الجمع سينعقد بمنزله، فلم يبد أي اعتراض وجاء بمحض إرادته. ثم حتى إذا كانت هناك خلافات جانبية، فالسي الكبير عضو عامل في المقاومة وأحد المسؤولين الأساسيين في تكوين جيش التحرير. وقد كان بالإمكان التعامل مع الموضوع بأسلوب مسؤول وبروح عالية لا بهذه الطريقة الاستفزازية المجانية".

ويعلق الأخ الغالي على نتيجة الاجتماع قائلا: "ظاهريا أنتهي الاجتماع بالتفاهم والتراضي، أما عمليا فلم يكن أحد راضيا ولا مقتنعا بما جرى ولا موافقا على مسار وتصرف بعض الأخوة من مسئولي الداخل بمساندة عضوين من القيادة المركزية تغلبت عليهما الانتماءات الضيقة في اختيارهما. كما اتضح أن لكل واحد حسابات وخلفيات، وتلك مسألة إذا توقفنا عندها فلن نخرج من خندقها

الذي اسود بياضه وذبلت نصاعته. وأما عباس فقد سكت ولم يشارك في أي نقاش بعد زوبعة الافتتاح التي أفتعلها أساسا لكي يشعر السي المهدي وغيره بأنه يرفض كل علاقة مع حزب الاستقلال" !![4]

رابعا: عندما زار الشهيد المهدي مناطق جيش التحرير بجبال الريف في بداية صيف 1956 برفقة الفقيه محمد البصري، احتج المساعدي على زيارة المهدي للمنطقة التي كان مسؤولا عليها. فهم بقتله. وقد تدخل الفقيه البصري ومحمد بنسعيد فمنعاه من ذلك. ويقول الذين عاشوا في صفوف المقاومة في ذلك الوقت الذي كانت تعاني فيه من مشاكل واحتكاكات ومحاولات لتصفية الحسابات أن عباس المساعدي كان قد خطط لتصفية الفقيه البصري وحسن صفي الدين، وأنه في مرحلة من المراحل كان يعتزم القيام بالشيء نفسه إزاء الدكتور الخطيب، وأنه كان يتصرف كقائد لجيش التحرير كله، وأنه كان متأثرا بالأطروحة التي روج لها آنذاك زعماء الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية، والقائلة بوجوب استقلال حركة المقاومة والتحرير في المغرب العربي عن الأحزاب السياسية. فكان قادة المقاومة وجيش التحرير في الشمال يتعرضون لضغوط من طرف رجال الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية تحثهم على القطيعة مع حزب الاستقلال. وكان المساعدي متأثرا بهذه الأطروحة ويعمل على

3- بخصوص موقف عباس المساعدي من حزب الاستقلال وارتباطاته مع الجزائريين والمصريين الخ، انظر أيضا ص 53 هامش رقم 7 الكتاب الثالث من هذه السلسلة.

4- الغالي العراقي في كتابه : "**ذاكرة نضال وجهاد**". مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء 2002 ص. 173 وما بعدها

أساسها، وقد وجد ذلك في نفسه استعدادا، فقد كان متأثرا بوجهة نظر مشغله إبراهيم الروداني الذي كان في الأصل غير متحمس لقادة حزب الاستقلال. إذ كان ينظر إليهم من خلال وضعهم الطبقي كأرستوقراطية مدن (فاس، الرباط....).

خامسا: اعتبارا لتلك المواقف التي ميزت سلوك المساعدي وميوله إلى "الاستقلال" بالأمر، قررت قيادة المقاومة وجيش التحرير في "الداخل" (الدار البيضاء) استدعاءه للمناقشة معه واستفساره عن طموحاته، وقد كلفت المقاوم حجاج، وكان من معارفه، بالإتيان به. وعند اتصالهما وقعت مشادة بينهما وبين مرافقيهما، فانزلقت رصاصة أصابت من الشهيد المساعدي مقتلا، وكان ذلك في جوان 1956، وقد اتهم حجاج في الحادث ولكن المحكمة برأته.

تلك هي ظروف التحاق السيد عباس المساعدي بالمقاومة وجيش التحرير ونوع تصرفه فيهما وملابسات حادثة مقتله كما استخلصناها من عدة شهادات وروايات. والكل مجمع على أنه كان مقتدرا ذا قدرة على التنظيم وأيضا كان معتدا بنفسه ورأيه. وقد أبلى الشهيد البلاء الحسن في صفوف المقاومة بالدار البيضاء كما في صفوف جيش التحرير بالشمال.

11- المهدي والتنسيق بين المقاومين... والمفاوضين

واضح من خلال شهادة الأخ الغالي العراقي أن المهدي الذي كان أبرز شخصية في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال كان يعمل على تحقيق إجماع بين المقاومة والقيادة الحزبية في موضوع مفاوضات إيكس ليبان. وهكذا فبينما عرف الزعيم علال الفاسي بتأييده المطلق للمقاومين وجيش التحرير، وقد رأيناه يرأس اجتماع

قيادة هذا الأخير. عرف بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بموقف عدائي معلن للمقاومة وجيش التحرير. كما عرف بعضهم بشكوكه في كون العمليات الفدائية وعمليات جيش التحرير يمكن أن تهزم الجيش الفرنسي الذي "وراءه جيوش الحلف الأطلسي". أما المهدي فقد كان على اتصال دائم بالمقاومة في "الداخل"، أي في الدار البيضاء حيث كان مقر قيادتها. وكان على اتصال بطبيعة الحال بأعضاء اللجنة التنفيذية الآخرين سواء من كان منهم في الوفد المفاوض (المرحوم عبد الرحيم) أو من كان منهم في سويسرة (الحاج أحمد بلافريج) أو كان في الرباط. وكان أحرصهم جميعا على أن تسير المفاوضات في إطار وحدة الرأي بين المقاومة والنقابة والحزب.

وإذا نحن استحضرنا انسياق المقاوم عباس المساعدي مع وجهة نظر زعماء الثورة الجزائرية الذين كانوا يضغطون هم والمخابرات المصرية على قيادة جيش التحرير المغربي كي تقطع علاقاتها مع حزب الاستقلال كما فعلت الثورة الجزائرية التي قطعت مع حزب مصالي الحاج الذي خرجت من جوفه، وكما فعلت الثورة المصرية حين ألغت الأحزاب- إذا استحضرنا هذا الجانب تضاءلت أمامنا ما اعتبره البعض سببا في حقد عباس المساعدي على المهدي، أعني قصة رفض المهدي الدخول مع عباس في نقاش إيجابي حول طلبه المساعدة والتمويل للمقاومة، كما ذكرنا. إن موقف المساعدي من المهدي هو نفس موقفه من حزب الاستقلال وهو في الدار البيضاء متأثرا بإبراهيم الروداني، ثم تعزز وتغذى هذا الموقف من خلال وجهة نظر قادة الثورة الجزائرية والمخابرات المصرية، وهي وجهة نظر كانت تطالب جيش التحرير بالقطيعة مع حزب الاستقلال لكي يمكن قيام وحدة بين الجيشين وأيضا لكي يمكن تزويده

بالمساعدات المادية والسلاح بالخصوص من جانب الثورة المصرية.[5]

نخلص من ذلك إلى أن الحملة ذات الطابع الدعائي التي تربط بين مقتل الشهيد عباس المساعدي والمهدي هي حملة أقل ما يمكن القول عنها إنها كانت لغرض في نفس يعقوب، ولم يكن هذا الغرض شيئا آخر غير "كسر شوكة حزب الاستقلال" من طرف من كانوا "كراكز" في "القوة الثالثة" تحركهم أيد "خفية" معلومة. هؤلاء إذن كانوا يمثلون أحد الأطراف التي كانت تكن العداء للمهدي وقد كانوا —ولا زالوا— من خصومه وهو ميت!

12- أطراف أخرى لم تكن تحتمل المهدي

كانت هناك أطراف أخرى منها كديرة وأوفقير. ومعلوم أنه كان لهما حضور قوي في القصر الملكي. كان الأول مديرا للديوان

5- كان مشروع توحيد جيش التحرير بالمغرب وجيش التحرير بالجزائر، الذي بدأ كفاحه قبل تكوين جيش التحرير المغربي بنحو سنة، يطرح من طرف الجزائريين الاستقلال عن الأحزاب والبحث بدلا عن ذلك عن أشخاص يمكنهم التعامل مع المغاربة والجزائريين في آن واحد، أشخاص غير "متحزبين". في هذا الإطار اقترحت قيادة جيش التحرير الجزائري وعلى رأسها بن بلة استدعاء الدكتور الخطيب الذي كان مقيما في فرنسا في ذلك الوقت (وهو جزائري في الأصل) وتعيينه متحدثا باسم جيش التحرير المغربي (بعد أن اعتذر من خاطبهم قادة هذا الأخير في الموضوع من الوطنيين المغاربة وهم عبد الله إبراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، محمد الدويري). أما عباس المساعدي الذي لم يكن ينتمي للحركة الوطنية والذي دخل السجن لأسباب خارج الوطنية واستقطبه المقاوم إبراهيم الروداني داخل السجن. فقد كان من السهل أن ينساق مع وجهة نظر الجزائريين التي كانت هي نفسها وجهة نظر المخابرات المصرية يومذاك.

ولي العهد. وكان الثاني من الضباط الذي وضعتهم سلطات الحماية في سلك مرافقي محمد الخامس وحراسه. وتوتر العلاقة بين كديرة وأوفقير من جهة والمهدي من جهة أخرى معروف. فالرجلان. كلاهما. كانا من وجهة النظر الوطنية –وجهة نظر حزب الاستقلال– من ركائز الوجود الفرنسي في المغرب: الأول محام تخرج مشحونا بالأفكار التي كانت تملأ بها مؤسسات الحماية الفرنسية والأوساط الرأسمالية الاستعمارية أولئك الذين كانوا "يتمشون" معها من الأطر المغربية. أما الثاني فقد كان ضابطا في الجيش الفرنسي وقد ألحقه الفرنسيون بالقصر الملكي كأحد "مرافقي" محمد الخامس. وقد بقي هناك إلى أن عين في عهد الاستقلال في منصب مدير الأمن الوطني وهو برتبة كولونيل قبل أن يرقى إلى منصب وزير الداخلية ورتبة جنرال. وسيكون أوفقير هو المتهم الرئيسي في عملية اغتيال المهدي.

أولئك هم أبرز خصوم المهدي من داخل النظام وقد كانوا متنفذين ... فليس غريبا إذن أن يكون أفقير على رأس من أدينوا من طرف القضاء الفرنسي باختطاف المهدي. أما الدافع إلى هذا الاختطاف فتدل كل القرائن أنه لم يكن من أفقير نفسه، فهو لم يكن سوى منفذ لأوامر سادته، وقد يكون لحقده على المهدي دور في الخروج بالذي حدث عما كان مقررا!

ربما!

لكن المسألة تحتاج إلى تجميع عناصر أخرى. فلنؤجل الكلام عن ظروف وملابسات اختطاف الشهيد إلى حين.

النقد الذاتي :

الأخطاء القاتلة، الأفق الثوري والبرنامج المرحلي

الحزب والنقابة والمنظمات الجماهيرية

1- نقد ذاتي واختيار ثوري

إن أهم نص كتبه المهدي خلال المرحلة الأولى من غيبته التي تقع مّا بين سبتمبر 1959 ومايو 1962 هو بدون شك التقرير الذي بعثه للكتابة العامة كمساهمة منه في الإعداد للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنعقد في مايو 1962، وهو التقرير الذي كنا نسميه في ذلك الوقت بـ"النقد الذاتي" والذي اشتهر فيما بعد بـ "الاختيار الثوري".

والحق أن الاسمين ينطبقان، كليهما، على مضمون هذا التقرير.

فمن جهة يطرح التقرير للمراجعة والنقد تجربة الاتحاد الوطني الذي كان قد مر على تأسيسه سنتان ونصف، ومن جهة أخرى يحدد الأفق الثوري الذي ينشدُ إليه الاتحاد كجملة أهداف يعمل على تحقيقها في المدى البعيد. وبين النقد

الذاتي للتجربة الماضية والأفق الثوري الذي يرتسم فيه المستقبل البعيد يطرح التقرير المهام التي تنتظر الاتحاد "في العاجل والآجل".

لقد كان بودنا أن ندرج هنا النص الكامل لهذا التقرير الهام، غير أننا لو فعلنا لاستأثر وحده بما تبقى من حجم هذا الكتيب، وسيكون ذلك على حساب نصوص أخرى لا تقل أهمية، وأيضا على حساب تناول ظروف اختطافه وملابساته. من أجل هذا ارتأينا أن نقتصر على عرض مطول بقدر المكان مع فسح المجال لفقرات نعتبرها أساسية فيه.

2- الاتحاد الوطني: استمرار لحركة التحرير في المغرب

يبدأ التقرير بمقدمة يذكر فيها الشهيد بالظروف التي تأسس فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أخذ على نفسه، منذ انبثاقه عن حركة 25 يناير 1959، "أن يواصل نضال الحركة التحريرية في المغرب لكي يعطي للاستقلال مدلوله الحقيقي"، وذلك بعد أن أخذ حماس الجماهير يفتر وإيمانها يتزعزع بفعل ما رأته من "التهافت على المصالح والتسابق على الامتيازات لدى بعض مسيري الحركة الوطنية، كما أخذت تنال من قوتها مناورات التقسيم والتفسيخ التي بدأ يحوكها المستعمرون وعملاؤهم غداة إعلان الاستقلال". هذا من جهة، ومن جهة أخرى "كانت هناك دعاية مُحكمة التوجيه تعمل على تمهيد السبيل لاحتكار السلطة بيد القصر، مدعية أن نظام الأحزاب كأسلوب للتنظيم السياسي والبناء الاقتصادي باء بالفشل رغم أنه أتيحت له كل الفرص، بينما الحقيقة أنه لم تعط لأي حزب قط فرصة ممارسة الحكم! وكانت هذه الدعاية التي جُندت

لها الصحافة والإذاعة كل يوم، تنقل بعض النظريات السياسية المزيفة التي تنادي بضرورة إقامة نظام قوي كطريق لإخراج البلاد من التخلف".

ويسجل التقرير أنه رغم ذلك كله تمكن الاتحاد الوطني من "إقامة الدليل على أن الشعب يستطيع تجنيد نفسه بنفسه دون الحاجة إلى وصي، كما جند نفسه خلال الأزمة الكبرى من سنة 1952 إلى سنة 1955... حيث إن المغرب اليوم، رغم نظام القمع والاستبداد، يشكل في القارة الإفريقية ظاهرة فريدة، كبلاد تفرض فيها الجماهير احترام منظماتها وصحافتها، بل وتجعل الحكم يستعير منها شعاراتها التي يمسخها بعد ذلك". ومع ذلك، فإن الضرورة تدعو اليوم إلى تجاوز الوقوف عند وصف الحكم في المغرب بـ"الفردي" والعمل على الكشف عن "حقيقة القوى التي يستند عليها"، وإلقاء الضوء على المقومات الخفية التي تمكن هذا النظام من البقاء، رغم ضعفه وعجزه وتناقضاته".

3- الظروف الخارجية : الاستعمار الجديد

ومن هنا ينطلق التقرير في "تحليل الحالة الراهنة"، مبتدئا بالظروف الخارجية التي تميزت منذ منتصف الخمسينات إلى نهاية الستينات بـ"المد السريع لحركة تحرير الشعوب المستعمرة"، ليسود بعدها سنتي 1961-1962 "رد فعل رجعي من طرف الاستعمار في قارتنا الإفريقية". ويتمثل رد الفعل هذا فيما يطلق عليه (اليوم) اسم "الاستعمار الجديد". وهو "عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي، وعند الاقتضاء على إنشاء دول مصطنعة لا تتوفر على مقومات الوجود الحقيقي، ومن جهة أخرى يعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بالوعد بتحقيق الرفاهية، مساعدات تبقى قواعدها في الحقيقة

خارج القارة الإفريقية". وما يميز هذا الاستعمار الجديد عن الاستعمار القديم هو أنه بدلا عن السيطرة المباشرة والاستغلال المباشر ينصب في عين المكان، بواسطة الانقلابات العسكرية أو الانتخابات المزورة، من يقوم بذلك نيابة عنه. وقد لجأت أوروبا إلى هذه الطريقة مقتدية بالولايات المتحدة الأمريكية، فأخذت تعمل لتجعل من إفريقيا بالنسبة لها ما هي عليه أمريكا الجنوبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. والمغرب بحكم موقعه الجغرافي على رأس إفريقيا يقع تحت طائلة هذا النوع الجديد من الاستعمار.

4- البورجوازية الكبرى وسيط للاستعمار الجديد

بعد إبراز دور الاستعمار الجديد كمحيط خارجي لـ"الحالة الراهنة" في المغرب، ينتقل التقرير إلى الحالة الداخلية ليسجل أنه بعد "الانقلاب الذي تم في مايو 1960 (إقالة حكومة عبد الله إبراهيم) "لم يعد مجال للقصر لكي يقف موضوعيا موقف الحكم أو الوسيط، وليست القوى المساعدة التي تدور في فلكه من الشخصيات الباقية على رأس أحزاب خاوية من محتواها الشعبي وكل همها تمجيد ماضيها والافتخار به، أو من العملاء الذين يستمدون وجودهم من الخارج، أو من جماعة كبار الموظفين الذين يوهمون أنفسهم بأنهم تقنوقراطية البلاد، كل أولئك إنما هم في الحقيقة ظل للنظام نفسه، ويحافظون على بقائهم بتسخير أنفسهم لخدمته والاستسلام لإرادته. وهذا هو السر في تسرب النفوذ الأجنبي شيئا فشيئا واستفحاله". وبعد أن يحلل التقرير نتائج تجربة الحكم الفردي خلال سنتين (منذ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم) ويسجل التراجع عن التصميم الخماسي الذي كانت قد أعدته هذه الحكومة

واعتماده ما سمي بـ"الإنعاش الوطني" وتقلص مجال التعليم وتدهور أوضاعه الخ. ينتقل إلى "التناقضات الاجتماعية" ليبرز كيف أن البورجوازية الكبرى الفلاحية والتجارية -ونسبة قليلة منها في النشاط الصناعي- "قد ربطت مصيرها منذ الاستقلال مع عناصر الإقطاعية ومع المؤسسات الاستعمارية الموروثة من عهد الاستعمار"، وأن "وضعها الراهن اليوم هو استسلامها المطلق للإقطاع والاستعمار الجديد"، الشيء الذي "وضع فاصلا بينها وبين البورجوازية الوطنية والمتوسطة والصغيرة التي يزداد فقرها يوما بعد يوم بسبب السياسة الاقتصادية القائمة. وتتسع الهوة بين هذه الطبقة الوسطى وبين حفنة المنتفعين بالامتيازات التي يمنحها لهم النظام بقدر ما يربطون مصالحهم بمصالح المستوطنين الأجانب وبالرأسمالية الدولية في الميادين التجارية والصناعية والبنكية والفلاحية. وبهذا يستطيع الاستعمار الجديد السماح بها وتسليمها". ويضيف التقرير قائلا: "فمن الخطأ إذن أن ننتظر من هذه الطبقة أن تكون وفية ولو حتى لمطلبها الطبيعي في تحقيق الديمقراطية، فأحرى أن تتولى مهمة تحقيق التحرر الاقتصادي".

5- الطبقة العاملة : معركة اقتصادية ونضال سياسي

ومن هنا يستخلص التقرير النتيجة التالية: "ومن هنا يتجلى الدور الجسيم الذي ينتظر الطبقة العاملة المغربية لتحمل مسؤولية المعركة الاقتصادية. إن هذه المعركة الاقتصادية لا بد لها أن تتخذ بطبيعة الحال صبغة سياسية حتمية، ما دام الحكم القائم هو الوصي على البورجوازية الكبرى والوكيل المتصرف لخدمة مصالح الاستعمار الجديد ولرعاية التحالف بين الرأسمالية الدولية والبورجوازية المستغلة ".

ويضيف التقرير، في سياق نقدي واضح لـ"سياسة الخبز" التي لجأ إليها الجهاز النقابي، فيقول: "وإن ما يخشاه النظام هو أن تصبح الطبقة العاملة، وهي مجندة في طليعة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمتها الاتحاد المغربي للشغل، الأداة الصالحة لتحقيق التحرر الاقتصادي والثورة الاجتماعية، وهو لذلك يبذل قصارى الجهود لفصل النشاط النقابي العمالي عن حركة التحرر الوطني". وبعد أن يبرز التقرير أهمية الطبقات الوسطى، بما في ذلك التجار الصغار الخ، ينبه إلى محدودية قدراتها النضالية، وذلك على عكس الفلاحين الذين لقنت ثوراتهم، في كثير من الأقطار، دروسا قاسية للاستعمار الجديد، مما جعل هذا الأخير ينصح "الأنظمة التي تدور في فلكه بأن لا تكترث بالفئات الحضرية من شعبها، وأن تجتهد قبل كل شيء في إخماد تذمر الفلاحين والحيلولة بينهم وبين الانزلاق الثوري".

ويلخص التقرير نتائج هذا التحليل في النقاط التالية:

- بورجوازية كبرى تنازلت عن مطامحها السياسة وربطت مصيرها بالإقطاع.
- طبقة عاملة تكون القوة الرئيسية، ولكنها في حاجة لأن تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية وبين أهدافها السياسية.
- بورجوازية متوسطة وصغيرة متذمرة ومتوفرة على طاقة ثورية كامنة، ولكنها مترددة في استئناف النضال لاستكمال التحرر الاقتصادي.
- جماهير صغار الفلاحين والمحرومين من الأرض الذين هم في حاجة إلى وضوح الرؤية لمهامهم، كما هم في حاجة إلى إطار ينظمون فيه نضالهم الخاص إلى جانب نضال الطبقة العاملة.

6- نقد ذاتي : ثلاثة أخطاء قاتلة!

بعد هذا الوصف التحليلي للظروف الخارجية و"الحالة الراهنة" في المغرب ينتقل التقرير إلى نقد تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في السنوات الثلاث التي مضت على تأسيسه. يقول المهدي في هذا الصدد: "ويظهر لي أننا في الماضي قد انزلقنا نحو ثلاثة أخطاء رئيسية سوف تكون قاتلة لا محالة إن لم نتداركها في الظروف الراهنة:

"**1- الخطأ الأول** : يرجع إلى سوء تقديرنا لأنصاف الحلول التي كنا مضطرين للأخذ بها". يتعلق الأمر هنا أساسا بتحليل ظروف اتفاقية إيكس ليبان. ويخلص المهدي من طرح عدة أسئلة حول هذا "الخطأ القاتل" -الأول- إلى النتيجة التالية فيقول :"إن هذا التحليل النقدي لتسوية إيكس ليبان الذي لم نقم به سنة 1956، علينا أن نقوم به اليوم حتى نستخلص منه في سياستنا الداخلية موقفا واضحا ومحددا بالنسبة للتسويات أو الحلول الوسطى التي قد نضطر إلى قبولها في المستقبل. إن مثل هذه الحلول يجب أن تقدم بصفة موضوعية وتقييم حقيقي -لا أن ندافع عنها كانتصارات حاسمة- وبذلك نحول دونها ودون إغراق الوعي الثوري للمناضلين وسط سحابة من الضباب الكثيف". ويضيف: "ليس من المحرم على حركة ثورية أن تمر في حلول مرحلية، ولكن ذلك متوقف على توازن القوى وعلى تحديد الأهداف القريبة منها والبعيدة. والمهم هو أن يتم كل شيء في وضح النهار وتحليل شامل يوضح الأوضاع للمناضلين. علينا أن لا نقع مرة أخرى في خطأ إيكس ليبان وأن لا نتولى تبرير التسويات وكأنها انتصارات، في حين أنها تخدم في الواقع أغراضا انتهازية".

"2- الخطأ الثاني: يتعلق بالإطار المغلق الذي مرت فيه بعض معاركنا بمعزل عن مشاركة الجماهير الشعبية". "ولم نقل قط للشعب إننا كنا فاقدين لوسائل تنفيذ برامجنا. فلا غرابة إذن أن يتهمنا البعض اليوم بأننا كنا نتوفر على سائر السلطات طيلة سنوات 1956-1960 بينما كنا فاقدين لجوهر السلطة، هذه هي الحقيقة". ويقدم التقرير أمثلة أخرى من المعارك التي خاضها الاتحاد من أجل إقرار التدابير التحررية في ميدان الاقتصاد والمعركة التي خاضها من أجل اعتماد طريقة اللائحة في الانتخابات المحلية، وكذلك المعارك التي دارت داخل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال قبل 25 يناير 1959. هذه المعارك التي "لو أعلن عنها في إبانها لوفرت علينا كثيرا من الوقت وخيبة الأمل والمزيد من التضحيات".

"3- الخطأ الثالث: عدم الوضوح في مواقفنا الإيديولوجية وعدم تحديدنا لهوية حركتنا"، وذلك "بسبب التسويات وأنصاف الحلول غير المشروحة وبسبب المعارك الدائرة في الخفاء"، وأيضا بسبب "عدم تَبَيُّننا بوضوح لمعالم المجتمع الجديد الذي نسعى لبنائه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".

7- مشكل الديموقراطية في مقدمة المهام المستعجلة

بعد تحليل التجربة يأتي دور المهام المستعجلة. ويضع التقرير في مقدمتها مشكل الديموقراطية. وهنا يسجل التقرير خطأ تأجيل الديموقراطية ويعترف بأن الخطر المزعوم لثورة الإقطاع المصطنعة على كيان الدولة (تمرد عدي أوبيهي وتمرد الريف) قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم،

وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية ... ويحق لنا اليوم أن نتساءل إلى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري حتى أظهرت التجربة بعد سنتين، بصفة قاطعة، أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم". ويضيف الشهيد المهدي قائلا: **"وأخيرا أدركنا بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واضح ومحدد، حتى لا يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام".**

8- شعارات زيفها الاستعمار، فلنطرح شعارات شعبية

ومن المهام التي تطرحها مسألة الديموقراطية ينتقل التقرير إلى المهام الواجب القيام بها ضد الاستعمار وهنا يعرض لشعار "الحياد الإيجابي" وشعار "الوحدة" (الوحدة الإفريقية، الوحدة العربية، وحدة المغرب العربي...) الذين كانا على رأس شعارات الحركات والأنظمة التحررية، فأوضح كيف أن الاستعمار الجديد قد أفقد هذين الشعارين مدلولهما بدفع عملائه إلى تبنيهما، والمناداة بهما. ولذلك يدعو التقرير إلى العمل من أجل غايات ملموسة "كتوحيد المنظمات الجماهيرية وإقامة مؤسسات سياسية وإدارية متوازية وتنسيق أهداف السياسة الاقتصادية في كل دولة"، الشيء الذي قد يفتح الطريق نحو الوحدة الحقيقية.

أما بالنسبة للمعركة "الداخلية مع الاستعمار"، والموقف من "الإصلاحات الرأسمالية الجديدة"، فإن "التحرر الحقيقي" يقتضي "أن

يصبح واضحا عند الجميع أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررا كاملا عن طريق إصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، وأننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية إلا بانتهاج سياسية مقاومة للاستعمار تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج".

9- الأفق الثوري: ديموقراطية، تحرير الاقتصاد، تعبئة.

يعرف التقرير "الأفق الثوري" بأنه "النتيجة التي نستخلصها في المدى البعيد من إنجاز مهامنا في الميدان الديموقراطي لمحاربة الإقطاع وفي مهام نضالنا ضد الاستعمار". ثم يضيف: "وفي إمكاننا التعبير عن هذا الأفق الثوري بالاتجاه الاشتراكي لولا خوفنا من الوقوع في المغالطات "، يقصد "الانحرافات والتضليلات التي تتستر تحت اسم الاشتراكية وهي في الواقع ليست سوى أنظمة شبه فاشيستية أو إقطاعية أو عميلة للاستعمار". إن الاشتراكية التي ينشدها التقرير تقتضي :

"- حلا صحيحا لمشكلة الحكم بإقامة مؤسسات سياسية تمكن الجماهير الشعبية من رقابة ديموقراطية على أجهزة الدولة وعلى توزيع ثرواتها وإنتاجها القومي.

- أسسا اقتصادية لا تترك أي مظهر من مظاهر سيطرة الاستعمار ولا سيطرة حليفه الإقطاع والبورجوازية الكبرى الطفيلية.

- تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها من أجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد الوطنية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار".

هذا على مستوى الأهداف أما على مستوى الوسائل فيؤكد التقرير أن "اختيارنا الثوري في ميدان الوسائل معناه أن كل سياسية لا تمر من

استئصال جذور الهيكل الإقطاعي والرأسمالي الاستعماري إنما تخدم مصالح الاستعمار الجديد رغم ادعائها العمل على التصنيع وحتى الاشتراكية".

10- البرنامج المرحلي: حل المشكل الديموقراطي أولاً..

بعد أن يؤكد التقرير الترابط الضروري بين الأفق الثوري والبرنامج المحلي منبها إلى "أنه من البديهي أن من يكتفي بالخطة التكتيكية (المرحلية)، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي، يكون مصيره إما أن يسرق منه الخصم سياسته وإما أن يظهر بمظهر الانتهازية".

وعلى هذا الأساس يؤكد التقرير "أن أي حزب ثوري لا مناص له، في مرحلة المعركة من أجل التحرر الوطني والديموقراطية، من أن يكون له برنامج مرحلي أدنى، تكون أهدافه دون غايات الأفق البعيد المدى، وتشكل في نفس الوقت شروط تأييد الحكومة القائمة وشروط المشاركة فيها عند الاقتضاء".

ويضيف: "وبالنسبة إلينا فإن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج حد أدنى هو حل المشكل الديموقراطي. أما عناصر التحريك فهي تتلخص حاليا (1962) في النقط الثلاثة التالية:

- التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي.
- التضامن الفعلي مع الجزائر (في حربها من أجل الاستقلال).
- الإصلاح الزراعي كشعار فوق كل الشعارات نضمن به تحقيق الديموقراطية الواقعية بالبلاد".

ويضيف التقرير: "إن مثل هذا البرنامج صالح لكي يكون إطار عمل مشترك مع الهيئات السياسية الأخرى، بل ومع الحكم نفسه، وهو في نفس

الوقت سيقوم بدور الأداة الرافعة التي ستغير أسس هذا الحكم. لأنه لا يعقل أن يسير النظام معنا في خط هذا البرنامج دون أن ينقلب مدلوله رأسا عن عقب".

ويتساءل التقرير : "وهل يعتبر هذا (البرنامج) مظهر ضعف منا؟".

ويجيب: "كلا إذا نحن قمنا في نفس الوقت بتوضيح اختياراتنا الثورية (المذكورة في الأفق الثوري). فبدون هذا التوضيح سيظهر برنامجنا الأدنى فعلا كأنه منعرج انتهازي لا غير. ولذلك نكرر القول بأن الاختيارين، الأدنى والأقصى، في خطتنا السياسية متداخلان، الواحد في الآخر ومرتبطان بعضهما ببعض. فالمهم مرة أخرى هو أن نحدد هويتنا قبل كل شيء وألا تغيب عنا، طرفة عين، أهدافنا البعيدة التي اخترناها لأنفسنا بصفة نهائية".

11- الأداة : الحزب والمنظمات الجماهيرية

بعد تحليل الوضعية الراهنة، والأفق الثوري، والمهام المستعجلة أو الخط المرحلي الأدنى، يبقى تحديد الأداة أي الحزب أمرا ضروريا.

لقد سبق أن رأينا الشهيد المهدي يطرح مسألة "الأداة الفعالة" في نهاية محاضرته "نحو بناء مجتمع جديد" سنة 1958 (الجزء السابق). تلك المحاضرة التي دعا فيها صراحة إلى إحداث انقلاب في حزب الاستقلال، بمعنى تجديده من الداخل. وبما أن الظروف قد فرضت "انتفاضة 25 يناير 1959" والدخول في تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فإن الحديث عن الأداة عام 1962 سينصرف بدون شك إلى تجربة الاتحاد، خصوصا وقد رأينا أن الدعوة إلى المؤتمر الثاني عام 1962، الذي وجه المهدي إليه هذا التقرير، كانت إثر تفاقم الأزمة

الداخلية في الاتحاد، وبالتحديد الأزمة مع الجهاز النقابي حول الشكل الذي يجب أن تقوم عليه "العلاقة بين الحزب والنقابة" (راجع الكتاب الخامس). لا مناص إذن من أن يركز المهدي في تقريره حول هذه المسألة بالضبط. على أن مسألة "الأداة" لا تخص حل مشكل العلاقة بين الحزب والنقابة" وحسب، بل هي أيضا مسألة "التكوين الإيديولوجي للمناضلين"، وتحديد علاقة مع كافة المنظمات الجماهيرية.

تكوين الإطارات الحزبية: يطرح التقرير بادئ ذي بدء، بخصوص الأداة، ضرورة تكوين المناضلين الاتحاديين تكوينا إيديولوجيا "يقوم على أساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع، وقد أثرتها تجارب الثورات الاشتراكية والتحررية ضد الاستعمار، كما يجب أن تمتد جذوره إلى أعماق ثقافتنا العربية الإسلامية وأن يستمد قوته من تراثنا الوطني الزاخر بالقيم التقدمية والإنسانية". ويلح التقرير على الممارسة النضالية وأهميتها في التكوين: "فالمناضلون يكسبون قوتهم الإيديولوجية وصلابتهم الخلقية عن طريق نضالهم وسط الشعب، سواء داخل الحزب نفسه، أو عن طريق المنظمات الجماهيرية.

الحزب والأمة: ومن هنا يطرح التقرير علاقة الحزب بالأمة ليقرر أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو "حزب الشعب المغربي كله باستثناء الطبقات المستغلة من إقطاعيين وبورجوازيين طفيليين، حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه".

ويضيف التقرير : "ومن هذا التعريف نتبين المشاكل التي يجب أن نواجهها لكي يكون الحزب قادرا على تحريك الجماهير من داخله، وعن طريق المنظمات الجماهيرية الخاصة بكل فئة من المجتمع، سواء أكانت

منظمات مهنية أو حركات شباب ونساء. أما توجيه هذا التحريك فإنه لابد أن يتم داخل خلايا الحزب، في الأحياء والقرى والمؤسسات، وفي المدارس الدائمة للمناضلين في الحزب. وعلينا أن نعير اهتماما خاصا لنشاطنا وسط الفلاحين، وأن نقيم منظمات جماهيرية فلاحية. ونحن في حاجة إلى قيامها لتعزيز عمل فروعنا القروية المنتشرة على مجموع خريطة البلاد. وفي الميدان النسوي يجب أن يتقوى عملنا بتأسيس منظمة جماهيرية تساعدنا على اكتشاف الإطارات النسوية وعلى تعميق الوعي الثوري لدى الفتيات والنساء اللواتي يشكلن إحدى الدعامتين لبناء المجتمع الجديد. وإن على خلايا الطلاب والشباب أن تأخذ على عاتقها مزيدا من العمل على توحيد الشباب ضمن منظمتهم الخاصة لكي تصبح قادرة على القيام بدور التحريك والتأطير".

12- ضرورة التحام النضال السياسي بالنضال النقابي.

أما نشاطات الحزب كمنظمة سياسية في وسط العمال وفي المؤسسات فإنها بالغة الأهمية لأنها الضمان لالتحام النضال السياسي بالنضال النقابي، وفي هذا السبيل يجب علينا ألا نغفل أي عامل من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على تحقيق هذا الالتحام، سواء العوامل المتعلقة بضعف التكوين الأيديولوجي، أو سوء تقدير الظروف الراهنة، أو العوامل الداخلية المتعلقة بالبطالة ووسائل الضغط والإفساد التي يملكها النظام، وأخيرا العوامل التي ترجع إلى هياكل النقابات نفسها.

وجميع هذه العوامل يجب إلقاء الضوء عليها لنتمكن من طرح واضح للمشكل الصعب، مشكل جوهر العلاقات بين النقابات المهنية والحركات الثورية. وحتى يطرح هذا المشكل الصعب طرحا دقيقا يجب أن يكون

واضحا في الأذهان أهمية نضال النقابي من جهة، وضيق أفقه من جهة أخرى إذا هو لم ينفتح على المطالب السياسية والأهداف الثورية.

يجب أن نلتزم اليقظة إزاء السياسة التي يسلكها النظام الحالي، والخاصة بالميدان النقابي، مع العلم أنها سياسة تدخل في نطاق أوسع هو خطة الاستعمار الجديد على مستوى القارة الإفريقية، وغرضها تشجيع التيارات الإصلاحية اللاسياسية في الأوساط النقابية العمالية وعزل النضال السياسي الوطني عن النضال المحصور في المجال الاقتصادي الضيق.

وتلك ظاهرة يجب دراستها بعمق، ليس عندنا فحسب، بل وفي مجموع القارة الإفريقية كذلك. يجب أن نطرح طرحا سليما مشاكل الربط الوثيق بين المهام النقابية الخاصة وبين مسؤوليات حركة التحرير الوطني التي تجند سائر فئات المجتمع. وإذا نحن أهملنا وضع هذه المشاكل وضعا سليما وعجزنا عن أن نطرح هذه المشاكل بكل شجاعة وبدون تحيز، فإن القوة الثورية الأولى التي هي الطبقة العاملة سوف تصبح معرضة للانحراف ولو إلى حين عن مهماتها الطبيعية.

ينتج عن هذه الملاحظات أن خطتنا فيما يرجع إلى علاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية ،يجب أن تكون دقيقة واضحة، تبين دور الحزب بوصفه محركا، وتوضح دور كل منظمة جماهيرية في إطار خصوصيتها وضمن حدود استقلالها الذاتي.

13- الحزب هو صاحب الدور القيادي ...

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية هو وحده الذي يستطيع أن يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية. تلك هي النتيجة المنطقية للتعريف الذي أعطيناه لعبارة "الاختيار

الثوري" الذي قلنا عنه إنه يجب أن يكون معبرا وملبيا لحاجات الأمة بأسرها. ومعنى هذا أن الحزب هو وحده الذي يحق له أن يمسك بوصلة النضال السياسي وأن يهيئ ويحدد خطة العمل لمجوع الحركة الثورية في البلاد.

أما بالنسبة لدور إطاراتنا ومناضلينا داخل المنظمات الجماهيرية، التي لها أهدافها ومهامها الخاصة بها، فيجب أن يكون هو صهر معاركها الخاصة في الأفق العام الذي يسطره الحزب بوصفه أداة سياسية بالدرجة الأولى. وبذلك نضمن وحدة الفكر ووحدة الحركة وتماسك الصفوف في حظيرة القوات الشعبية، مما سيمكننا من السير بخطوات ثابتة نحو غايتنا الأساسية".

14- لسنا في خدمة الحزب، بل في خدمة الجماهير

وفي خاتمة التقرير يؤكد الشهيد المهدي على الخلاصة التالية: لقد كتب يقول: " يتبين من جميع ما تقدم أن المهمة الرئيسية التي تتوقف عليها سائر المهام هي تقوية الحزب في ميدان التنظيم، وفي تكوين إطاراته ومناضليه تكوينا إيديولوجيا متينا لكي يصبح الحزب على مستوى أهدافه الثورية. وسنكون قادرين على التغلب على جميع الصعاب، وعلى اجتياز أصعب العقبات عند أدائنا لهذه المهام، إذا نحن استحضرنا المهمة التاريخية المنوطة بحزبنا، هذا الحزب الذي تمتد جذوره البعيدة إلى صفحات مجيدة سجلها تاريخ نضال شعبنا على مر العصور ضد الاستبداد وفي سبيل التقدم. ولا أدل على ذلك من أن يكون اليوم في طليعة مسيرة حزبنا بعض من بلوا البلاء الحسن ضد الاستعمار، ومنذ عهد الاحتلال الاستعماري في أوائل القرن العشرين، وبجانبهم قادة حركة

المقاومة وجيش التحرير الذين خاضوا المعارك الأخيرة. ونحن عندما نذكر بمرجعياتنا المجيدة هذه لا نفعل ذلك من أجل الافتخار، بل من أجل أن نبرز الأمانة التي حملتنا إياها هذه المسيرة البطولية، سواء إزاء الشعب المغربي أو إزاء مجموع الحركة الثورية في العالم. وفي ذلك عربون لنجاحنا.

إن قيام حركة التحرير الوطني في المغرب وتطورها مع الزمن على اختلاف أسمائها عبر التاريخ قد سجلا نجاحات ساطعة تتخللها الكثير من الصعاب. وإن وجودنا في حد ذاته، ونشاطنا المتزايد يشكلان خطرا قاتلا على أعداء شعبنا، سواء جاءوا من الخارج أو كانوا يعيشون كطفيليات بين ظهرانه.

وإذا كان صحيحا أننا قد اكتسبنا من خبرتنا الجماعية مقدرة على التحليل الصحيح لأوضاع شعبنا ولظروف نضاله، فلابد من الاعتراف بأننا ارتكبنا بعض الأخطاء وسجلنا بعض الفشل مما زاد في إثراء تجربتنا. ومنذ أن حملنا الاسم المطابق لحقيقتنا وهو اسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" استطعنا أن نعبئ القوات الحية في البلاد ونقود أغلب فئات مجتمعنا التقدمية في نضال مشترك من أجل حماية مكاسب شعبنا وتحقيق مطالبه العميقة في التحرر والرفاهية والتقدم والسلام.

وإذا كان المؤتمر الثاني لحزبنا سوف يمكننا من إعطاء مضمون دقيق لاختياراتنا السياسية للاجتياز إلى مراحل أخرى في النضال في إطار أفقنا الثوري، فإن عليه كذلك أن يخلق الظروف الملائمة لتعاون وثيق مع المنظمات الجماهيرية التي تشاركنا في أهدافنا.

وفي الوقت الذي نسهر فيه على تحسين أساليب عملنا داخل الحزب، وتقوية هذه الأداة التي صهرتها كثير من المحن والتضحيات، فإن علينا

أن لا ننسى أبدا أننا في النهاية لسنا في خدمة الحزب، بل في خدمة مجموع الجماهير المغربية التي لسنا سوى طليعتها. كما علينا أن لا ننسى أننا نقف كذلك في طليعة الحركة الدولية للتحرر الوطني والتقدم. ولذلك فإن علينا أن نعتبر كواجب مقدس المحافظة على وحدة صفوفنا داخل الحزب وعلى ارتباطنا المتين بشعبينا، وعلى تضامننا غير المشروط مع سائر الشعوب المناضلة من أجل كرامتها وحقوقها. وسنجد في هذا السلوك سر قوتنا وضمانا أكيدا لانتصارنا".

فاتح مايو سنة 1962" المهدي بن بركة

***

ذلك هم مجمل التقرير الذي بعثه الشهيد المهدي للكتابة العامة للاتحاد الوطني كمساهمة منه في الإعداد للمؤتمر الثاني المنعقد في مايو 1962[1]. وكما سبق القول فقد حجبت الكتابة العامة هذا التقرير عن المناضلين ولم يظهر له أثر في المؤتمر. غير أن الكلمة التي ألقاها الشهيد في لجنة التنظيم أثناء المؤتمر قد مست برفق مجمل الأفكار التي وردت في هذا التقرير. لقد عمد الشهيد إلى "تسريب"

1– نعود إلى ما قيل حول مساهمات بعضهم في هذا التقرير. إن القضايا التي عالجها هذا التقرير هي قضايا الاتحاد الوطني ولا يعرفها إلا من عاش داخل قيادة الاتحاد: إيكس ليبان، الإطار المغلق، العلاقة بين الحزب والنقابة، التفاوض مع القصر الخ، وأيضا إلحاح المهدي على الإصلاح الزراعي والاهتمام بالفلاحين، والمجتمع الجديد كما تصوره، وموقفه من الاستعمار الجديد ... كل هذه القضايا تقع خارج "المفكر فيه" لدى من قيل إنهم ساعدوه فيه. وهذا شيء معروف. ولذلك فنحن مع ما ذكره الأستاذ محمد حربي، من أن المهدي عرض التقرير على بعض الأشخاص بمن فيهم الأخ حربي نفسه، وأن هؤلاء لم يضيفوا شيئا يستحق الذكر.

بعض الأفكار الواردة في التقرير خاصة منها ما يخص التنظيم والعلاقة مع المنظمات الجماهيرية. وإن قراءة كلمته تلك (التي نشرتها التحرير) بعد قراءة هذا الملخص الذي قدمناه تبين إلى أي حد خسر المؤتمرون الاتحاديون المناضل المهدي بن بركة، وهو بين ظهرانيهم. وتشاء الأقدار أن يخسروه إلى الأبد، بعد المؤتمر بنحو سنة، حين سيغادر المغرب لآخر مرة (يونيو 1963). ولكن المهدي الذي قلنا عنه قبل إنه "فكر يتحرك وحركة تنفطر" لن يخلد إلى الراحة في "الخارج"، في المصايف والمتنزهات، كلا. إنه سيواصل النضال ضد الاستعمار الجديد على مستوى العالم، وسينكب بكامل جهده على إنشاء ما يمكن تسميته بحق "الاتحاد العالمي للقوات الشعبية المناهضة للاستعمار الجديد"، إنه "مؤتمر القارات الثلاث" الذي سيكون اختطاف المهدي وسيلة من وسائل نزع عصب الحياة منه وبالتالي إفشاله وإقباره، كما سنرى في الفصل القادم.

العدد القادم (رقم : 8)

المؤتمر الاستثنائي بين ما قبله وما بعده

الجزء الأول:

مرحلة الما-قبل : ظروفها وملابساتها...

وفصل المقال في قضية "التقرير الإيديولوجي"

الاستعمار الجديد حقيقته وأساليبه ...
وعوامل التوتر في البلاد المستقلة حديثا!

رأينا من خلال النصوص السابقة، كيف أن الشهيد المهدي قد اهتم اهتماما خاصا بظاهرة الاستعمار الجديد، أو "الاستعمار المقنع" كما يسميه في بعض الأحيان. فالاستقلال السياسي، قد يكون مجرد شكل قانوني يمنح مظاهر السيادة لبلد المستعمر بينما يُبقي على جوهر العلاقات الاستعمارية قائمة ومتحكمة في اقتصاد البلد وسياسته. كما كان الشأن بالنسبة للاستقلال الذي حصل عليه المغرب في إطار مفاوضات إيكس ليبان، حيث بقي الوجود الاستعماري في المغرب قائما من خلال القوات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية الاستعمارية وأزيد من مليون هكتار من الأراضي المغربية الخصبة التي استولى عليها المعمرين وأيضا من خلال التغلغل في الإدارة المغربية في صورة مساعدات فنية الخ. وقد تفاقمت ظاهرة الاستعمار الجديد حينما لجأت فرنسا على عهد الجنرال ديكول إلى منح الأقطار الإفريقية استقلالات شكلية لا تغير شيئا من علاقات التبعية لفرنسا.

ويمكن اعتبار خطاب الشهيد المهدي في مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي انعقد بتونس ابتداء من 25 يناير 1960من أوائل نصوصه في هذا الموضوع، وقد كان له وقع خاص في المؤتمرين. وفيما يلي ندرج فقرات من هذا الخطاب الهام. (نقلا عن الرأي العام عدد 29 يناير 1960)

1- وحدة المصالح الاستعمارية

قال الشهيد المهدي، بعد المقدمة: "حينما عقد ممثلو مختلف أقطار أوربا الغربية اجتماعهم حول مائدة مؤتمر برلين لتقسيم إفريقية إلى مناطق نفوذ برهنوا- وإن كانت بينهم نزاعات وخلافات- عن وحدة عميقة فيما يخص تضامنهم الاستعماري. وباتخاذ ذلك الموقف استطاعت الرأسمالية التي بلغت ذروتها خلال القرن التاسع عشر أن تواصل سيرها نحو الاتحاد، ساعية إلى خلق سوق عالمية لها، ممعنة في استغلال طاقاتنا ومواردنا الأولية. وقد أخذت الرأسمالية الغربية نفس الطابع في المجتمعات الإفريقية، التي وإن كانت تختلف بعض الشيء من حيث تقاليدها وشكل حضارتها، فإنها لا تختلف مطلقا عن بعضها فيما يخص مستوى تطور القوات المنتجة. لقد حل محل النظام الاجتماعي السابق نتيجة للتدهور العام الذي غمر إفريقيا نظام آخر، كما أن حركات التحرير التي قامت برد فعل ضروري ضد الوجود الاستعماري قد ارتكزت هي أيضا على نفس الثالوث: أصل مشترك، وشكل مشترك، وإرادة مشتركة.

2- الهجمات الاستعمارية على المغرب

والمغرب بوضعه الجغرافي كان في وقت واحد أول وآخر من تلقى ضربات الاستعمار الغربي. فقد قام البرتغال وهو أول شعب استعماري

عصري بمحاولة غزو التراب المغربي قبل أن تتوالى عليه الغارات الاستعمارية. وفي سنة 1912، وبعد المساومات الأخيرة بين الدول الأوربية في موضوع تقسيم إفريقيا –الاتفاق الودي سنة 1904 الاتفاق الألماني الإسباني 1911 – سقط المغرب تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية. ومع ذلك لم تتوقف مقاومتنا للاستعمار، فبعد نصف قرن من الكفاح الذي اتخذ عدة أشكال وخصوصا الشكل العسكري في سنة 1925 خلال الثورة الريفية بقيادة عبد الكريم الخطابي، أخذ هذا الكفاح طابعه السياسي بعد عملية ما كان يسمى بالتهدئة (=الاحتلال العسكري الفرنسي للمناطق الثائرة بالأطلس والصحراء الخ)، وأخيرا اتخذ شكل المقاومة الشعبية المسلحة من سنة 1952 إلى سنة 1956 إلى أن توج هذا الكفاح بإعلان استقلال المغرب.

3- مميزات الحركة الوطنية بالمغرب

فماذا كانت مميزات هذه الحركة الوطنية؟

كانت هذه الحركة حركة شعب بأسره وليس عملا صادرا عن عقلية برجوازية أو عن طائفة من المثقفين. إن الحركة التحريرية في المغرب هي نتيجة ثلاث قوى أساسية : طبقة الفلاحين، بورجوازية المدن المتوسطة، والطبقة العاملة. إن الجماهير البدوية كانت في هذه الحركة عنصرها الأول، ذلك لأنها كانت أول من عانى محنتي العمليات العسكرية، والطرد من أرضها. وقد استولى المعمرون الفرنسيون خلال ربع قرن على أكثر من مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة، انتزع منها الثلث غصبا، أي مباشرة، بسبب تواطؤ الإقطاعية المغربية.

ولم يلبث سكان المدن أن استفادوا من وسائل المواصلات والأخبار والثقافة، التي كان على نظام الاستعمار الفرنسي والاسباني أن يحسب معه ولنفسه. فحملتها هي في طيها أسباب فنائه، وهذا ظهر في المنظمات السياسية الوطنية.

وأخيرا فإن الثورة الصناعية التي حققها الرأسمال الفرنسي خلقت طبقة عمالية مهمة في عددها وشاعرة بحقوقها، وقد كان كفاحها الذي وضعها وجها لوجه أمام أرباب الأعمال الأجانب، الذين كانوا يتمتعون بحماية الإدارة الاستعمارية. كان كفاحا سياسيا واقتصاديا في نفس الوقت. ولأجل ذلك فإن طبقات المجتمع المغربي ظلت مجتمعة على مواجهة الاستعمار ولم يستثن من هذا الإجماع الوطني إلا بعض العناصر التي تعد من رواسب عهد مضى، والتي كانت ترى في الوجود الاستعماري ضمانة للاحتفاظ بامتيازاتها المحكوم عليها بالفناء. وهذه العناصر كانت مؤلفة من بعض الإقطاعيين الإداريين ومن الاستغلاليين من أعوان الحماية، ومن قسم من كبار المحتكرين الذين ازدهر نشاطهم بصفتهم وسطاء يخدمون الأجهزة الاستعمارية التي كان لابد أن يزولون هم بزوالها.

هكذا أخذت الحركات التحريرية في المغرب طابعها التقدمي وعمت عامة الشعب، وتجلى نفس هذا الطابع في مجموع الحركات التحررية بالأقطار الإفريقية حيث أخذت الجماهير الكادحة تنتظر يوما بعد يوم مكانها في طليعة التحرر. ولقد أعطى أمل هذه الحركات المتزايدة ثمرته خلال السنوات الأخيرة. وستشهد سنة 1960 بالنسبة لعدة أقطار من إفريقية تحقيق استقلالها الذي يسرنا أن نحيي ميلاده غير أنه سيبقى على شعوب أخرى أن تواصل كفاحها ضد الاستعمار المتعنت وأن تعتبر

ن قضايا هذه الشعوب لا تختلف عن قضايا كل شعب من شعوبنا، وعلينا أن نوليها عناية خاصة وأن نعالج باهتمام كبير الظروف التي تقوم فيها بكفاحها المشروع.

4- طريقة الاستقلال تفرض نوعا من التحرر

إن الطريقة التي تتوصل بها الشعوب إلى استقلالها يفرضها على تلك الشعوب نوع السلوك الذي تسلكه حيالها الدول التي تستعمرها. فهذه الدول هي التي تدفع بحركات التحرير إلى العنف وتفرض عليها اللجوء إلى الكفاح المسلح. وكلما ظهر أن المفاوضة ممكنة فإن هذه الشعوب لا تخوضها إذا كانت ستجري في ظروف من شأنها أن تعجل بتحقيق المطامح الوطنية. وسيكون على مؤتمرنا هذا أن يتخذ قرارات إيجابية لاختصار الطريق نحو تحرر الشعوب الإفريقية بمد المساعدات المادية والمعنوية للقوات الحية المناضلة من أجل الاستقلال. وأما الأقطار الإفريقية التي استرجعت استقلالها فإنها تتوفر بفضل قوتها الوطنية التحريرية على رصيد من الطاقة والحماس. والمهم هو الاحتفاظ بهذا الرصيد.

ومن واجبنا أن نبحث عن التدابير التي يلزم اتخاذها لتجنب خيبة الشعور الذي يعقب الحصول على الاستقلال، وهو ما نشاهده في معظم أقطار آسيا، وهي خيبة أخذت تتجلى في عدد من أقطار إفريقيا المتمتعة باستقلالها. وبعبارة أوضح يتحتم علينا أن نعرف كيف نقطع الطريق على الاستعمار الجديد الذي ليس هو في الحقيقة إلا شكلا جديدا لاستمرار الاستعمار.

5- القضاء على رواسب الاستعمار، على الاستعمار المقنع

إن من الواضح أن إعلان الاستقلال الذي هو مجرد عمل سياسي، إن لم نقل إنه مجرد عمل قانوني، لا يمكن أن يغير الأوضاع الأساسية للبلد المتخلص من الاستعمار، إذ الاستقلال إنما هو شرط للتحرر ، هو وعد به وليس هو التحرر نفسه. ولقد شاهد المغرب خلال الثلاث سنوات الأولى من استقلاله استمرار مظاهر التبعية في الميدان الاقتصادي وتخلفه في الميدان الإداري والفني، بل رأى أحيانا هذه المظاهر تتقوى وتشتد. فقد ظلت تجارته الخارجية مرتبطة بالسوق الفرنسية كما أن عملته بقيت عملة فرنسية مقنعة. ولا يزال قسم كبير من قطاعه الصناعي الحيوي تحت سيطرة الرأسمال الفرنسي الذي كان يتمتع بحرية التحويل من المغرب ومنطقة الفرنك. ومواد التصدير ما تزال هي أيضا تحت سيطرة المعمرين الفرنسيين. ولهذا كانت سنة 1959 بالنسبة للمغرب المستقل سنة حاسمة، إذ وضعت حكومة عبد الله إبراهيم خلالها المشكلة في إطارها الحقيقي عندما أعلنت أنه لا يمكن اتباع سياسة تدعيم الاستقلال ما دمنا لم نشرع في تحرير البلاد من التبعية الاقتصادية الخانقة. وقد أقام أخونا عبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد الوطني أسس التحرر الحق بإنشاء عملة وطنية بعد فصل البنك المغربي وإنشاء بنك التنمية الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية ...".

وبعد أن ذكر الشهيد المهدي بتدابير التحرر الاقتصادي التي اتخذها المرحوم عبد الرحيم[1]، استخلص النتيجة منها قائلا: "وبناء على هذه

---

[1] -انظر تفصيل ذلك في الكتاب الثالث ص 75

التجربة يتحتم على مجموعة الأقطار الإفريقية أن تواجه الأخطار الناتجة عن الاستعمار المقنع الذي يعقب إعلان الاستقلال ليحتفظ بالأوضاع الاستعمارية على حالها وبالحظوظ التي يستفيد منها الاستغلال الرأسمالي. وإن كل استقلال يكتفي بتمديد مظاهر الاستعمار بأسماء جديدة فهو ليس إلا خداع وتضليل.

وعلى أساس هذه الاعتبارات ينبغي أن ننظر إلى مشاكل القواعد العسكرية ووجود القوات الأجنبية والمحاولة التي يراد بها منا أن نساهم في الحرب الباردة. إن الدول الاستعمارية تعتمد على قوة نفوذها الاقتصادي لتحتفظ في أقطارنا بقوات عسكرية وتتخذ من استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ومن وجود جاليات مستوطنة مبررا للاحتلال العسكري الذي يدخل أيضا في نطاق الاستراتيجية العالمية والحرب الباردة.

التجربة الإفريقية تبطل مزاعم الاستعمار

وقد برهنت تجربة الشعوب الإفريقية المستقلة حديثا عن بطلان ما يزعمه الاستعمار من عجز الاستقلال عن ضمان الأمن، فجو الامتثال الوطني الذي يغمر هذه الأقطار غداة استقلالها يضمن للجاليات الأجنبية ظروف السلم والرفاهية، لم يكن يتوفر في ظل الإدارة الفرنسية رغم قوة شرطتها ووسائلها العسكرية. وإن قوات الاحتلال العسكري الأجنبية يمكن أن تكون عائقا باستمرار -بل تشكل خطرا مستمرا على وجود أقطار فتية حديثة العهد بالاستقلال، زيادة على أنها تستعمل الأقطار المحررة كقاعدة غزو لتقوية الحرب الاستعمارية في الأقطار المجاورة...".

وهنا يؤكد على ضرورة سلوك البلدان الحديثة العهد بالاستقلال سياسة عدم التبعية التي تعني الابتعاد عن الأحلاف العسكرية وعدم الانخراط في الحرب الباردة بين المعسكرات الدولية المتنافسة".

مشاريع الاستعمار تأخذ اتجاها استعماريا دائما

وإن المشاريع التي تهدف إلى إشراك إفريقيا في السوق المشتركة الأوربية (إنشاء أوروفريك) وتأسيس منظمات لاستثمار رؤوس الأموال تأخذ اتجاها يعطي أسبقية للمصالح الاستعمارية الأجنبية. ولن ينتج عن هذا إلا عرقلة التطور المنسجم والسريع للاقتصاد الإفريقي، فلا ينبغي أن ننسى أنه طيلة ربع قرن استمر ارتفاع المواد المصنوعة في أوربا والمستوردة منها بينما توالى في الوقت نفسه انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة من قارتنا. ومن هنا يتبين أن الاستقرار والتوسع الاقتصادي في البلاد الأوربية الصناعية قائم على حساب البلاد التي لم تستكمل نموها بعد والتي هي مصدر المواد الأولية.

واجب على الشعوب الإفريقية تنظيم نفسها

وأما حركات التحرر التي تقوم في إفريقيا فإن المصالح الرأسمالية تحاول أن تديم فيها علاقات الاستغلال الاقتصادي في أشكال خداعة باسم التعاون. وهكذا تجد أقطارنا نفسها يوما بعد يوم أمام تكتلات تريد أن تفرض عليها عقدا استعماريا من نوع جديد. وإن واجب أقطارنا الإفريقية والأقطار التي تأخذ بطريق النمو وفي أمريكا اللاتينية هو تنظيم نفسها في تكتل مواز لاتخاذ خطة مشتركة وللبحث عن الوسائل الناجحة لتحقيق التعاون بينها ووقاية نفسها من خطر الاستغلال بجميع أشكاله. وفي إطار هذه الروح ينبغي أن تعقد المؤتمرات الاقتصادية الإفريقية التي

تجتمع تحت رعاية الأمم المتحدة. ومؤتمر طنجة المنعقد حاليا هو واحد من هذه المؤتمرات. وعلى المنظمات الشعبية الإفريقية أن تعمل لتجعل من هذه المؤتمرات محافل ينبثق منها تعاون حقيقي يساعد الأقطار الإفريقية على بناء اقتصادها ويزيد في رفاهية شعوبها لا أن تكون وسيلة لإدامة علائق غير متساوية وانحيازات فات وقتها.

وسيبقى تحليلنا للمظاهر الجديدة للاستعمار في إفريقيا تحليلا ناقصا إذا لم يسجل الأخطار التي تشكلها الرجعية المحلية. ذلك أن الاستعمار لا يمكن أن يحتفظ بحظوظ بقائه في إفريقيا إذا لم يتمكن من التستر وراء المصالح الخاصة لبعض العناصر.

ضرورة تغيير بعض الأوضاع والمفاهيم

وإذا كنا حرصنا على أن نبرز الطابع الشعبي والوطني لحركة التحرر الإفريقية فيجب أن نضيف الآن إلى ذلك أنه يحدث بسبب الوصول إلى الحكم تغيير في بعض الأوضاع والمفاهيم، كما أن الطائفة من الشعب التي تلتزم الحياد خلال مرحلة الكفاح، أو تجاري حركة التحرير، تأخذ اتجاها آخر بعد الاستقلال. وهكذا فإن الإقطاعية الزراعية وإقطاعية المستغلين للدين، أو ما يبقى من هاتين الإقطاعيتين، يتقويان بعد الاستقلال ويحاولان أن يعوضا نفوذ الدولة المستعمرة الذي أنهكه كفاح الشعوب. وهذه إقطاعيات تستعمل نفوذها الجديد التي تمنحه لها النظم الديموقراطية الشكلية والبرلمانية المزورة فتقيم بذلك امتيازاتها على أسس قانونية جديدة. وإن اتخاذ المنظمات السياسية للشكل الأوربي، وإن تعددها الذي لا يترجم عندنا نفس الحقائق الاقتصادية والمذهبية والموجودة في أوربا، إن ذلك يسمح لهذه العناصر من أعداء الوطن أن

يحتموا بهذه المنظمات، وأن يصبغوا بصبغة التعفن التقاليد السياسية. إن الجدال العقيم والحملات الديماغوجية التي تلجأ إليها هذه المنظمات تبذر بذور الشك والتردد وتهيئ جماهير الشعب لقبول أشكال الاستغلال الاستعمارية المقنعة.

6- القوى المتحالفة مع الاستعمار

هذه العناصر الرجعية، التي يستعين بها الاستعمار المقنع، تهاجم الآن حتى الطبقة الكادحة التي تمثل اتحادها طيلة الكفاح الوطني والمحاولات العديمة الجدوى لخلق حركة نقابية مصطنعة ليس إلا مظهرا من مظاهر هذا النوع من الاستعمار. وبجانب هذه الرجعية من أعداء الوطن يجد الاستعمار له حليفا ثانيا في البورجوازية التجارية الكبرى التي تستمد نفوذها من السياسة الاقتصادية الرأسمالية التي تجد نفسها في تضامن مع السيطرة الاستعمارية بمجرد ما تحس بضعف النفوذ السياسي الاستعماري، لذلك تعارض بكل قواها كل محاولة تهدف إلى توجيه السياسة الاقتصادية والتجارية نحو الاستقرار الحقيقي، الشيء الذي يجعلها أمام موقفين: إما أن تخاطر فتلتحق بالقوة المنتجة، وإما أن تنقرض.

وهناك عنصر آخر وهو عنصر الإطارات المثقفة ورجال الإدارة الموروثين من عهد الاستعمار والذين لم يساهموا في حركة التحرر، هذا العنصر الذي يحتفظ بعاداته في الانقياد والخضوع الأعمى لا يتوفر بحكم ذلك على الابتكار وليس له حماس يبديه، وهو فاقد النزاهة الشيء الذي يجرده من الأهلية لخدمة المصالح الشعبية خدمة فعالة، ويجعل منه عبدا مسخرا للحاكمين.

7- الخطر هو ارتباط قوى الشر بعضها ببعض

إن الخطر الذي يترصد الأقطار الحديثة العهد بالاستقلال هو الارتباط الموجود بين قوات الشر التي تحدثنا عنها، والذي يمكن أن يديم في أقطارنا عهدا من التبعية الاقتصادية والتخلف يصبح معها الاستقلال كلمة جوفاء. وإن تحالف أقطاب الرجعية، والبورجوازية المسيطرة والفاقدة للشجاعة، مع العنصر الإداري العميل والمصاب بالجمود والتعفن، من شأنه أن يدفع بأقطارنا للوقوع أحيانا في أوضاع أخطر من الاستعمار نفسه.

ولمقاومة هذا الخطر ومحاربة هذا التحالف يقتضي الأمر ضرورة **وجود قوة شعبية تقدمية. ومن أجل هذا تأسس في المغرب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية...(يتحدث عن ظروف تأسيس الاتحاد والأهداف التي سطرها في ميثاقه).**

المهام المطروحة على حركة التضامن

حضر المهدي القاهرة يوم 13 مارس 1961 المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الذي خصص للبحث في تعزيز الوحدة والتضامن في إفريقيا وآسيا ودراسة ظاهرة الاستعمار الجديد. ولتلافي الصراع بين الصين والاتحاد السوفيتي على الهيمنة على منظمة التضامن الإفريقي الآسيوي، ولتوسيع دائرة الكفاح ضد الاستعمار الجديد تقرر توسيع حركة التضامن لتشمل أمريكا اللاتينية. وقد دشن العمل في ذلك في أوائل مارس 1961 بعاصمة المكسيك حيث انعقد مؤتمر ضم حركات التحرر بجنوب أمريكا. وفي 11/4 يناير 1963 انعقد في موشي بطانزانيا مؤتمر لمنظمة التضامن تقرر فيه بكيفية رسمية بإلحاح من الشهيد المهدي الشروع في توسيع المنظمة لتشمل أمريكا الجنوبية. فتقرر حينئذ تشكيل لجنة تحضيرية أسندت رئاستها للمهدي. وفي هذا المؤتمر قدم الشهيد تقريرا ضافيا حول المهام المطروحة على حركة التضامن، نورد فيما يلي فقرات منه (عن "التحرير" 20 فبراير 1963).

1- ضرورة تدارك وجوه مظاهر النكوص والتراجع

قال :"لا يمكن أن تقتصر مهمتنا على توكيد المبادئ العامة التي تعبر دائما عن الإرادة المشتركة لشعوبنا في أن تنهض بالكفاح ضد الإمبريالية إلى أن تختفي جميع الصور والأساليب التي تتخذها السيطرة الأجنبية ويتحقق لبلداننا بناء مجتمع عادل يسوده الرخاء ويتسم بروح إنسانية عالية. فلقد رأينا منذ أن نادينا بهذه المبادئ أن روح الإصرار المتأصلة في جماهير شعوبنا قد سجلت هذه المبادئ في واقع الحياة بفضل الانتصارات الباهرة التي أحرزتها ضد النظام الاستعماري وبفضل حصول كثير من البلاد الشقيقة على كيانها القومي وإسهامها في الميدان الدولي.

ومع ذلك فان تفاؤلنا الثوري وثقتنا المطلقة في النتيجة النهائية للكفاح ضد الاستعمار، لا ينبغي أن يمنعانا من أن نتبين حركة نكوص أو جزر خطيرة في بعض الجبهات. ويتعين أن نحلل عناصرها ببصيرة وفهم سيلم، إذ يخشى أن عدم المبادرة بعلاج هذا الخطر قد يؤخر من العمل على تصفية النظام الاستعماري، بل ربما يقوي حركة الاستعمار الجديد بأشكالها وصورها المختلفة، ومن ثم يعوق ويعرقل سير الكفاح لأجل التحرر الحقيقي ولأجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوبنا...

إن الأمر الجوهري هو أن نفهم هذه الظاهرة، ظاهرة الجزر والنكوص، التي قد تكرس بعض مظاهر الإخفاق والفشل المؤقت، ما لم أن نعمل جديا على إيقاف هذه الظاهرة. وعلى ضوء التجربة والخبرة نستطيع أن نجد تعليلا لهذا النكوص أو هذا الجزر في الفرق الظاهر بين الأماني القومية والطاقات الثورية لجماهير شعوبنا، وبين ظروف العمل التي

تتيحها المنظمات الحالية بأساليبها وبرامجها التي قد تعجز عن الارتفاع بهذه الجماهير الشعبية إلى مستوى رسالتها التاريخية.

إن منظمتنا لتشكل، فعلا، عاملا هاما لحشد الهمم للتوعية والتعجيل بزحف حركة التحرر الوطني، ونحن نرى أن دور منظمة كهذه هو مواجهة الموقف بصورة تسمح باستخلاص الطرق الفعالة المجدية للحد من خطورة النكوص إلى الوراء أو الفشل في الحركة الثورية.

2- تحديد الخطوط الاستراتيجية والتكتيكية

يجب علينا إن نتخطى مرحلة الارتجال والتلقائية التي اتسمت بها إلى الآن معظم حركات التحرير الوطني، لنذهب إلى مدى أبعد من ذلك. إن المشاكل التي تعترضنا الآن، والتي سوف تعترض سبيلنا في المستقبل، تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، ولا يمكن مواجهتها إلا بدراسة جدية عميقة. وتتجلى هذه المشاكل في مظاهر متنوعة طبقا للون الكفاح ذاته. فهو إما أن يكون:

- متابعة الكفاح للتحرر القومي ضد النظام الاستعماري التقليدي.
- أو تحويل لسبل المقاومة المناهضة للاستعمار الجديد.

أو تنظيم العمل لأجل التنمية والثورة الاجتماعية في البلاد الحديثة الاستقلال.

فعلينا أن نحدد لكل مجال من هذه المجالات خطة استراتيجية وتكتيكية ذات طابع ثوري صميم نتحاشى فيها أخطاء الماضي ونتمكن بها من أن نفسد مناورات الاستعمار وحلفائه في داخل البلاد، كما نستطيع بفضلها أن نهزم الصعاب ونتغلب على التناقضات التي تنجم عن الاستقلال.

ولا يمكن أن يتم هذا العمل إلا على أساس معلومات دقيقة وافية ودراسة تحليلية عميقة لا تؤدي إلى المغالاة في تقدير قوى العدو، ولا إلى الانتقاص من هذه القوة.

إن هذا العدو يغير من خططه بحيث يتعذر أحيانا تقفي أثر عملائه، سيما وأنه يتستر وراء ذرائع محلية أو دولية ليعيد تثبيت أقدامه وتقويتها في البلاد الإفريقية الأسيوية التي حصلت على الاستقلال السياسي، مستغلا أحيانا الصعوبات التي تنجم عن إعادة البناء الاقتصادي والإداري والاجتماعي لإزالة الآثار الاستعمارية وشبه الإقطاعية.

يجب أن يتسلح المكافحون ضد الاستعمار الجديد تسليحا فكريا ومذهبيا لمواجهة العدو وحلفائه مهما بلغت سبله من الدقة والإحكام. وبهذا يتسنى لهم أن يحددوا موقفهم تحديدا دقيقا بين أنصار الاستقلال والسيدة القومية والتقدم الشعبي من ناحية، وبين أنصار السيطرة والاستغلال والرجعية من ناحية أخرى. وهكذا يمكنهم أن يضعوا حدا للتضليل والتزييف، وأن يستخلصوا خطة العمل المجدي الفعال لأجل التحرير والبناء الجديد. وبذلك تنهار الإيديولوجية المزيفة التي تنادي بها الحركة الليبرالية الجديدة والاشتراكية المزيفة والمذاهب الأخرى المفتعلة التي تنتشر في حالة اللبس والاضطرابات الراهنة.

3- الاستقلال المزيف وعزم أوربا على الهيمنة على إفريقيا

ويجدر بنا في هذا المجال أن نمتدح الصراحة والإخلاص التي امتاز بها التقرير السياسي حيث أبرز الحقيقة التالية: إن الاستقلال الذي نالته بعض البلاد ليس سوى استقلال اسمي. وهذه هي الظاهرة الرئيسية التي

يتسم بها الاستعمار الجديد الذي يجب أن نستخلص روحه وطريقة سيره لكي نضيع عليه مناوراته ونفسد عليه حيله. إن فهم حقيقة الاستعمار الجديد ودراسة السبل التي يلجأ إليها وعزل العناصر التي يعتمد على تأييدها في بلداننا، كل ذلك يتطلب عملا دائما من البحث والاستقصاء والإيضاح.

ولقد كان للمؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية الذي انعقد بالقاهرة في مارس سنة 1961 فضل العمل على تحقيق هذه الدراسة والخروج منها بنتائج تركزت أصبح قرارا نهائيا ونال شهرة عالمية.

ولكن نظرا للظروف الراهنة التي خلقتها السوق الأوروبية المشتركة، ونظرا للدور الذي تقوم به بعض الدول الإفريقية المستقلة حديثا، يهمنا أن نستخلص الأسس الاقتصادية لظاهرة الاستعمار الجديد التي تولد عن الاستقلالات المزيفة.

ويقينا فإن الاستقلال الذي "يجود " به المستعمرون ليس آمرا جديدا -فقد حدث ذلك في مصر سنة 1933 وفي العراق سنة 1932 مثلا- ولكن هذا الذي كان يعتبر حدثا عرضيا بين الحربين العالمتين أصبح اليوم سياسة مرسومة بوضوح، وتطبق بمثابرة وإصرار.

ذلك أن الاتجاه الذي كان يتخذه النظام الاستعماري التقليدي ليس سوى التعبير عن التغيير العميق في بنيان الرأسمالية الغربية وليس الأمر محض صدفة أن نرى سياسة البلاد الأوربية تجاه مستعمراتها تظهر في الوقت نفسه إلى جانب حركة التجديد واتخاذ الأساليب الأمريكية للتطبيق من طرف الرأسمالية الأوربية.

والواقع أن أوربا الغربية أخذت بعد الحرب العالمية الثانية وبمساعدة خطة مارشال وتوطيد التداخل مع الاقتصاد الأمريكي، تبتعد من أنظمة

القرن التاسع عشر لتتلاءم مع الرأسمالية الأمريكية، ومن ثم تتلاءم أيضا مع أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لنشاطها في العالم الجديد. وبمعنى أوضح أن تكون لأوربا أمريكا لاتينية أخرى. وهذا هو المعنى العميق الذي ترمي إليه سياسة الجنرال دوكول تجاه الممتلكات الإفريقية السابقة التي انتظمت اليوم تحت اسم "اتحاد دول إفريقيا ومدغشقر". وتقتصر هذه السياسة على منح الاستقلال السياسي- بكرم وسخاء- وخلق دويلات مفتعلة إذا اقتضى الأمر، ثم اقتراح تعاون يهدف إلى تحقيق رخاء مزعوم، على أن تبقى أسسه خارج القارة الإفريقية.

ولكن هل هذه ظاهرة جديدة؟ أليس هذا هو جوهر الاستعمار بمفهومه "الأصيل"؟

إن الجديد في هذا كله هو أنه ظهر في العلاقات بين إفريقيا والدول الاستعمارية في أوربا، اتجاه جديد بالنسبة إلى روح السيطرة المباشر وبالنسبة إلى أسلوب الاستيطان في الاستعمار. ولهذا السبب يجب أن نفكر بعقلية جديدة حين نحكم على الاقتراحات التي تتقدم بها الدول الأوربية وعلى موقف بعض الرؤساء السياسيين في الدول الجديدة. فلقد انقضى العهد الذي كنا نرى فيه أن الحصول على الاستقلال يعتبر أمرا تقدميا. فقياس التقدمية أصبح اليوم ينحصر في مدى الحرية السياسية والاقتصادية التي يتضمنها هذا الاستقلال. فالمشكلة إذن هي مشكلة طبيعة الحكم في هذه الدول الناشئة؟ لذا يجب أن نتبين في هذه الظروف إن كان القائمون على الحكم يعبرون حقا عن إرادة الشعب أم أنهم عملاء للمصالح الاستعمارية. ولا شك في أن رغبة المستعمر هو أن يتم انتقال السلطة السياسية التي كانت في قبضته لصالح وريث (سواء أكان فردا أو

جماعة) يعمل على تنفيذ تعليماته للتحكم في شؤون الدولة الناشئة، وخاصة ليكفل استمرار السيطرة الاقتصادية لصالح القارة الأوربية.

ولكن الأمور لا تسير دائما وفق رغبة المستعمر، وخاصة حين تتخذ الإرادة الشعبية في البلد المعني سبيل حركة التحرير الوطنية الثورية، الأمر الذي يؤدي إلى حلول عديدة تقدمها لنا الخبرة الراهنة.

وكلنا يعلم الحل الجذري الذي تم في الصين الشعبية وفي فيتنام وفي كوبا مثلا، حيث بدأ النضال على مستوى حركة وطنية للتحرير ثم اتجه نحو ثورة اقتصادية واجتماعية بفضل استيلاء الجيش الوطني على السلطة غداة النصر التام على قوات الاستعمار والرجعية. وعلى النقيض من ذلك نجد الحلول التي يتقدم بها الاستعمار الجديد.

وبين هذين الطرفين النقيضين تجد مشكلة الحكم حلولا في منتصف الطريق على أثر المفاوضات التي تؤدي إلى حلول وسطى تتوقف على توازن قوات الطرفين. وإن الخبرة أثبتت لنا أن الطريق نفسه المؤدي إلى الاستقلال يمكن أن يؤدي إلى حلول تختلف عن بعضها فيما يخص مشكلة الحكم.

4- من الجزائر إلى المغرب وكينيا

في حالة الجزائر مثلا نرى أن الحل الوسط الذي تم الاتفاق عليه في إيفيان هو حل وسط ثوري بمعنى أنه يسمح بالحصول على مكسب أكيد وهو الاعتراف باستقلال الجزائر، كما أنه لا يغلق الباب أمام تطلعات الثورة، وقد رأينا المناورات الاستعمارية بأسلوبها الجديد تجري لمرور ثلاثة أشهر بغية تحقيق هدف نحرص على تجنبه أعني الاتجاه بحل

مشكلة الحكم اتجاها مزيفا منذ البداية، بحيث يكون الحل الوسط الذي تم الاتفاق عليه في إيفيان حلا ضارا بالمصالح الرئيسية للثورة الجزائرية.

وفيما يتعلق بالمغرب فإن السلطة التي كانت في قبضة الحماية الفرنسية والإسبانية والدولية (طنجة) تم نقلها تحت ضغط حركة التحرير -لا إلى الملك وحده بالرغم من أنه نظريا هو صاحب السيادة- وإنما نقلت إلى كتلة تضم القوات الشعبية. وكان لابد أن تنقضي ستة أعوام قبل أن يستطيع الورثة الذين ترضى عنهم مصالح الاستعمار أن يستأثروا بالسلطة وأن يتمموا عمليتهم هذه في ديسمبر سنة 1962 بدستور شكلي مستعملين جميع السبل من التعفن والتزييف إلى العنف والتعسف والظلم. كما أننا نلاحظ في كينيا محاولات عنيدة لفرض تكتل مصطنع لنقل السلطة مستقبلا ... إلى الوريث المعهود للسلطة البريطانية.

ترى بماذا نخلص من هذه الجولة السريعة في الأفق السياسي؟

إن المشكل الرئيسي في حركة تحريرنا القومي هو السلطة السياسية. يجب الحرص على أن يتجلى الاستقلال فورا في نقل السلطة نقلا فعليا عاجلا إلى الممثلين الحقيقيين للثورة الشعبية في البلد، ولو استدعى الأمر إلى استئناف الكفاح المسلح. وإن الدور الرئيسي للثورة الوطنية هو أولا الاستيلاء على أجهزة الدولة الاستعمارية لوضعها في خدمة الشعب. كما يجب أن تتشخص القيادة ضد خطر التدهور والتفسخ بعد الدخول إلى الحكم، وأن تظل يقظة بالمرصاد لمناورات الاستعمار وأعوانه داخل كل بلد، وأن تكون دائما على أهبة الاستعداد لترد العدوان أيا كان نوعه.

5- لا ينبغي أن يخدعنا الآخرون

والآن ما هو موقف حركة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية تجاه هذه المواقف المتعددة التي خلقتها أنواع الحلول لمشكلة الحكم بعد الاستقلال؟ إن المشكلة دقيقة إذ يخشى أن تؤدي إلى بعض التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة حديثا، الأمر الذي لا نسمح به إطلاقا لأنفسنا، لأن اختيار كل حكومة في أي بلد هو حق مقصور على شعب هذا البلد. ومع ذلك، وكما قال السيد الرئيس جوليوي نيريري في خطاب الافتتاح لمؤتمرنا، "إنه لا ينبغي أن يخدعنا الآخرون"، ولا يزال السؤال الذي جاء في هذا الخطاب: "من الذي سيشرف على أمور إفريقيا؟"؟ سؤالا مطروحا.

هذا السؤال يتصل اتصالا وثيقا بالحل المقدم لمشكلة الحكم في كل دولة من الدول الحديثة. ويتوقف على الإجابة عن هذا السؤال مصير كل بلد من حيث الإبقاء على الأنظمة الاستعمارية والإقطاعية والقواعد العسكرية أو إلغاؤها كما يتوقف على هذه الإجابة اختيار الطريق المؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إما لصالح الشعب بأسره وإما لصالح فئة محظوظة. وبصورة عامة يتوقف على الإجابة عن هذا السؤال توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. بل ويتوقف على الإجابة عن هذا السؤال، بالنسبة إلى القارة الإغريقية بأسرها، الاتجاه الذي سوف تتخذه الوحدة الإفريقية على مستوى الدول التي سوف يجتمع رؤساؤها في أديس أبابا بعد شهور قليلة. وإننا وإن كنا لا نود أن نربي في أنفسنا عقدة من العقد تجاه الاستعمار الجديد، فلا بد من أن نؤكد بصورة لا يرقى إليها الشك أو الدجال أن هذا الاستعمار الجديد لا يدخر وسعا في

العمل على أن تأتي الإجابة عن هذا السؤال مواتية لمصالحه، على الأقل على حساب المصالح الحيوية للشعوب وعلى حساب حقوقها حتى عندما يعرف أن الكلمة الأخيرة ستكون للشعوب.

6- الوحدة والتضامن على الصعيدين الوطني والإقليمي

غير أن ما تم الحصول عليه، حتى ولو كان استقلالا ممنوحا كهبة، فهو دائما وأبدا نقطة ابتداء إيجابية ينطلق منها العمل إلى الأمام للتقدم في طريق التحرير التام والرقي الكامل. إن الواجب يدعونا إلى التحدث علانية وفي صراحة تامة أمام الجماهير لكي نجنبها الأوهام التي تنجم عن الاطمئنان المزيف، فمن المهم أن نوقظ وعي هذه الجماهير وتنمي فيها شعور اليقظة التي تجعلها تقف دائما بالمرصاد أمام مناورات الاستعمار، دون أن تنسى وسط هذا كله ما هو قائم بيننا من عيوب وضعف وأخطاء. وبوصفنا رواد حركة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية فيجب علينا بالنسبة للنطاق القومي لكل بلد أن نوجه عناية خاصة للكفاح اليومي الذي يجري فيه ونعمل على تحسين مصير الطبقة الكادحة فيه ولو تحسينا جزئيا، ثم نعمل على تنظيم الشعب والارتفاع بوعيه وحشد الطاقة الثورية لديه لكي يتسنى له الوصول إلى الحكم متى تسمح له الفرصة بذلك. لذا لا ينبغي أن نتخلى عن تضامننا الأخوي، بل علينا أن نعضده ونعينه على مواجهة كل تدخل أجنبي أو أي حركة تناهض العمل الثوري. هذا في المجال القومي في كل بلد.

أما في مجال العلاقات بين الدول الإفريقية الآسيوية فيجب علينا أن نحيي ونرحب بكل محاولة للتقريب وجمع الشمل أو الوحدة، طالما أنه تعبير صادق أصيل عن الإرادة الشعبية، حتى ولو سلمنا بوجود خلافات

مؤقتة وتناقض في المصالح بين العناصر المجتمعة. وستظل المبادئ التي تقوم عليها هذه الصلات هي مبادئ المساواة التامة في الحقوق والتعاون المتبادل واحترام استقلال كل عضو.

وإن نجاح هذا العمل على المستوى القومي الوطني وفي المجال الدولي يعززه شعور الإخاء والتضامن القطري لدى جميع الشعوب وإيمانها الذي يزداد عمقا يوما بعد يوم بمصيرها المشترك. وإننا سنقوي هذا الإيمان المشترك بفضل كفاح منظماتنا كفاحا مشتركا ضد جميع ألوان الاستغلال الاستعماري والرأسمالي والإقطاعية. وأيضا بفضل انتصارات هذا الكفاح، إلى أن تنشأ علاقات دولية جديدة تهدف إلى خدمة الإنسان. هذا وسيكون الدور التاريخي لمؤتمرنا أنه قد أرسى قواعد هذا العمل ورسم خطوطه وأنار طريق الكفاح أمام الجماهير الإفريقية والآسيوية لأجل التحرير الوطني ولأجل تحقيق الديموقراطية والتقدم ونشر السلام الدولي"

عوامل التوتر في البلاد المستقلة حديثا

في صيف سنة 1961 شارك المهدي بمركز أوكسفورد العلمي في ندوة حول " مشاكل النمو الاقتصادي في البلاد الحديثة الاستقلال". وقد قدم تقريرا في موضوع "عوامل التوتر في البلاد الحديثة الاستقلال"

1- عاملان وراء التوتر في البلاد الحديثة الاستقلال

يبدأ التقرير بتأكيد أهمية موضوع الندوة التي جمعت في مركز أكسفورد العلمي نخبة من الاختصاصيين الدوليين في قضايا النمو الاقتصادي ومشاكل البناء في البلاد الحديثة الاستقلال :" إن أسباب التوتر في هذه البلاد ترجع إلى عاملين أساسيين: العامل الأول هو ما عانته شعوب هذه البلدان في الماضي من استغلال وحرمان بسبب الاستعمار والنظم الإقطاعية. والعامل الثاني: عوامل جديدة ظهرت بعد الاستقلال من جراء التعثر والفشل والخيبة وذلك ما نشأ عن عدم تلبية مطامح الجماهير الشعبية في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كان وما يزال شعار المعركة السياسية. ونحن نرى أن البحث عن حلول لعوامل التوتر في هذه البلدان يستوجب استيعاب التجارب المختلفة، سواء في ذلك تجربة اليابان والهند والجمهورية العربية المتحدة أو تجربة يوغسلافية والهند والصين وغينيا". ولا حظ المقرر (المهدي) عدم مشاركة مندوبين من البلاد الاشتراكية، وقال "إن قضية النمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة تهم العالم بأسره وقد يكون من الخطأ التفكير في قصر مهمة المساعدة في هذا السبيل على جانب دون آخر واعتبارها

ميدانا خاصا لاحتكار أحد المعسكرين لنفسه. إن منطلق التفكير تتطلب التخلص من الأبوة والرعاية الاستعمارية. لقد أصبحت البلدان التي تنتمي إلى العالم الثالث تصنع الآن تاريخها بأيديها ...

2- تجربة المغرب

وضرب المهدي مثلا على ذلك بتجربة المغرب فقال: "يمكننا الاستفادة من تجربة المغرب في تشخيص بعض المشاكل التي تعترض طريق البلدان النامية. فلا شك أن الاستعمار الفرنسي قد انتهى عهده في بلادنا منذ ست سنوات، غير أننا وجدنا أنفسنا أمام تحالف بين الاستعمار الفرنسي وعناصر الاستغلال الاقتصادي الداخلي التي اتفقت امتيازاتها مع مصالح الاستعمار المقنع، وتقف كلها في وجه كل محاولة جدية لبناء أسس جديدة لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يكون في صالح الشعب. وقد اضطرت القوات الشعبية عندما كانت ممثلة في الحكومة أن تصارع هذا الحلف كي تخطو بالبلاد نحو التحرر الاقتصادي.

وهنا يتجسم أمامنا مثال التوتر الذي ينشأ عن رغبة حركة التحرير في إعطاء الاستقلال مدلولا صحيحا، فتجد أمامها في صف المعارضة تكتلا من المصالح الأجنبية والمحلية يمانع في تحقيق هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي نحو الحلول الصحيحة حتى لا تبقى مظاهر الاستقلال السياسي هيكلا فارغا من كل محتوى لصالح الشعب. وفي هذا الشوط الأول كانت القضايا معروضة بمنتهى الوضوح بحيث لم تستطع المعارضة والاستعمار الإقطاعي النجاح في التضليل والتدليس، وانتهت المعركة لصالح القوات الشعبية إذ تمكنت من تأسيس أدوات البناء كبنك العملة وأجهزة التطور الاقتصادي ومراقبة حركة رؤوس الأموال.

ولكن شأننا شأن غيرنا من الشعوب التي تكافح في سبيل تحررها بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكنتيجة للوعي الشعبي المتزايد، حدث أن دبرت بعد هذا النصر ببضعة أشهر عملية شبه انقلاب لصالح العناصر

الرجعية قصد تعطيل دور أدوات التحرر المكتسبة وسلب الشعب ثمرة كفاحه. وهكذا وجدت القوى الشعبية نفسها مرة أخرى أمام أزمة سياسية يلعب الدور البارز فيها على المسرح ممثلون محليون يعتمدون على سيطرة الجيش والشرطة تحت سلطة جماعة من الانتهازيين والمحترفين السياسيين، نصب هؤلاء أنفسهم في الحكم كحماة للمصالح الاستعمارية متعهدين لها، همهم الأكبر امتصاص التعبئة الشعبية بكل الوسائل، إما بإفساد الضمائر والتفرقة والتضليل، وإما بالقمع والإرهاب والبطش. ومع هذا كله بقيت مشاكل النمو الاقتصادي قائمة ومشاكل الشعب ملحة بقوة تتزايد على مر الأيام؟ وعندما اتجهت العناصر الحاكمة، إما من عنديتها وإما بوحي خارجي، إلى الإعلان عن العزم على تحقيق برنامج النمو والتقدم، اكتشفت أنها تفتقد الأداة الضرورية التي تمكنها من التنفيذ، وهي ثقة الجماهير واستعدادها للتعبئة في هذه السبيل".

3- تصحيح بعض الأخطاء

ثم تعرض تقرير الشهيد المهدي إلى ما ورد في تقرير بعض الاختصاصيين من أخطاء في النظر إلى مشاكل النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة فلاحظ أولا أنه: "يجب اعتبار الظروف التاريخية لكل بلد وتأثير مخلفات هذا التاريخ القريب والبعيد، واعتبار الأسس التي ينبني عليها كيان مجتمع ما في ذلك العصر المرتبط بالاستعمار والرأسمال الدولي". كما انتقد الذين ينظرون إلى مشكلة النمو الاقتصادي مجردة عن الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي، وكذلك الذين يستوحون الحلول من التجربة الخاصة بالبلاد الأوروبية والأمريكية فقال: "إن كثيرا من الاختصاصيين في النمو الاقتصادي يعتمدون في الإسراع بالنمو في البلدان المتخلفة على قيام برجوازية وطنية تتمول من الخزينة العامة والمساعدات الأجنبية، فتحقق هذه البرجوازية ما حققته الأخرى في البلاد الرأسمالية منذ قرن أو يزيد. لكن هؤلاء الاختصاصيين يغفلون

خصائص المجتمع الإفريقي. فمثلا " إن أربعة أخماس الشعب تعيش في البوادي. وتكاد تكون البرجوازية الكبيرة في معظم البلاد الإفريقية منعدمة الوجود. فالنمو السريع هنا متوقف قبل كل شيء على الإصلاح الزراعي الملتحم مع التصنيع العلمي. ولا يمكن في هذا التصنيع اتباع المسطرة الغربية أصلا. لأن الرأسمال الضروري للنمو المطرد. دون الاعتماد الدائم على الخارج، يتوقف توفيره على مراقبة الصناعة الحيوية والتجارة الأساسية. كما يتوقف على التعبئة الشعبية التي تمكن في نفس الوقت من مراقبة استعمال الثروة الوطنية والتدخل لصالح الشعب قبل غيره".

وبناء على هذا اقترح الشهيد المهدي على الندوة : "أن لا تسجن نفسها في الاعتبارات المذهبية وان تعمل على استخلاص أقوم السبل للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المختلفة وتحدد دور المساعدة الأجنبية في هذا النمو". وقد أفرد تقرير الأخ المهدي بن بركة فصلا لضرورة احترام السيادة الوطنية، معتبرا "أن كثيرا من الأزمات التي تنشأ في البلاد الفتية تنشأ من عدم احترام السيادة الوطنية، ويقترح الاعتراف لهذه البلاد بحق اختيار المؤسسات والظروف التي تباشر فيها بناءها الاقتصادي والسياسي بما في ذلك أسلوب التطور والنمو وكيفية استعمال المساعدة". وختم التقرير بالنتائج المنتظرة من المساعدة التي تتلقاها في ميدان الصناعة البلاد الناشئة...وعارض فكرة "إنشاء رقابة دولية على كيفية استعمال الدول الفتية للمساعدة الأجنبية إلى أن تدل التجربة عن جدارتها في إدارة شؤونها بنفسها"، كما يقول البعض، وقال: "أننا نعلم أن مثل هذه الرقابة في الظروف الراهنة لن تكون إلا أداة أخرى في خدمة الاستعمار الظاهر والمقنع وحلفائهما، أي العناصر الانتهازية والسماسرة والإقطاعيين".

"ظاهرة المهدي" ...
وسلسلة عمليات إرهاب الدولة!

1- المهدي : "أمة وحده"، ثالث ثلاثة ... وثاني اثنين ...

لكي نفهم السياق العام الذي اختطف فيه المهدي، وهو سياق متشعب، لا بد من استحضار، لا أقول "شخصية المهدي"، بل أقول: "ظاهرة المهدي". فالرجل لم يكن مجرد "شخصية"، فمفهوم "الشخصية" لا يستوعب المهدي مهما ضمَّناه من معان ودلالات. لقد كان بحق "ظاهرة" فريدة، وإذا شئنا استعمال التعبير العربي الإسلامي قلنا: إن المهدي بن بركة "كان أمة وحده". أما إذا أردنا تجنب بخس رفاقه، في الاتحاد الوطني حقهم ووزنهم فإن واقع "القوات الشعبية" التي تكون منها هذا "الاتحاد" يفرض القول إن المهدي كان ثالث ثلاثة، أعنى أنه كان يشخص إحدى القوات الثلاث المكونة للاتحاد (المقاومة، والنقابة، والأطر السياسية). هذا إذا نظرنا إليه في إطار الاتحاد الوطني وحده، داخل المغرب. أما إذا نظرنا إليه أيضا من خلال دوره في حركة التحرر العالمية المناضلة ضد "الاستعمار الجديد"، فإن وضعه في هذا المجال كان قد تطور ونما حتى أصبح ثاني اثنين في منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث التي أقامت "عولمة" نضالية ضد

الاستعمار الجديد: كان تشي غيفارا قائد عملية عولمة الثورة المسلحة ضد الإمبريالية العالمية. وكان المهدي بن بركة قائد عملية نشر الوعي السياسي ضد الاستعمار الجديد. والإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد مفهومان يحملان مضمونا واحدا. وإنما يختلفان في المرجعية: مفهوم الإمبريالية العالمية مرجعيته الماركسية اللينينية. أما مفهوم الاستعمار الجديد فمرجعيته حركات التحرير الوطنية[1].

لنبدأ بإبراز أهمية وضع المهدي داخل المغرب.

2- من السياسية التحررية إلى التبعية للاستعمار الجديد!

تكون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، (وقد فصلنا القول في ذلك في الكتاب الأول) من ثلاث قوى: المقاومة وقد بدأ كسر شوكتها منذ السنوات الأولى للاستقلال بتأليب بعض جماعاتها على بعض على عهد الغزاوي أول مدير للأمن

1- ليس هذا الربط بين شي غيفارا والمهدي بن بركة من عندي بل نقلته عن الموسوعة الفرنسية Encyclopédie Universalis ، التي ورد فيها ما يلي:

"... إن المناضلين الذين كانا في الأصل وراء تأسيس منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث لم يحضرا في مؤتمرها التأسيسي: فلا المهدي بن بركة الذي اغتيل بباريس في السنة السابقة لانعقاد ذلك المؤتمر، ولا إيرنيستو "شي" غيفارا (الذي سيقتل بعد تسعة عشر شهرا وهو على رأس الثوار في بوليفيا"، لا أحد منهما حضر ذلك المؤتمر. ويضيف كاتب المقال قائلا: "غير أن أهمية منظمة تضامن شعوب القارات الثلاث، بغض النظر عن إخفاقاتها من الناحية العملية، إنما تكمن (كما قال بن بركة) في الدلالة التي اكتستها عملية الربط التاريخي بين "التيارين المعاصرين الكبيرين في الثورة العالمية: التيار الذي بدأ مع ثورة أكتوبر في روسيا والذي يمثل تيار الثورة الاشتراكية، والتيار الموازي لها الذي هو ثورة التحرير الوطني" (بن بركة).

الوطني. ثم اتجه القمع نحو "راس الأفعى" بتعبير جريدة كديرة حين وجهت تهم غلاظ لمدير "التحرير" ورئيس تحريرها. وما تلا ذلك من اختلاق ما سمي بـ "المؤامرة لاغتيال ولي العهد"، التي اعتقل في إطارها جميع المقاومين العاملين في صفوف الاتحاد والمتعاطفين معه (انظر الكتاب الثاني).
واتجهت آلة القمع بعد المقاومين إلى القوة الثانية في الاتحاد: المنظمة النقابية المتمثلة في الاتحاد المغربي للشغل، فكان أن تم شغل الجهاز النقابي بـ "خطر التقسيم"، وبالتالي التهديد بنزع المنافع والمنازل، وبالتالي دفعه إلى سلوك "سياسية الخبز" وإبعاده عن "خبز السياسة" (انظر الكتاب الخامس).

والدافع إلى هذه الحملة المتزامنة ضد المقاومين والنقابيين، بعد سبتمبر 1959، كانت حسابات المستقبل وليس حسابات الماضي. فالماضي قد أسقط من الحساب تماما: لقد أسقط من الحساب أن المقاومة والتنظيم العمالي الوطني هما اللذان قادا كفاح الشعب المغربي من أجل إرجاع محمد الخامس إلى عرشه وتحقيق الاستقلال. وما بقي في الحساب هو السياسة التحررية التي كانت تسلكها حكومة عبد الله إبراهيم خاصة في مجال الاقتصاد والسياسة الخارجية، والتي رأت فيها المصالح الاستعمارية خطرا عليها وعلى وجودها المستقبلي (الكتاب الرابع).

لقد وصف القادة الاتحاديون آنذاك إقالة حكومة عبد الله إبراهيم بأنها كانت انقلابا، وهذا صحيح باعتبار معطيات الحاضر، أي من الناحية القانونية، لأن إقالتها لم تكن تستند

على أي منبر سياسي. لم تكن عن طريق التصويت ضدها في برلمان. ولا بسبب ارتكابها لفضيحة تضطرها إلى تحمل المسئولية وبالتالي الاستقالة أو الإقالة. ولكن إقالة هذه الحكومة كانت أيضا انقلابا باعتبار آفاق المستقبل. أعني أنها كانت انقلابا سياسيا أيضا. إن التصميم الخماسي الذي أعدته هذه الحكومة كان يركز على التصنيع والتعليم والإصلاح الزراعي. ولم يتردد خصوم الاتحاد يومذاك في القول إن التصنيع سيقوى من حجم وفعالية الطبقة العاملة، وهذا خطر! وقالوا إن تعميم التعليم سيؤدي إلى بطالة المثقفين، وهي خطيرة! وقالوا عن الإصلاح الزراعي إنه سيغير تركيبة سكان العالم القروي، وهذا خطر!

ولتلافي هذه الأخطار وقع الاتجاه نحو "الإنعاش الوطني"! إلى إشغال العاطلين -وليس تشغيلهم- بأعمال يسود فيها التراخي وقتل الوقت، مقابل شيء من "الطحين" الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

بالفعل، لقد كان العدول، على طول الخط، عن السياسية التحريرية التي اختطها ومارستها الحكومة، التي كانت محسوبة على التيار التقدمي في الحركة الوطنية وعلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحديدا، انقلابا أي تحويلا للمسيرة التي قادتها الحركة الوطنية مع محمد الخامس، مسيرة التحرير وبناء الاستقلال. وقد تطلب العدول عن هذا الاتجاه الوطني التحرري كسر شوكة القوى التي تحميه وتغييب قادته والمناضلين من أجله. كان الابتداء بالمقاومة والمنظمة النقابية،

(وصادف أن تكفلت عملية جراحية بسيطة. اقترن بها الأجل المحتوم. بالملك محمد الخامس).

3- المهدي: حركة ومشروع، وحضور دائم مخيف للخصوم!

وتبقى القوة الثالثة في الاتحاد الوطني وهي الأطر السياسية والفنية والطلاب والمثقفون والجماهير. وهذه كلها قوى فاعلة. ولكن لا ينتظمها إطار كما هو الحال في المقاومة والنقابة، وإنما ينتظمها الارتباط السياسي بالاتحاد كحزب سياسي كان كثير من الناس في الداخل يسمونه "حزب المهدي"، ويطلق عليه في الخارج "حزب بن بركة". ومع أن مثل هذه التسميات لا تحدد الهوية ولا تكفي في التعبير عن المحتوى كله، فهي مع ذلك وسيلة إجرائية على مستوى التعريف بالشيء. ولقد كان لصاحب هذا الاسم من المؤهلات ما جعل منه فاعلا سياسيا يشخص القوة الثالثة في الاتحاد الوطني. لقد كان ذا شخصية "كارزمية" (زعامية)، مع حركية أبرزنا بعض مظاهرها من قبل، ومشروع فكري أجملنا عناصره الرئيسية في هذا الجزء والجزء السابق.

صحيح أن القيادة في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانت "قيادة جماعية"، ولكن فقط من حيث إنها بدون "زعيم" أو "كاتب عام". أما في الواقع فقد كانت "جماعة من القادة" كل منهم يمثل قوة من القوى المكونة للاتحاد: المحجوب يمثل النقابة، والبصري واليوسفي يمثلان المقاومة، والمهدي وعبد الرحيم يمثلان "السياسة". و"الزعامة" في مجال السياسة

(الأطر، الطلاب، الشباب، الجماهير المنحدرة من حزب الاستقلال...)، كانت للمهدي، هذا منذ أن أطلق سراحه قبل الاستقلال بسنتين، هو وبقية الشخصيات السياسية الوطنية.

وبمجرد ما انتهت مفاوضات الاستقلال التي قام فيها، كما رأينا، بدور المنسق بين المقاومة والحزب، داخل حزب الاستقلال، تصدر المهدي لعملية بناء الاستقلال، من القاعدة، فكان مشروع "طريق الوحدة" الذي خطط له وأشرف عليه سنة 1957، ثم حاول أن يجعل من الشباب المتطوع فيه، وقد تلقى "تربية أساسية" أعطت لشق الطريق على الأرض ظلالا تشق الطريق على مستوى السلوك والفكر، حاول المهدي أن يجعل من هذا الشباب نواة تؤسس لتنظيم شعبي لبناء الاستقلال، في البادية والمدينة، فبادر إلى إنشاء منظمة "بناة الاستقلال" من العاملين في طريق الوحدة.

غير أن هذه المحاولة قد أفشلت من طرف "الحزب والدولة": أما حزب الاستقلال، وأعني قيادته التقليدية التي كانت ترى في المهدي شخصا يسبق "القافلة" فقد عملت على فرملة خطاه بالاستحواذ على الشبيبة الاستقلالية وتدجينها، وبالتالي عزل جمعية "بناة الاستقلال" وعدم الاعتراف بها ودفعها إلى التشتت. وأما الدولة، دولة الاستقلال، التي كانت قد شرعت في إعادة بناء نفسها كدولة "المخزن"، فلم تكن لتقبل أن يتم بناء الاستقلال من القاعدة وبواسطة السواعد الشعبية كما كان يفكر المهدي.

لم يـيأس المهـدي بـل حـاول توسيع دائرة "بناة الاستقلال" فاتجـه إلى إنشـاء "الاتحـاد المغـربي للشـباب"، الـذي كان من المفروض أن يضم جميـع مـنظمات الشباب في المغرب بما فيها "جمعـية بـناة الاسـتقلال" والاتحـاد الوطـني لطلـبة المغـرب، وجمعـية تربـية الشـبيبة وجمعـية الطفولـة الشعبية، إلى جانب الشـبيبة الديموقراطـية الـتابعة لحـزب الشـورى والاسـتقلال والشـبيبة العاملـة الـتابعة للاتحـاد المغربي للشغل الخ. غير أن هـذا المشـروع قد نسفه في المهد الجهاز النقابي الذي كان يرفض أي تنظـيم للشـباب غـير "مـنظمة الشـبيبة العاملـة"، التي كان يريدها منظمة لجميع الشباب (انظر الكتاب الأول ص 53).

بعـد ذلـك يتحول اهتمام المهدي إلى مشروع أكبر هو ما عبر عـنه بـإعداد "الأداة" وإحـداث "انقـلاب" في حزب الاستقلال أولا، ثـم في المجـتمع ثانـيا بواسـطة حـزب الاستقلال نفسه، ولكـن بعد تجديده. وعندما وجد أن العناصر التقليدية في اللجنة التنفـيذية لا تفهـم، ولا تـتحمل ولا تقـبل، مـثل هـذا التجديد الـذي كـان سيدشـن قطـيعة نهائـية مـع "الـزاوية" التي كانت الـنموذج الـذي بـني علـيها الحـزب (انظـر مدخـل الكـتاب الخـامس) اضـطر اضـطرارا للرضـوخ لوجهـة نظـر قادة القوتين المعارضـتين لــ"زاويـة القـيادة" في حـزب الاسـتقلال، القائلـة باسـتحالة تجديد "الحزب" من داخله، من دون الاستقلال عن قـيادته التقلـيدية فكانــت "الجامعــات المســتقلة لحــزب الاسـتقلال"، فــ"الجامعـات المـتحدة"، ثـم "الاتحـاد الوطـني

للقوات الشعبية"، الذي أصبح فيه المهدي، بحكم وضعه السياسي في حزب الاستقلال وبشخصيته الكاريزمية ومشروعه المجتمعي وحركيته الاستثنائية، القائد السياسي الذي يحسب له الحساب، داخل الاتحاد نفسه. مما اضطره إلى تلك الغربة الإرادية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق.

ولما تبين لمن يرقبون الاتحاد ويخططون لشل الحركة فيه أن هذه "الغربة الإرادية" التي فرضها المهدي على نفسه بسبب التوتر داخل قيادة الاتحاد، قد تحولت إلى حضور مخيف على المستوى الدولي، مستوى حركات التحرير في إفريقيا وآسيا، وإلى حضور دائم في الاتحاد الوطني بوصفه يمثل الإشعاع الخارجي للاتحاد، فضلا عن تحوله إلى "الحاضر" الذي يشار إليه بضمير الغياب، الضمير الذي يجعل حضور الغائب أقوى من مثول الحاضر، أقول ولما تبين لمن يهم الأمر أن القوة الثالثة والأخيرة، التي بقيت في الاتحاد لم تضرب ولم تدجن، تتشخص في المشروع الذي يحمله ذلك الذي كان أمة وحده، المهدي بن بركة، اتجه الاهتمام إليه.

4- إرهاب الدولة: اختطاف المهدي كان جزءا من سياسة

أما يكون الجهاز الحاكم قد مارس العنف أو ما يسمى اليوم بـ "الإرهاب" ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فهذا ما لم يعد يحتاج إلى إثبات، ليس لأن البخاري أحد رجال الشرطة المنتمين إلى التنظيمات البوليسية التي مارست العنف الإرهابي ضد الاتحاد قد اعترف بذلك وأدلى بتفاصيل مثيرة لمن كان

يجهل ذلك أو يشك فيه، بل لأن وسائل الاتحاد الإعلامية قد أشارت لدى كل حادثة إلى مرتكبيها وأعطت تفاصيل في الموضوع. وإذا نحن تركنا الاختطافات جانبا، وهي معروفة متكررة (من المختطفين من ظهر، ومنهم من لم يظهر له أثر إلى الآن)، وإذا نحن تركنا جانب أيضا المحاولات التي تعرض لها الاتحاديون قادة ومناضلين وفشلت وطواها النسيان مثل محاولة الاختطاف التي كان مستهدفا لها الأخ الفقيه محمد البصري في روما واكتشفت هنا وأبلغ بها قبل أن يفوت الأوان، إذا غضضنا الطرف هذه وتلك، فإن ما قد ينبغي التذكير به هنا حادثتان، أولاهما وقعت قبل محاولة اغتيال الشهيد المهدي بحادثة سيارة والثانية حدثت بعد اختطافه ببضع سنين. والحادثتان معا تشهدان على طبيعة عملية الاختطاف الذي أودت بحياة الشهيد.

– نسف مطبعة التحرير بالقنابل

أصدرت جريدة "التحرير" عددا استثنائيا من صفحتين مؤرخا ب 10/9/8 سبتمبر 1962 وذلك بعد أن تعرضت المطبعة التي تطبع فيها لاعتداء بالقنابل يوم 7 من الشهر نفسه اضطرت معه إلى الاحتجاب يومي 8 و9 لتصدر بعدهما ذلك العدد الاستثنائي الذي يحمل تفاصيل معززة بالصور عن الاعتداء المذكور. كانت العناوين كما يلي:

"بعد سلسلة من الاعتداءات والجرائم: عصابة إجرامية تقنبل المطبعة التي ينبعث منها صوت القوات الشعبية. أيها

المواطنون والمناضلون ضاعفوا من يقظتكم، أعربوا عن سخطكم إزاء الحكم المتواطئ مع الإرهاب. ما كان للتخريب أن يخنق صوت الجماهير". وتحت هذه العناوين بلاغ من الكتابة العامة للاتحاد يقول: "بعد سلسلة من الاعتداءات والجرائم التي استهدف لها مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ونقابيو الاتحاد المغربي للشغل وطلبة من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تعرضت اليوم الجمعة (7 ابريل 1962) مطبعة لامبريجيما التي تصدر جريدة "التحرير" وجرائد أخرى لنظمات شعبية تقدمية لاعتداء إرهابي شنيع. لقد أقدمت عصابة منظمة على وضع ثلاث قنابل من مادة تي.إن.تي في منشآت المطبعة. وقد خلف الاعتداء خسائر هامة بينما تمكن المجرمون من الفرار في طمأنينة تامة. لقد تأكد منذ الآن وبصورة قاطعة وجود منظمة من القتلة والمختصين بواسطة القنابل. والسلطات التي لم يعد ضروريا إثبات تواطؤها تعرف هذه العصابة بل وتترك لها مجال العمل حسب برنامج مخطط، خصوصا وقد سبق أن تُرك المعتدون السابقون في مأمن من أي عقاب. إن هذا العمل التخريبي يستهدف بكل وضوح إسكات صوت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأصوات سائر المنظمات الديموقراطية التي تقاوم الحكم المطلق الرجعي العتيق، الذي يظن، ولاشك، أن في التخريب والتهديد والعدوان أيسر طريق لخنق المعارضة "،

وفي مقال آخر وصفت "التحرير" ما حدث فقالت: "وقد أسفر التحقيق الأولي عن أن المعتدين وضعوا ثلاث قنابل

إحداهما تحت آلة السحب الدائري (روتاتيف) في الطابق الأرضي، والأخرى داخل آلة السحب المسطح في الطابق الأول، والثالثة قرب نفس الآلة. وقد انفجرت القنبلتان الأوليان فحطمتا آلتي السحب كما أحدثتا حرائق في صناديق خشبية توضع فيها الحروف، ودمارا بمجموع المطبعة، ومكاتب قلم التحرير. أما القنبلة الثالثة التي لم تنفجر فكانت من عيار 250 غرام، وكانت القنابل من نوع أمريكي وهي من الصنف الذي يستعمل لتحطيم القناطر، كما أنها ينبعث منها غاز سام يقضي على الحياة في البنايات المغلقة كبناية المطبعة".

- عمليات أخرى سابقة... في إطار إرهاب الدولة

وذكرت التحرير بالمناسبة بالاعتداءات التي تعرضت لها القوى التقدمية والمناضلون العاملون في صفوفها. وهنا تذكر بالاعتداء "الذي وقع على عمر بنجلون نائب المدير الإقليمي للبريد بالدار البيضاء، أثناء استعداد موظفي هذه الوزارة ووزارة الخارجية للقيام بإضراب مطلبي. وقد قامت بالاعتداء على عمر عصابة من البوليس السري حيث داهمت منزله ليلا وانتشلته بالقوة في ثياب النوم وسيق في سيارة خاصة معصوب العينين حيث تعرض لعمليات الضرب والتنكيل ساعات طوال في أحد الكهوف المجهولة. وفي نفس الوقت تعرض المقاوم محمد المكناسي لمحاولة مماثلة في مدينة مكناس. كما حاول أفراد منظمة البوليس السري إضرام النار في سيارة المحجوب بن الصديق أمام برصة الشغل يوم 12 ديسمبر 1961. وقد كشفت

تلك العمليات الإجرامية عن وجود ما يسمى بمنظمة "الجيش السري" المغربية، الشيء الذي أثار سخط واستنكار جميع المواطنين ... ولم يقف نشاط هذه العصابة المجرمة عند هذا الحد فقد تعرض الأخ الهاشمي بناني رئيس المجلس البلدي لمدينة الرباط والكاتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل إلى هجوم قامت به عصابة إجرامية مماثلة يوم 28 يناير 1962 واعتدت عليه بالضرب مما اضطره إلى لزوم الفراش أياما".

واصلت "التحرير" التعليق على الاعتداء في أعدادها التالية فأشارت إلى اعتقال السلطات للمسئول عن توزيع الجريدة ومساعديه من أجل التحقيق، وقد تسبب ذلك في تعطيل صدور الجريدة وتوزيعها، وتبين أن الاعتقالات من أجل التحقيق كانت من أجل الترهيب وعرقلة صدور الجريدة.

وفي مقال بعنوان "المعنى الحقيقي للجريمة في هذا الوقت بالذات" نشرته التحرير يوم 15 من الشهر نفسه أشارت إلى أن التاريخ الذي اختير للاعتداء له معنى خاص، فقد كان معروفا أن دستورا ممنوحا يتم إعداده من طرف فنيين أجانب، كما أن جريدة "ليفار" التي كان يصدرها كديرة أعلنت في عددها الصادر يوم 18 سبتمبر 1962 أنه "تقرر العدول عن مجلس الدستور المعين وأن رئيس الدولة يتولى هو نفسه والحكومة إعداد الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي في أواخر هذه السنة 1962". وقالت التحرير إن الغرض من الاعتداء واستعمال القنابل القوية المفعول كان يهدف إلى تدمير المطبعة عن آخرها

وأن الغرض من ذلك إسكات صحافة الاتحاد وتمرير الاستفتاء عن الدستور بدون صوت معارض. ومن الجدير بالذكر أن المغرب لم يكن يتوفر آنذاك على مطابع تستطيع طباعة الجرائد إلا ما كانت تملكه الدولة أو الأحزاب، وأن استيراد مطبعة كاملة يحتاج إلى ما لا يقل عن ستة أشهر. وإذا عرفنا أن الأحزاب يومئذ كانت كلها مشاركة في الحكومة في ذلك الوقت أدركنا استحالة تمكن صحافة الاتحاد من الصدور. قبل تمرير الدستور الممنوح بدون صوت ينتقده أو يعترض عليه.

5- الأجهزة البوليسية الخاصة : كتائب الإرهاب

تلك نظرة سريعة عن سلسلة الاعتداءات التي تحمل سمة "إرهاب الدولة" التي عرفها المغرب في سنة 1962 والتي سبقت الإعلان عن الدستور الممنوح، وكأنها، أي تلك الاعتداءات، كانت تمهيدا لتمرير هذا الدستور.

في هذا السياق نفسه تأتي محاولة اغتيال الشهيد المهدي بواسطة حادثة سيارة، وهي محاولة لم تفاجئ الاتحاد عندما وقعت. والذي يراجع اليوم أعداد "التحرير" بعد قنبلة المطبعة يوم 7 سبتمبر 1962 سيلاحظ أن تسلسل الأحداث يشهد بالصحة للتعليق الذي فسرت به "التحرير" الأهداف السياسية من عملية الاعتداء على المطبعة كما أوردناه أعلاه. ذلك أنه بعد الاعتداء الذي تعرض له (يوم 28 يناير 1962) المرحوم الهاشمي بناني رئيس المجلس البلدي الاتحادي بالرباط وأحد أبرز المسئولين الاتحاديين الذين استطاعوا الجمع بين المهام النقابية

(الكاتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل) والمهام السياسية في حظيرة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اضطرت "التحرير" إلى الكشف عن بعض ما تجمع لديها من معلومات حول تركيب وتحركات الفرق البوليسية الخاصة، وذلك في مقال بعنوان "أضواء على بعض الأجهزة البوليسية الخاصة"، نشرته في عددها الصادر يوم 2 فبراير 1962. وقد جاء فيه: "في الوقت الذي أخذ فيه نشاط عصابة منظمة البوليس السري يتزايد ويقوى خصوصا بعد محاولة اختطاف الأخ الهاشمي بناني والاعتداء الشنيع الذي تعرض له على يد تلك العصابات، وبعد الحملة التسميمية التي بدأت تشنها عناصر مجرمي منظمة البوليس على أوساط المعارضة بواسطة الشائعات المفتعلة والمكالمات التليفونية التهديدية، نرى أنه من المناسب أن نكشف القناع عن بعض الأجهزة البوليسية التي تسير بأموال المواطنين المغاربة والتي لا تعرف مجالات نشاطها وأدوارها بالضبط. يدعى هذا الجهاز البوليسي بـ"الكتائب الخاصة" (بريكاد سبيسيال) ويديرها اليونان (الضابط) أحمد الدليمي. وهذا الجهاز قسمان : أحدهما مكلف بالمواطنين المغاربة، والآخر مكلف بالأجانب. ويتولى مسؤولية الإشراف على القسم المكلف بالمغاربة رشيد سكيرج، وهو برتبة كوميسير. أما الشرطيون العاملون بهذا القسم فمعظمهم من قدماء مفتشي الشرطة الذين كانوا يعملون بأجهزة الحماية الفرنسية، وكان اختصاصهم هو محاربة الحركة الوطنية. وبالإضافة إلى هذه

العناصر هناك عناصر أخرى من بعض الأفراد الذين كانوا في المقاومة وأصبحوا بدافع الأحقاد يستعملون من لدن الدولة لملاحقة أغلبية المقاومين الذين هم في صفوف المعارضة. وجدير بالذكر أن بعض المفتشين في الجهاز البوليسيي المذكور كانوا قد قضوا فترة تدريب في إحدى العواصم الأوروبية على أعمال خاصة، ودامت فترة التدريب ستة أشهر كاملة. وإلى جانب ذلك فإن هذا الجهاز يتوفر على عدد من الفيلات السرية، توجد إحدى هذه الفيلات بحي أكدال بالرباط، وأخرى بحي بولو بالدار البيضاء. ولعل هذه الأخيرة هي التي كان قد عذب فيها الأخ عمر بنجلون عندما اختطف بالدار البيضاء يوم 20 ديسمبر الماضي (1961). وتؤكد المعلومات الواردة علينا بخصوص نشاط هذه "الكتائب الخاصة" أنها تعمل هذه الأيام في إطار التهيىء لتنفيذ عدة عمليات تتفاوت درجات خطورتها، ومعدة على أساس قائمة خاصة بالمناضلين النشطين في صفوف المعارضة. فإلى أين يريد هؤلاء أن يسيروا بالمغرب؟".

6- محاولة اغتيال المهدي

بعد ذلك بيومين نشرت "التحرير" ما يلي: "عادت سيارات البوليس السري بريكاد سبيسيال تتعقب الأخ المهدي بنبركة في تنقلاته، فما شئت من فولفو، وفولسفاكن، و بوجو 403، على اختلاف الأرقام. وقد استفحلت "الحراسة" مع اقتراب فاتح نوفمبر. الفولفو السوداء التي تتعقب الأخ المهدي بلغت بها الوقاحة إلى استنطاق صاحب المستودع الذي يشتري منه الأخ

المهدي البنزين بالرباط، وذلك صباح ثاني نوفمبر. وبعد زوال اليوم نفسه سارت فولفو خلف سيارة المهدي في الطريق إلى البيضاء. وكان سائق البوليس السري لا يحترم قوانين السير فاخترق قرية تمارة بسرعة 120 في الساعة واصطدم عند الخروج منها بشاحنة. ولا يعلم هل هذه الحراسة تجري بأمر من إدارة الأمن أم بتعليمات خاصة من المكلفين بالبريكاد سبيسيال أمثال الشياظمي، والمرابط، والتادلاوي، وبنتاهلة، وبودريس بالرباط وجميل وغيره من "السريين" المعروفين، بالدار البيضاء؟.

وبعد أقل من أسبوعين، وبالضبط في يوم 17 نوفمبر 1962، نشرت التحرير الخبر التالي بعنوان: "المهدي يتعرض لمحاولة اغتيال على يد البوليس". يقول نص الخبر: "تعرض رفيقنا المهدي لحادثة اغتيال على صورة حادثة سيارة ما بين الساعة الثانية والنصف والثالثة بعد الزوال يوم 16 نوفمبر قرب بوزنيقة، فقد طوردت سيارته التي تغادر الرباط يوميا للالتحاق بالدار البيضاء والتي كان يركبها معه إضافة إلى السائق مولاي المهدي العلوي عضو اللجنة الإدارية للاتحاد، من طرف سيارة من نوع بوجو 403 بيضاء اللون تابعة للفرقة الخاصة للبوليس بريكاد سبيسيال وهي نفس السيارة التي كانت واقفة طوال صباح أمس أمام منزله. طاردت هذه السيارة سيارة المهدي وزاحمتها في منعرج قرب بوزنيقة حتى أخرجتها عن الطريق فانقلبت وألقت بالمهدي خارجها فأصيب بجروح ورضوض في عنقه. أما سائق السيارة فقد كان في حالة خطيرة وأصيب

المهـدي العلـوي بجروح كذلك". ثم ذكرت التحرير بالاعتداءات المماثلـة الـتي تعـرض لهـا كـل مـن عمـر بنجلون، والمكناسي، سيارة المحجوب، الهاشمي بناني، ثم قنبلة المطبعة.

وبعـد أسـبوع مـن حادثـة محاولـة اغتـيال المهـدي نشـرت "الـتحرير" (يـوم 24 نوفمبر) شهادة لأحد السفراء الغربيين ورد فـيها "أنـه كـان وراء سيارة البولـيس الـذي طـارد المهدي وأن شـرطيين نزلا من سيارته وأطلا على المهدي وصاحبيه ولم يقدما لهمـا أيـة مساعدة ثم انصرفا". وأضافت "التحرير" تقول: "هذا وقـد أثبـت الفحـص الطـبي الـذي أجـري للشـهيد المهـدي أن فقرات عنقه قد أصيبت مما يستلزم العلاج في الخارج".

فعـلا سافر المهدي إلى ألمانيا للعلاج ليعود يوم 8 يناير 1963 بعـد غـياب شـهر ونصـف، أي بعد انتهاء حملة الاستفتاء على الدسـتور والتصـويت علـيه بمـا شاءت وزارة الداخلية التي كان عـلى رأسـها كديـرة. فهـل كانـت محاولـة اغتـيال المهـدي في الـتاريخ الـذي جـرت فـيه، أي قبـيل انطـلاق حملـة الدعايـة للاسـتفتاء عـلى الدستور، مجرد مصادفة؟ كلا، إن العملية كما يـدل على ذلك السياق الذي جرت فيه كانت عبارة عن ممارسة السياسية بواسطة الإرهاب: إرهاب الدولة.

7- إرهاب الدولة... يفسره الآتي وليس الماضي

لا أحـد يشـك الـيوم في أن حادثـة السـيارة التي تعرض لها المهـدي يوم 16 نوفمبر 1962 كانت محاولة اغتيال مدبرة، وأن مدبـريها ومـنفذيها هم من فرق "الشرطة الخاصة"، وهي أجهزة

تابعـة للدولـة. وبمـا أن ممارسـة لــ "العـنف" من طرف أجهزة الدولة إنما تكون مشروعة عندما تتم في إطار القانون وفي واضحة النهار، فإن أي عنف يمارسه جهاز من أجهزة الدولة، في السر أو في العلـن، خـارج إطـار القانون، وبقصد مبيت، هو إرهاب: "إرهـاب الدولة". ينطبق هذا على "حادثة السيارة" المشار إليها كمـا ينطـبق عـلى عملـية اخـتطاف المهـدي مـن باريس يوم 29 أكـتوبر 1965، وهـي العملـية الـتي أدان فـيها القضاء الفرنسي الجـنرال أوفقـير الـذي كان رأس أهم جـهاز في الدولة المغربية: وزارة الداخلية. فالأمر يتعلق هنا أيضا بـ "إرهاب الدولة".

ومعلـوم أن مـا يمـيز "إرهـاب الدولـة"، هـو أنـه ممارسـة للسياسـة ضـد المعارضـين بوسـائل غير سياسية، وسـائل العنف خاصـة. وهـذا يعـني أن البحـث عـن السـبب أو الأسباب التي تقـف وراء حادثة من حوادث إرهاب الدولة يجب أن يتجه إلى "مـا سـيأتي"، وليس "إلى ما مضى". ذلك لأن السياسة لا تهتم بالماضـي، لا تكتـب التاريخ بل هي تصنعه وتخطط لـه. صحيح أن الفـاعل السياسـي، سواء كان يفعل باللين أو بالشدة هو بشر كجمـيع الـناس، وبالـتالي لا بد أن يحتفظ في نفسه عن الماضي بمـا قـد يكون لـه أثر في تصرفه في المستقبل، كالحقد وغيره مما يدخـل تحت ما يعرف بـ "تصفية الحسابات". ومع ذلك يبقى الـيوم والغـد همـا المـتحكمان في تفكـيره وفعلـه. فـ"الخصـم السياسـي" هـو خصـم اليوم والغد، أما خصم الأمس فقد ينقلب حليفا، أو يتحول شريكا، أو ينسحب مهزوما.

وإذن سنرتكب خطأ كبيرا إذا نحن فسرنا محاولة اغتيال المهدي، يوم 16 يناير 1962 أو اختطافه يوم 29 أكتوبر 1965 بالأسباب التي تقع زمنيا وراء هذين الحادثين، (وإن وجد لهذه الأسباب دور ما فهو من باب "الثأر و"الانتقام"، وهما يقعان خارج السياسية وأهدافها). إنما يجب تفسير محاولة الاغتيال وعملية الاختطاف اللتين تعرض لهما الشهيد المهدي، وكذلك الاعتداءات التي ذكرنا ومثيلاتها، بالغايات المتوخاة منها مستقبلا. والحق أن جريدة "التحرير" كانت موفقة تماما في تعلقيها على قَنْبَلة المطبعة التي تطبع فيها حين ربطتها بما بعد وليس بما قبل. لقد أشارت كما ذكرنا قبل إلى أن التاريخ الذي اختير لنسفها بالقنابل قد حدد بناء على ما بعده وليس بناء على ما قبله. معنى ذلك أنه ليست المهمة الصحفية النضالية التي قامت بها قبل ذلك هي السبب في الإرهاب الذي مورس ضدها، بل السبب هي المهمة الصحفية النضالية التي كانت ستقوم بها إزاء ما كان يراد تمريره كما تمرر الأشياء المسروقة الملفوفة فيما تستر به وتموه، أعني الدستور الممنوح.

لقد فسرت "التحرير" عملية تفجير مطبعتها بالقنابل ليس بما سبق أن فضحته بل بما يراد أن لا تفضحه. لقد كان الدستور الممنوح، الذي يراد منه تسجيل الرفض النهائي لمطلب الاتحاد الوطني بمجلس تأسيسي لوضع دستور يعتبر الشعب مصدر السلطات، وبالتالي تكريس الحكم الفردي المطلق والتقنين له هو الغاية من ضرب "التحرير" لإسكات صوتها.

لقد فشلت عملية قنبلة "التحرير" في تحقيق أهدافها كاملة لأن القولة الثالثة التي كان يراد منها أن تكون الضربة القاضية لم تنفجر. وتأتي محاولة اغتيال المهدي، بحادثة سيارة، بعد شهرين وتسعة أيام، فقط، من قنبلة التحرير (7 سبتمبر 16 نوفمبر 1962). إن هذا يعني أن ما كان يراد من قنبلة "التحرير" (=تمرير الدستور الممنوح) هو نفس ما أريد تحقيقه بـ"اغتيال المهدي!

يبقى أن نتعرف على ظروف وعوامل عملية اختطافه!

اختطاف المهدي : ظروفه وملابساته

شهيد الجهاد ضد الاستعمار الجديد

1- معلومات أولية عن اختطاف المهدي ... في "المحرر"

قيل الكثير عن "عملية اختطاف المهدي"، ولاشك أن رواية الشرطي السابق، البخاري، عضو "الكتائب الخاصة" المنفذة لسلسلة أعمال "إرهاب الدولة"، تحمل من التفاصيل أكثر من غيرها. غير أن ما قاله البخاري لم يأت في الحقيقة بالجديد إلا في جزئيتين: الأولى كشفه عن الاسم الحقيقي للشخص الذي كان ينتحل اسم "الشتوكي"، والثانية روايته لتفاصيل عملية اغتيال الشهيد المهدي من قبل أوفقير في المكان الذي نقله إليه مختطفوه في باريس. وإذا كنا لا نستطيع نفي أو إثبات هذه "التفاصيل" فهناك شيء واحد على الأقل -ورد في سياقها- لدينا ما يؤكده. يتعلق الأمر بما ذكره البخاري في روايته من أن أحد الشرطيين المغاربة المكلفين بحراسة المهدي المختطف في الدار التي نقل إليها في باريس قد احتج على عمليات التعذيب التي كانت تمارس على الشهيد قائلا: "قد أمرنا أن ننقله - يعني المهدي- حيا إلى المغرب"، وقد كرر البخاري هذا المعنى

في تصريحاته[1]. أما ما يؤكد –حسب معلوماتنا في الاتحاد– هذا الأمر فسنذكره لاحقا. أما الآن فلنتعرف على ظروف وملابسات اختطاف الشهيد كما هي في منشورات الاتحاد ووثائقه.

لنبدأ أولا بما كتبته "المحرر" جريدة الاتحاد يومئذ[2]، وسنرى أن ما نشر على صفحات هذه الجريدة في الأسابيع

1- كرر البخاري القول مرارا بأن الدليمي ثم أفقير قد بالغا في تعذيب الشهيد. وفي تصريح آخر قال: إن أوفقير كان سكرانا عندما أخذ يعذب الشهيد. ويستخلص من مجموع تصريحاته أن وفاة المهدي كانت نتيجة المبالغة في التعذيب، وأن الخطة كانت تقوم على أساس نقل الشهيد إلى المغرب حيا.

2- توقفت "التحرير" في أكتوبر 1963 في أعقاب اعتقالات ومحاكمات 16 يوليوز 1963، وكان من بين المتهمين مديرها محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمان اليوسفي. وقد خلفتها "المحرر" الأسبوعية في شهر يونيو من سنة 1964 وكان مديرها هو المرحوم الأستاذ إبراهيم الباعمراني. ثم بعد الانفراج النسبي الذي حدث في أعقاب حوادث الدار البيضاء 23 مارس 1965 تحولت إلى يومية، وذلك ابتداء من 10 سبتمبر 1965. ومنذ أن اختطف الشهيد المهدي يوم 29 أكتوبر 1965 أخذت تتعرض لمضايقات وتدابير الحجز ومحاصرة المطبعة (دار النشر المغربية) بسبب متابعتها لملف القضية، فاضطرت هي و"ليبراسيون" إلى التوقف ابتداء من 13 نوفمبر 1965. ثم لما رفع الحصار عن المطبعة استأنفت "المحرر" صدورها يوم 14 فبراير 1967، وليبراسيون يوم 6 ابريل من السنة نفسها. وفي يوم 10 ابريل من نفس السنة صدر الأمر من الإدارة العامة للأمن بتوقيفهما، وذلك قبل بضعة أيام من استئناف محاكمة مختطفي الشهيد المهدي بباريس. وواضح أن الغرض من هذا المنع كان الحيلولة دون تغطيتهما لأخبار تلك المحاكمة. ولم تستأنف "المحرر" صدورها بانتظام إلا في أكتوبر 1972 في أعقاب انقلاب أوفقير. ثم توقفت بعد حوادث مارس 1973، ولم تستأنف الصدور بشكل منتظم إلا عندما رفع المنع عن الاتحاد عقب انخراطه في مسلسل استرجاع الصحراء، الشيء الذي أدى إلى إطلاق سراح=

الأولى من اختطاف الشهيد هو نفسه جوهر ما بقي يتداول إلى الآن بما في ذلك الخطوط العامة للاعترافات التي أدلى بها، مؤخرا. البخاري أحد عناصر الفرق البوليسية الخاصة المكلفة بمتابعة وإرهاب وتعذيب مناضلي الاتحاد الوطني.

كنت في مقر جريدة "المحرر"، بدار النشر المغربية، بعد ظهر يوم الأحد 31 أكتوبر 1965 حين دق جرس التليفون، وكانت المكالمة للأخ عبد الرحمان اليوسفي. انتهت المكالمة والتفت إلي ليقول : "اختطف المهدي في باريس أول أمس 29 أكتوبر". فكتبنا الخبر التالي الذي صدر في عدد فاتح نوفمبر :

"علمنا أن الشرطة الفرنسية في مدينة باريس **ألقت القبض على الأخ المهدي بن بركة عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني** للقوات الشعبية. ومعلوم أن البوليس الفرنسي يطارد منذ مدة التقدميين المغاربة بإيعاز من الحكومة المغربية. وقد بدأت هذه المطاردة **عندما طلبت الحكومة المغربية من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بن بركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث** . وأمام هذا الاعتقال، وفي هذه الظروف، **نسجل هنا أن سفير المغرب في باريس كان قد أتصل منذ بضعة أشهر بالأخ المهدي بن بركة وتحادث معه حول**

=المعتقلين في صيف سنة 1974 ، ومن ثم الشروع في الإعداد للمؤتمر الاستثنائي كما سنبين ذلك في الكتاب الثامن.

3– التشديد مني: م. ع. ج.

رجوعـه إلى المغـرب. وكان الأخ المهدي بنبركة يعتزم الدخول إلى المغرب لو صدرت النصوص التي أعلن عنها العفو الملكي في هذا الموضوع".

إذن مـن أول يـوم من اختطاف المهدي أشارت "المحرر" إلى موضوعين قد يكون لهما علاقة باختطافه: موضوع خارجي وهو مؤتمـر شـعوب القـارات الـثلاث، وموضـوع داخلـي وهو مبادرة الحكم في المغرب إلى الاتصال بالمهدي في شأن عودته إلى الوطن، بعـد أن غـادره آخـر مـرة يـوم 15 يونيو 1965. أما ما عسى أن يكون بين الموضوعين من علاقة فذلك ما سنعرض له في حينه.

وفي عـدد الغـد من نفس الجريدة والمؤرخ بـ 2 نوفمبر 1965 نقـرأ افتتاحـية في الموضـوع تحـت عـنوان: "المسـؤولية بـين حكومـتي فرنسـا والمغرب". وقد ورد فيها: "خلافا للخبر الذي نشرناه في يوم الأحد الأخير (=الصادر يوم الاثنين) فإن السلطة الفرنسـية لم تلـق القبض على الأخ المناضل المهدي بن بركة كما جـاء في الأخـبار الأولى الـتي توصـلنا بهـا، فالحكومة الفرنسية عـلى لسـان وزارة الخارجية ووزارة الداخلية الفرنسيتين، تؤكد أنـه لم تعـط أية تعليمات في شأن إلقاء القبض على الأخ المهدي أو مضـايقته بشـكل مـن الأشـكال، حيث إن الحكومة الفرنسية تسمح لـه بالإقامة في فرنسا في إطار القوانين الجاري بها العمل".

وتواصـل افتتاحـية "المحـرر" قائلـة: "تـأكد إذن أن الأخ المهدي بن بركة كان ضحية اختطاف من طرف منظمة إجرامية تقـول الحكومـة الفرنسية إنهـا أجنبـية- دون أن تـبين إلى أيـة

جنسية أو دولة تنتمي. وخطورة هذا الحدث لا تخفى على الرأي العام الفرنسي ولا على الرأي العام الدولي نظرا للسمعة العالمية التي يتمتع بها الأخ المهدي بن بركة، ونظرا للشكل الإجرامي الذي جرى عليه الاختطاف في أحد الشوارع الكبرى بباريس وفي التراب الفرنسي. أما الحكومة المغربية فهي إلى حد صدور هذا العدد مازالت متمسكة بالصمت كأن الحادث لا يعنيها. ولا يمكن إلا أن يتبادر إلى الذهن أن في هذا الصمت ريبة وشكوكا. لذلك فإن جماهير الشعب المغربي وكل المواطنين بصفة عامة إذ يعبرون عن اشمئزازهم وغضبهم العميق على التصرفات الوحشية، والتي لا تخضع لأي قانون ولا لأي مبدأ أخلاقي، لا يمكنها أن تنتظر التطمينات على حياة الأخ المناضل والإيضاحات الضرورية إلا من حكومة المغرب ومن حكومة في فرنسا". ثم تواصل "المحرر" افتتاحيتها لتحمل الحكومتين الفرنسية والمغربية مسئولية مصير المهدي المختطف. الأولى لأن الاختطاف وقع في بلدها والثانية لأن المهدي أحد مواطنيها وواحد من شخصياتها الوطنية.

وفي مقال صغير في أسفل الصفحة الأولى، على اليسار، نشر في نفس اليوم، ورد أن الأوساط الأجنبية "تذكر أن سفير المغرب بباريس سبق له أن اتصل رسميا بالأخ المهدي بن بركة خلال شهر مايو الأخير مبلغا له تدابير العفو الذي اتخذت وطالب منه الرجوع إلى المغرب. ومفهوم أن هذا الاتصال من طرف الحكومة المغربية بتأكيد العفو يمحو كل مسطرة قضائية ضده.

وفي عـدد الأربعـاء 3 نوفمبر خبر بعنوان: "الجنرال أفقير في زيـارة سـرية لـباريس". ورد فيه: "شوهد الجنرال أوفقير بمطار بـاريس يـوم السبت غداة اختطاف المهدي. في الساعة الخامسة والنصف. مصحوبا بالسيد المديوني المساعد العسكري. ولم يعلن عن هذه الزيارة. ولا زال أوفقير في باريس لحد الساعة".

وخـبر آخـر يقـول: "في الطـريق مـا بين باريس ومدينة نانط لوحـظ أن عـددا كبيرا من المغاربة والفرنسيين يقيمون ويتجولون في أحد القصور. وهذا القصر محاط بالسيارات. وفي هذا الموضوع تتسـاءل أوساط المعلقين "هل المهدي بن بركة يوجد الآن في هذا المكان".

في عـدد 5 نوفمـبر: لـلمرة الثالـثة والشرطة تمنع الجريدة من الخروج من المطبعة إلا بإذن بعد قراءتها؟

2- بلاغ الكتابة العامة للاتحاد حول اختطاف المهدي

وقـد أصدرت الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بلاغـا في الموضـوع يوم 31 أكتوبر ورد فيه ما يلي: وصل المهدي صباح يـوم الجمعة 29 أكتوبر 1965 إلى باريس حيث كان على موعـد مـع مؤسسـة لإنتاج شريط حول حركات التحرير الوطني في الأقطـار الأفريقـية الأسـيوية، وكـان المـيعاد محددا في مقهى عـلى السـاعة الثانـية عشـرة والـربع. وعـندما توجـه إلى الميعاد المذكـور وجـد في انـتظاره أشخاصـا، تقـدم اثـنان مـنهم إليه في الشـارع وطلـبا مـنه أوراق الـتعريف بعدما أدليا بالشارة الرسمية

للشرطة الفرنسية. ولم تمض إلا بضع ثوان حتى سيق إلى سيارة ذهبت به إلى مكان مجهول". ويذكر بلاغ الكتابة العامة بأن "سفير المغرب بباريس أجرى عدة اتصالات بالأخ المهدي وتقابل معه مرتين على الأقل وذلك قصد التمهيد لعودته إلى المغرب ولم يحل دونها هذه العودة إلا عدم صدور النصوص القانونية لقرار العفو العام".

واضح مما تقدم أن المعطيات الرئيسية حول حادثة الاختطاف كانت قد عرفت خلال الأسبوع الأول من الاختطاف: أين وقع الاختطاف. وكيف أنه تم بواسطة شرطيين سريين فرنسيين، وكيف أن المختطفين ذهبوا بالمهدي إلى "قصر" يقع في الطريق ما بين باريس ومدينة نانط، وأن أوفقير قد وصل سرا إلى باريس غداة يوم الاختطاف. هذا فيما يخص وقائع العملية.

أما الظروف السياسية، التي اقترنت بعملية الاختطاف فهي صنفان:

– صنف يخص "الوضع الداخلي" في المغرب، وقيل إن في إطاره كان اتصال سفير المغرب بباريس مع الشهيد بقصد إقناعه بالعودة إلى المغرب. ويمكن أن نضيف في هذا السياق الاتصالات التي جرت معه بواسطة الأمير مولاي علي، والتي كان من نتائجها أنه كان يفكر بجد في العودة بعد انتهاء مؤتمر القارات

الثلاث المقرر عقده بعاصمة كوبا (هافانا) في الأسبوع الأول من يناير 1966[4].

– وصنف يخص نشاط المهدي في الخارج وبالتخصيص سعيه الحثيث لإنجاح فكرة انعقاد "**مؤتمر شعوب القارات الثلاث**". وفي هذا الإطار يدخل ما ذكرته "المحرر" من أن "الحكومة المغربية طلبت من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بن بركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث".

3- قراءة في تدخل الحكم في المغرب لدى حكومة كوبا!

وغني عن البيان القول إن هذا التدخل من طرف الحكومة المغربية لا يمكن أن يكون بمبادرة منها! ففي ماذا يضرها دخول المهدي إلى كوبا وحضوره مؤتمر شعوب القارات الثلاث، وهو الذي يتنقل شرقا وغربا من الجزائر إلى مصر إلى الصين الخ، يحضر المؤتمرات! وقد تنقل مثل هذا التنقل، وفي إطار مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، أثناء المرحلة الأولى من غربته، أي قبل أن يعود إلى المغرب في مايو 1962. فلو كانت تنقلات المهدي في عواصم العالم ونشاطه في إطار

4- ذكر بلاغ الكتابة العامة للاتحاد في الذكرى الأولى لاختطاف المهدي (29 أكتوبر 1966 أن عملية الاختطاف تقررت بتاريخ 21 أبريل سنة 1965، أي في الوقت الذي فوتح فيه المهدي من طرف سفير المغرب بباريس حول رجوعه. وكان الهدف المعلن هو البحث عن حل للأزمة التي انفجرت بالمغرب من خلال حوادث مارس بالدار البيضاء 1965!؟ وسنعود إلى هذا الموضوع بعد قليل.

تضامن شعوب العالم الثالث يزعج الحكومة المغربية في شيء لما تركته يخرج من البلاد يوم 15 يونيو 1962. لقد كان يكفي أن تسحب منه جواز سفره!

إن قراءة الأحداث تدفع إلى القول إن الطلب الذي تقدم به الحكم في المغرب إلى كوبا بعدم السماح للمهدي بدخول أراضيها لم يكن بدافع همومه ولا من فضوله؟ وأين هو من هذا؟ وإذن فلا بد أن يكون ذلك الطلب بإيعاز، أو طلب أو حتى ضغط، ممن كان يهمه "مؤتمر شعوب القارات الثلاث" الذي كان المهدي منكبا على التحضير له. وبما أن هذا المؤتمر الذي كان سينعقد في هافانا عاصمة كوبا وعند كاسترو، فإن الذي يهمه الحيلولة دون انعقاد هذا المؤتمر، الذي كان سيدين الاستعمار والإمبريالية العالمية، هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومن بينهم فرنسا.

لنضف إلى ذلك كله أن الشهيد المهدي كان متابعا في تلك الفترة وبكثافة من طرف المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والفرنسية، فضلا عن المغربية (التابعة)، وكان هو نفسه يعلم ذلك، ويحتاط. ولكن المؤامرة الخبيثة حيكت بإتقان. لقد قدم إليه مشروع إنجاز فيلم عن حركات التحرر في العالم الثالث، بمناسبة انعقاد مؤتمر شعوب القارات الثلاث. وفضلا عن الجانب الدعائي في هذا الفيلم لقضايا التحرر في العالم الثالث فقد كان من المنتظر أن يساعد ريعه في حل بعض المشاكل المالية التي كانت تعاني منها منظمة تضامن الشعوب الإفريقية

الآسيوية الأمريكية/اللاتينية. TRICONTINENTALE شعوب القارات الثلاث".

ومع ذلك فإن دور الحكم في المغرب في العملية دور أساسي. فأوفقير وزير داخلية الحكم الفردي قد أدين رسميا من طرف القضاء الفرنسي. وهذا وحده يكفي! لكن يبقى مع ذلك طرح السؤال التالي: ما علاقة اتصال كل من سفير المغرب بباريس والأمير مولاي علي بالمهدي لإقناعه بالدخول إلى المغرب مع "الوضع الناجم عن حوادث 23 مارس بالدار البيضاء؟ لقد كانت هناك اتصالات في الموضوع مع المرحوم عبد الرحيم الذي كان يتكلم باسم الاتحاد الوطني، ثم توسعت الاتصالات لتشمل أحزابا أخرى! والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل كانت الاتصالات مع عبد الرحيم والأحزاب الأخرى مجرد تغطية للاتصال مع المهدي، أم أن الاتصال مع المهدي كان فعلا امتدادا للاتصالات التي جرت مع عبد الرحيم؟

4- اتصالات ... من أجل ماذا؟ ولأية أغراض؟

أكدنا في غير ما مناسبة أن مما استمر يميز العلاقة بين الحكم والمعارضة المتمثلة في الاتحاد الوطني (ثم في الاتحاد الاشتراكي)، منذ إقالة الحكومة التي كانت محسوبة على الاتحاد، والتي كان يرأسها عبد الله إبراهيم، هو وجود ما يعبر عنه في الفكر السياسي العربي بـ "شعرة معاوية". وهذا راجع إلى الاشتراك في الشرعية الوطنية، شرعية الكفاح من أجل

الاستقلال وعودة الملك الشرعي. وبما أن الاتحاد بقي يستقطب منذ تأسيسه أوسع الجماهير الشعبية والقوى الفاعلة في المجتمع (العمال، الطلاب، الأطر الخ) فقد جعله ذلك يتمتع، ضمنيا على الأقل، بالشرعية الديموقراطية، تماما مثلما أن الملكية تتمتع بالشرعية التاريخية. وهكذا فعلى الرغم من جميع ضغوط ومناورات ما عبرنا عنه بـ "القوة الثالثة" مهما كان تركيبها ومدى نفوذها، فإن المؤسسة الملكية لم تنزلق في يوم من الأيام إلى نقطة اللاعودة في علاقاتها مع الاتحاد، كما أن الاتحاد نفسه لم ينزلق في معارضته، ولا في عنف لهجته وسلوكه إلى نقطة اللارجوع. ومن هنا كانت الاتصالات من أجل "العودة" تستأنف بين الطرفين، كلما طرأ طارئ يهدد المصلحة الوطنية التي تجمع الطرفين، والغالب ما تكون المبادرة من القصر، فهو الماسك بزمام الأمور.

وكما سبق أن أوضحنا ذلك في الكتب السابقة فقد توترت العلاقة بين الطرفين منذ الحملة على إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ثم ازدادت توترا بعد اختيار المغفور له الملك الحسن الثاني سبيل الحكم الفردي المطلق، بدل أسلوب الحكم الدستوري الديموقراطي، عندما اختار بعد وفاة والده محمد الخامس سنة، 1961 الاعتماد على "إجماع سياسي" ضد الاتحاد بقيادة كديرة. وارتفعت درجة التوتر مع حملة الاعتقالات الواسعة ابتداء من 16 يوليوز 1963. ثم كان التحدي الذي واجهه الفريق البرلماني الاتحادي حينما طلب منه ممثل

النظام -تحت قبة البرلمان. وعلى مرأى ومسمع من الشعب كله من خلال الإذاعة والتلفزيون. أثناء مناقشة ملتمس الرقابة الذي قدمه الفريق الاتحادي- أن يتبرأ من الإخوان المغتربين الذين أدانتهم محاكم نظام الحكم الفردي بالتآمر على النظام ... هنا بلغ الجذب لـ "شعرة معاوية" من طرف النظام إلى درجة لم يبق معها إلا أن تتقطع. غير أن الطرف الآخر، أعني الاتحاد الوطني بقيادة الأخ عبد الرحمان اليوسفي آنذاك، قد عرف كيف يجعل الحبل يرتخي، وذلك بواسطة جملة واحدة ختم بها المرحوم عبد اللطيف بنجلون رد الاتحاد على التحدي الموجه إليه، حين قال: " **فلنعلن العفو العام الشامل على جميع المحكومين من أجل القضايا السياسية منذ إعلان الاستقلال حتى يمكننا غدا أن نقول لأبنائنا بكل اعتزاز ونحن ملتفون حول ملك الانبعاث**: هذا هو المغرب الذي نسلمكم إياه".

لقد فعلت عبارة "ملك الانبعاث" فعلها، فتوقفت المناقشات ورفعت الجلسة، ليس جلسة البرلمان فحسب، بل "جلسة" التوتر كله. والنتيجة هي حدوث "اتصال" في أكتوبر 1964. ومع أن هذا الاتصال لم يسفر عن نتيجة -والنتيجة هنا هي الاتفاق على ما نسميه اليوم بـ "حكومة التناوب"- فإن تجربة شد الحبل قد مرت بسلام، وتقرر "ترك باب الاتصال مفتوحا".

وبعد ستة أشهر وقعت حوادث 23 مارس 1965 بالدار البيضاء. وبعدها كان لقاء المرحوم عبد الرحيم مع الملك الراحل الحسن الثاني في إفران لبحث أسباب تلك الحوادث وطريقة

معالجتها. وفي منتصف أبريل حلت مناسبة عيد الأضحى فأعلن الملك في خطاب له عن العفو العام. أطلق بعدد سراح المعتقلين المحكوم عليهم إثر اعتقالات 16 يوليوز 1963[5]. وقد كتبت المحرر يوم 22 ابريل 1965، بعد أسبوع من صدور قرار العفو العام تعليقا في الموضوع جاء فيه: "بعد قرار العفو العام والإعلان عن الإرادة في تصفية الجو فإن تغيير الوضعية السياسية القائمة يتطلب أيضا إلغاء جميع الظروف الاستثنائية وترك الحريات العامة تأخذ طريقها وضمانتها. وما زال الرأي العام ينتظر أن يذهب قرار العفو حتى نهاية مضمونه ومغزاه وأن يحرر بقية المعتقلين السياسيين وأن لا تقف به التأويلات والترددات في منتصف الطريق".

وفي نفس اليوم (22 أبريل) بدأت الاستشارات الرسمية مع الأحزاب والمنظمات الوطنية ودامت عدة أسابيع. وكان هناك اقتراح بتشكيل حكومة ائتلافية. وكان جواب الاتحاد أن حل الأزمة لا يمكن أن يكون بتأليف حكومة تشارك فيها أحزاب

5- كانت الأحكام قد صدرت يوم 14 مارس 1964 في حق الذين أدينوا بتهمة المس بالأمن الداخلي على إثر اعتقالات 16 يوليوز 1963، وكانت تتراوح ما بين الحكم بالإعدام والحكم بالبراءة. تضم لائحة المحكوم عليهم بالإعدام كلا من محمد البصري، مومن الديوري، عمر بنجلون، عبد الفتاح سباطة، سعيد بونعيلات، أحمد أكوليز (شيخ العرب)، الحسين الخضار، بوزاليم. وقد صدرت أحكام بالمؤبد، وبـ 20 سنة، و10 سنوات، و8 سنوات، و5 سنوات، وبسنة واحدة (اليوسفي)، وأحكام بالبراءة. وكانت أحكام الإعدام الصادرة في حق البصري والديوري وعمر، قد حولت إلى السجن المؤبد. وقد شملهم العفو العام المشار إليه أعلاه.

تتحمل مسئولية الأزمة. وأنه. أي الاتحاد. مستعد لتحمل مسئولياته الوطنية في إطار برنامج إنقاذ وطني متفق عليه تتولى تطبيقه حكومة منسجمة تتوفر لها الوسائل الضرورية. وقد قدم الاتحاد مذكرة للملك في هذا المعنى. تتضمن اقتراحا بمراجعة الدستور. وتبني خيارات جديدة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية. والعدول عن التزوير في الانتخابات.

5- رأي المهدي بعد الاتصالات: مقدمة "الاختيار الثوري"

وفي هذه الأثناء كان اتصال سفير المغرب بباريس بالشهيد المهدي بشأن عودته، بعد أن صدر قرار العفو العام، ثم تلا ذلك اتصال الأمير مولاي علي بالشهيد في نفس الموضوع. وإذا كنا لا ندري بالضبط الكيفية التي عبر بها الشهيد لمخاطبيه (السفير والأمير) عن رأيه في انقاذ الوضع بالمغرب واحتمال مشاركة الاتحاد في الحكومة لهذا الغرض فإن جوابه العلني والرسمي جاء واضحا من خلال نشره لأول مرة على العموم، عقب هذه الاتصالات، نص التقرير النقدي الذي كان قد بعثه إلى المؤتمر الثاني للاتحاد عام 1962 والذي قدمنا ملخصه في الفصل الثاني من هذا الكتيب. كان الهدف من نشر التقرير في ذلك الوقت بالذات هو تأكيد ما قرره فيه سنة 1962 كـ "برنامج حد أدنى" يمكن للاتحاد أن يشارك على أساسه في الحكومة. وقد فعل ذلك بكل وضوح في المقدمة التي صدّره بها والتي تحمل تاريخ يوليوز 1965. وفي ما يلي مجمل ما ورد فيها.

تبدأ المقدمة بالقول : "إن هذا التقرير الذي يذاع لأول مرة كتب منذ ثلاث سنوات. وإن الحوادث الدامية التي كان المغرب مسرحا لها في مارس 1965 وما تلاها من تطورات (=اتصالات) كانت هي الدافع إلى نشره كمحاولة للإجابة على بعض التساؤلات التي ترددت إثر هذه الحوادث حول الاختيارات التي تطرح على منظمتنا. الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

وبعد أن تحلل المقدمة أسباب هذه الحوادث وما سبقها من تجارب وأحداث منذ المؤتمر الثاني للاتحاد 1962 (تاريخ كتابة التقرير الذي تقدم له) تنتقل إلى الوضع "الحاضر" لتقرر "أن الظروف الراهنة -هي- في صالح قوى التقدم داخل المغرب وخارجه، وهي تفتح أمامنا آفاقا جديدة رغم الامتحان العسير الذي مر به حزبنا منذ سنة 1962". ويتساءل الشهيد: "فما هو الحل الذي نراه صالحا في الظروف الراهنة؟". ويجيب: "سوف يجد القارئ في تقرير سنة 1962 الشروط التي كنا نعتبرها ضرورية لتسوية ممكنة مع القصر على أساس تحقيق ديموقراطية سليمة، وتطبيق إصلاح زراعي جذري، والسهر على سياسية تضامن كلي مع النظم الثورية في البلاد العربية والإفريقية، وأن هذه الشروط -التي هي بمثابة التزامات يجب أن يراقب احترامها كل يوم- **ما تزال قائمة في الوقت الراهن** رغم أن الظروف التي ستنطلق منها قد زادت تدهورا بعد ثلاث

سنوات من الأخطاء والتلاعب في الميادين السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية"[6].

ويشرح المهدي مضمون هذه الشروط الثلاثة فيقول: "إن التعهد بتطبيق إصلاح زراعي جذري نعتبره السبيل الوحيد لإضعاف الرجعية الإقطاعية وحرمانها من وسائل نفوذها على أجهزة الدولة المركزية والمحلية، وسيمكننا ذلك أيضا من تسوية علاقاتنا بصفة نهائية مع الدولتين الحاميتين سابقا اللتين ما زال مواطنوها يحتلون نحو المليون هكتار من أخصب الأراضي المغربية ... وهذا الإصلاح الزراعي يتطلب في الواقع جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية والدستورية التي يتعين السهر على إنجازها". ويضيف: "وكذلك الأمر فيما يرجع لتحقيق الديموقراطية في الحياة العامة، فمعناها بالنسبة إلينا هو البحث عن الذين يمسكون بأيديهم حقيقة السلطة السياسية من أجل إخضاعهم للمبادرة الشعبية، أي أنها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات تبقي السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة البرلمان. إن تحقيق الديموقراطية يستلزم سلسلة من التدابير الجذرية، ومن ضمنها إصلاح المجالس

6- لقد عبر الشهيد عن هذه الشروط في التقرير الذي كتبه عام 1962 كما يلي، قال: "... وبالنسبة إلينا فإن الشرط الضروري لنجاح أي برنامج أدنى هو حل المشكل الديموقراطي. أما عناصر التحريك فهي تتلخص حاليا في النقط الثلاث الآتية: التضامن ضد الاستعمار على الصعيد الدولي، التضامن الفعلي مع الجزائر، الإصلاح الزراعي كشعار فوق الشعارات نضمن به تحقيق الديموقراطية الواقعية بالبلاد".

القروية والبلدية الذي يجب أن يبدأ من القاعدة ويقوم على أساس احترام الإرادة الشعبية". "وأما التضامن الفعلي المخلص مع النظم العربية والإفريقية التقدمية والمناهضة للاستعمار فإن شيئا منه لن يتحقق ما لم ينقطع "السر" الذي ما زال يربط بين بلادنا وبين الاستعمار الجديد، وما لم يوضع حد لتأثير هذا الاستعمار الجديد على أجهزة الدولة في بلادنا".

6- موقف الكتابة العامة للاتحاد خلال الاتصالات

ذلك هو رأي المهدي حول الموقف الواجب اتخاذه خلال الاتصالات التي أعقبت حوادث 23 مارس 1965، نشره في يوليوز من السنة نفسها. وليس في هذا الموقف لا على صعيد اللهجة ولا على صعيد المضمون، ما يمكن أن يفسر، من قريب أو بعيد، عملية الاختطاف التي تعرض لها بعد ذلك بنحو شهرين فقط. إنه موقف يبدو معتدلا بدرجة كبيرة إذا ما قورن بالموقف الرسمي الذي عبر عنه وفد الاتحاد الوطني لجلالة الملك أثناء المفاوضات. وهكذا فبينما قبل المهدي مبدأ المشاركة في الحكومة على أساس الشروط الثلاثة المذكورة ورد في النشرة الحزبية الداخلية ما يلي: "تقدم وفد الاتحاد الوطني للمقابلة الرسمية الأولى مع الملك فشرح الموقف وحدد وجهة نظرنا بوضوح وصراحة حتى يوضع حد للشبهات، وكان موقفنا يتلخص فيما يلي:

– إن الاتحاد يعتبر مشاركته فيما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية ليس من شأنها أن تخرج البلاد من الهاوية التي توجد فيها. لأن "حكومة الوحدة الوطنية" ستكون لا محالة حكومة النزعات المتضاربة والمنافسات وفي النهاية ستؤول إلى حالة الجمود والأزمة...

–... إن الاتحاد الوطني مستعد لتحمل مسئولياته الوطنية أمام الشعب، على شرط أن تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج الانقاذ وعلى شرط أن تكون حكومة منسجمة في الأشخاص والبرنامج".

وتضيف النشرة الداخلية الاتحاد الوطني: "هذا هو الموقف الذي عبر عنه الاتحاد بصفة رسمية أثناء المقابلة الأولى، وهذا هو الموقف الذي تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية حين قدم مذكرة جوابا عن مذكرة الملك... ويستمر الحوار طيلة أسابيع دون أن يكون له شكل رسمي، وخلال هذه المدة درست القضايا دراسة أوسع حيث أكد الاتحاد، بصفة خاصة، أن إصلاح الأحوال يتطلب اعتبار النقط التالية:

1– لا يمكن تركيز الأسس الديموقراطية الحقيقية إلا بمراجعة الدستور المفروض ... ويجب أن تكون هذه المراجعة وفقا لمطلب الشعب في أن يمارس السيادة ممارسة فعلية وأن تكون له مراقبة عملية وفعلية على الحاكمين.

2– يجب في نفس الوقت الحكم على التجربة التي مر منها المغرب والتي قادته إلى الهاوية وذلك يتضمن الأحزاب المزيفة

والانتخابات المزيفة والمؤسسات البرلمانية المزيفة. يجب إذن التنديد لهذه الحقبة . حقبة الكذب والتزوير والازدراء بمطامح الشعب، ليشعر الشعب أن صفحة سوداء طويت وأن البلاد مقبلة على عهد جديد.

3- الحكم على التجربة الفاشلة يتضمن اختيار اتجاه جديد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية- وأي اتجاه آخر سوى الأسلوب الاشتراكي الذي يضمن التحرر من السيطرة الخارجية وتوزيع الدخل القومي توزيعا عادلا، والاعتماد قبل كل شيء على مواردنا الداخلية، حسب مخطط عملي محكم، تسهر على تطبيقه حكومة قادرة مسئولة نزيهة تحت مراقبة ممثلي الأمة".(الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. الكتابة العامة. قسم الدعاية والنشر. النشرة الداخلية شتنبر 1965. كراس. طبع دار النشر المغربية).

وإذن، لم يكن في موقف المهدي كما عبر عنه في مقدمة "الاختيار الثوري" ما يجعل الحكم يحقد عليه، على الأقل بصدد الاتصالات التي أجراها الملك الراحل مع الأحزاب في شأن تشكيل "حكومة وحدة وطنية". وإذا للمرء أن يتوقع أن لهجة النشرة الحزبية ليست هي نفسها اللهجة التي خوطب بها الملك، فإن مما شك فيه أن المضمون هو الذي عبرت عنه تلك اللهجة هو نفسه الذي بلغ للملك، وهو مضمون يبدو أقوى من مضمون شروط المهدي. فلماذا إذن "تقرر" اختطاف المهدي؟ ما هي الدوافع الحقيقية التي تقف وراءه؟

7- "من له مصلحة في اختطاف المهدي"؟

السؤال الذي كنا طرحناه في عدد 3 نوفمبر 1965 من جريدة "المحرر" (في ركن "بصراحة" الذي كنت أكتبه يوميا كاستمرار لركن "صباح النور" في التحرير). لقد أبرزنا في ذلك الوقت "المبكر" أن الذين لهم مصلحة في اختطاف المهدي هم خصوم الديموقراطية في المغرب، والمصالح الاستعمارية الفرنسية، والإمبريالية العالمية التي كان مؤتمر القارات الثلاث الذي كان المهدي مقرره العام موجها ضدها.

أما خصوم الديموقراطية في المغرب فهم معروفون وعلى رأسهم من كانوا يعتبرون الشهيد عدوهم اللدود، وفي مقدمتهم ركائز الحكم الفردي يومئذ: أوفقير ومعه الدليمي، وكديرة وبجانبه آخرون لا ضرورة لذكر أسمائهم الآن. فهؤلاء لا يمكن أن يكونا متحمسين لعودة المهدي سليما إلى المغرب.

وأما المصالح الاستعمارية الفرنسية فلاشك أنها كانت متضايقة جدا من نشاط المهدي في منظمة الشعوب الإفريقية ومنظمة التضامن الإفريقي الأسيوي. وقد سبق أن أوردنا نصوصا للمهدي في هذا الموضوع، نصوصا يفضح فيها الاستعمار الجديد وخططه الرامية إلى جعل إفريقيا بالنسبة لأوروبا كأمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ينطبق على فرنسا بالذات. وكم مرة استشهد المهدي بسياسة منح الاستقلالات المزيفة في إفريقيا من طرف فرنسا (سياسة الجنرال دوكول)، كمظهر من مظاهر الاستعمار الجديد.

وأما الإمبريالية الأمريكية فظاهر أنها أكثر انزعاجا من نشاط المهدي من أجل ضم شعوب أمريكا اللاتينية إلى منظمة التضامن. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المهدي كان يعتبر ثاني اثنين بالنسبة لحركات التحرر ومقاومة الإمبريالية على الصعيد العالمي: هو وشي غيفارا.

يجب أن نضيف إلى هذه الأطراف الثلاثة طرفا رابعا هو إسرائيل. ومعلوم أن الشهيد المهدي كان قد نبه قبل غيره، في محاضرة له في القاهرة، إلى الخطر الذي يشكله التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، على القضية الفلسطينية. وقد قدم تقريرا في الموضوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر ألح فيه على ضرورة التحرك في إفريقيا لصد الهجمة الصهيونية هناك.

هؤلاء جميعا كانت لهم المصلحة في اختطاف المهدي. وإذا كانت إسرائيل تعترف بأنها شاركت في عملية الاختطاف على مستوى التتبع وتقديم "المساعدة اللوجستيكية" فإن امتناع الحكومة الفرنسية من رفع الحظر عن كامل ملف اختطاف المهدي، وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية من فتح الملف الضخم الذي لديها عن هذه العملية، عملية اختطاف المهدي، معناه الاعتراف بالضلوع على مستوى عال في القضية.

هذا لا شك فيه[7].

7- لابد من التذكير هنا بـ "الصفقة" التي أبرمتها الحكومة الفرنسية مع الحكم في المغرب، حينما قامت ضجة واسعة في أوساط الرأي العام الفرنسي عندما ظهر أن المخابرات الفرنسية كانت ضالعة في العملية، الشيء الذي "غضب" له الجنرال=

8- "كنا ننتظره حيا، فسلم إلينا ميتا" !

ومع ذلك يبقى السؤال التالي: هل كان تواطؤ هذه الأطراف، بقصد تصفية الشهيد المهدي، كما حدث، أم أن القصد الأول كان مجرد تحييده، بإدخاله إلى المغرب وبالتالي منعه من الخروج؟

=دوكول غضبته المعروفة. ولكن مواجهة الحكم في المغرب لهذه الغضبة بصلابة وعناد تشير إلى أنه كان لديه ما يشجعه على ذلك. أعني أنه كان لديه ما يكشف عن تواطؤ مسؤولين كبار في فرنسا. ومن هنا تلك المسرحية التي قدمت لتهدئة الرأي العام الفرنسي وإنقاذ ماء وجه الحكومة الفرنسية من جهة، و"تبرئة" الحكم في المغرب من خلال "صفقة" تم بموجبها "تسليم" الدليمي (ليحاكم من أجل أن يبرأ)، والسكوت عن أوفقير.

ولم يكن من الممكن أن تمر هذه "الصفقة" بدون نتائج بعدية: .فقد أراد أوفقير أن يثأر لنفسه من خلال انقلاب كان من المفروض أن يذهب ضحيته الملك الحسن الثاني والدليمي الذي كان معه في الطائرة وعندما فشل الانقلاب وانتقل أوفقير إلى دار الجزاء، بقي الدليمي وحده ينتظر "سقوط الثمرة الناضجة"-حسب ما نقل عنه. غير أن السيارة الصغيرة "بوجو" التي اختارها لتنفيذ المؤامرة التي أريد منها منع المهدي من أن يفضح، أثناء حملة الاستفتاء على الدستور الممنوح، نوع الاستبداد الذي أريد تقنينه من خلال هذا الدستور، أقول: غير أن تلك السيارة التي دهمت سيارة المهدي عام 1962 قد "كبرت" فأصبحت شاحنة طحنت جسمه هو، أعني جسم الدليمي، بدون رحمة ولا شفقة! وكما أنه لم يجر أي تحقيق حول حادثة السيارة التي دبرت ضد المهدي، لم نسمع قط عن أي تحقيق حول حادثة السيارة الشاحنة التي وضعت حدا لحياة من كان مادا يده ليحرك الشجرة، و"ينتظر الثمرة أن تسقط".

وبعد، فقد كثر الحديث هذه الأيام عن "نهضة السينما في المغرب". ومع أني لا أفقه شيئا في "علم" السينما، فلن أصدق قيام نهضة في هذا المجال بالمغرب ما لم أشاهد فلما مغربيا حول هذا الذي حكيناه عن "السيارة الصغيرة" و"الشاحنة الكبيرة"، وما بينهما من مقهى ليب بباريس إلى دار المقري بالرباط.

إن المنطق المجرد يقضي أنه لو كان القصد الأول والأخير لأحد هذه الأطراف الثلاثة أو الأربعة (المغرب، فرنسا، الولايات المتحدة، لإسرائيل) هو تصفية المهدي لكان قد حصل ذلك في أي مكان في الدنيا بوسيلة من وسائل التصفية والاغتيال، وبواسطة محترفين، دونما حاجة إلى عملية معقدة غير مضمونة النتائج، غير مضمونة السرية، كعملية الاختطاف! والحالة التي يكون فيها الاختطاف مطلوبا ومفضلا على الاغتيال هي التي يكون الغرض الأساسي منها هو الحصول على معلومات، على أسرار! والشهيد لم يكن صاحب "أسرار"، كان فاعلا سياسيا، سلاحه الكلمة لا غير. والقضية الوحيدة التي كان قد اتهم فيها هي تلك التي كان موضوعها "المس بالأمن الداخلي" في المغرب والتي صدر فيها عفو عام أطلق بموجبه سراح من نسبت إليهم فيها أدوار أكبر مما نسب إليه، وكان قد صدر فيهم حكم بالإعدام ألغاه العفو العام!

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك سؤال يفرض نفسه ومؤداه : كيف نفسر اتصال سفير المغرب بالمهدي بأمر من السلطة العليا في البلاد من أجل أن يطلب منه الدخول، ثم اتصال الأمير مولاي علي، ومكانته معروفة في العائلة الملكية وفي عالم الاتصالات والأعمال، من أجل إقناعه بالدخول، ثم يلي ذلك ما حدث من اختطاف؟ إن المنطق يقضي أنه لو كانت نية الاختطاف مبيتة لما كان هناك اتصال بهذا الشكل وبهذا المستوى؟

وسؤال آخر يبدو هامشيا ولكنه قد يكون مفتاح الأمر كله: لماذا الاختطاف. وقد كان المهدي ينوي الدخول إلى المغرب. بعد ثلاثة أشهر على الأكثر. في يناير 1966. بعد انتهاء مؤتمر شعوب القارات الثلاث. كما أخبر بذلك الأمير مولاي علي، مبعوث الملك الراحل؟

إذا نحن استحضرنا ما ذكرته "المحرر" في عددها الذي أخبرت فيه بالاختطاف (فاتح نوفمبر 1965) من أن الحكومة المغربية "طلبت من كوبا أن لا تسمح للأخ المهدي بن بركة بالدخول إلى بلادها في نطاق التحضير لمؤتمر شعوب القارات الثلاث"، صار من المشروع تماما أن نتساءل: هل كان القصد الأول من اختطاف المهدي في 29 أكتوبر 1965 هو إدخاله إلى المغرب ومنعه من مغادرته، بسبب من الأسباب، حتى لا يحضر مؤتمر هافانا، الشيء الذي سيترتب عنه فشل كلي أو جزئي لهذا المؤتمر، وهو ما حدث فعلا بسبب اختطافه ؟

وإذا صح هذا، صح القول إن الهدف من دعوة الشهيد إلى الدخول إلى المغرب، سواء من طرف سفير المغرب أو مولاي علي، لم يكن القصد منها "التفاهم" حول إنقاذ الوضع في المغرب بعد انفجار يوم 23 مارس 1965 بقدر ما كان الغرض منه استدراجه للدخول، ومن ثم منعه من الخروج، أي من مواصلة الإعداد لمؤتمر شعوب القارات الثلاث! وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما ذكره بلاغ الكتابة العامة للاتحاد في الذكرى الأولى لاختطاف المهدي (29 أكتوبر 1966) من أن عملية الاختطاف

تقررت بتاريخ 21 أبريل سنة 1965، أي في الوقت الذي فوتح فيه المهدي من طرف سفير المغرب بباريس حول رجوعه إلى المغرب. وأضفنا إلى ذلك ما ذكره البخاري في تصريح لإذاعة فرنسا الدولية من أن قرار اختطاف الشهيد المهدي "قد اتخذ في شهر مارس" حين تشكل فريق من الشرطيين المغاربة "مهمتهم اقتفاء أثر المهدي وتتبع تنقلاته"، تبين بوضوح أن قرار اختطاف المهدي كان قد اتخذ –ربما– قبل انفجار 23 مارس!

وكيفما كان الأمر فإن جميع القرائن تدفع إلى النتيجة التالية، وهي أن اختطاف الهدي لم يكن من أجل البحث عن وسيلة لتجاوز أسباب انفجار 23 مارس! لم يكن من إملاء الشأن المغربي الخاص، بل من إملاء من يهمه إجهاض مؤتمر شعوب القارات الثلاث! وبعبارة أخرى إن أوفقير وغيره من المغاربة والأجانب، المشاركين في عملية الاختطاف إنما كانوا مسخرين، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من طرف الجهة التي يهمها فشل مؤتمر شعوب القارات الثلاث. ولا يمكن أن تكون هذه الجهة هي الحكم المغربي! فأين هو من هذا ؟

مجرد تساؤلات وتخمينات!

ربما! ولكن بما أن الرواية التي حكاها البخاري، أحد عناصر "الفرق الخاصة" في الشرطة المغربية، عن عملية الاختطاف تتطابق في خطوطها العامة مع ما كان معروفا لدينا في الاتحاد من خلال جمع المعلومات من هنا وهناك، فإنه لا يستبعد أن يكون ادعاؤه بأن الغرض من الاختطاف هو المجيء

بالشهيد المهدي حيا إلى المغرب. يعبر فعلا عن القصد الأول من العملية.

والواقع أن الاتحاد قد سمع هذا من أعلى سلطة في البلاد. منذ سنوات وسنوات... ذكر لنا المرحوم عبد الرحيم أنه أثناء استقبال جلالة المرحوم الحسن الثاني له، في مناسبة من المناسبات. تعمد جلالته أن يجر الحديث نحو قضية المهدي وأنه قال له: "لقد كنا نتوقع أن يصلنا المهدي حيا. غير أن الأقدار شاءت أن يسلم لنا ميتا".

فهمت حينذاك السبب الذي جعل المرحوم عبد الرحيم "يتراخى" (أعني يتساهل وينسى) فيما كان قد صرح به من قبل من أن : "بيني وبين الحكم جثة المهدي".

9- المهدي : شهيد في الجهاد ضد الاستعمار والإمبريالية

لقد جند الشهيد المهدي نفسه لفضح الاستعمار الجديد وكشف أساليبه ومناوراته. وعندما كان الأمر محصورا في إطار منظمة تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية، التي كانت تعاني من التنافس بين الصين والاتحاد السوفياتي، لم يكن ذلك يهدد الإمبريالية العالمية في الصميم، لقد كان ذلك مظهرا من مظاهر الحرب الباردة، ولكن عندما تجند الشهيد لضم شعوب أمريكا الجنوبية لتجاوز هيمنة الروس والصين (الدولتين الآسيويتين) على منظمة التضامن وربط كفاح شعوب أسيا وإفريقيا بكفاح شعوب أمريكا الجنوبية، أدركت الإمبريالية العالمية أن نوعا من

التعاون أو التنسيق لابد أن يقوم بين تيار حركات التحرر الوطني في العالم الثالث الذي على رأسه بن بركة. وتيار الثورة المسلحة ضد الإمبريالية وعملائها الذي يقوده شي غيفارا.

إننا سنحط من قيمة الشهيد المهدي إذا حصرنا عملية اختطافه في حدود حركة الكراكيز وترنحاتها، وأغفلنا الماسكين بالخيوط التي تحرك هذه الكراكيز. كانت "اللعبة" أكبر كثيرا من عملاء الاستعمار الجديد، منفذي الجريمة.

كان الشهيد المهدي بن بركة "أمة وحده"، ولذلك كان لابد من تواطؤ جميع "أمم الشر" ضده، حتى يصبح في الإمكان القبض عليه. لم يعد سرا أن المهدي ذهب ضحية تواطؤ المخابرات الأمريكية والمخابرات الفرنسية والمخابرات الإسرائيلية، و"الكبار الأقزام" من عملاء الاستعمار في المغرب!

العدد القادم (رقم : 8)

المؤتمر الاستثنائي بين ما قبله وما بعده.

الجزء الأول:

مرحلة الما-قبل : ظروفها وملابساتها...
وفصل المقال في قضية "التقرير الإيديولوجي"!